جامعة ابن خلدون بتيارت

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم :

تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنمية الإقتصاد الوطني

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاديات العمل

إعداد الطالبتين:

- زرناح حليمة
- بن وناس نعيمة

الأستاذ المشرف :

- د. طالم علي

		رئيسا
د. طالم علي		مقررا
		مناقشا

السنة الجامعية : 2020/2019

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم"وقال رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين" النمل-19-

في بادئ الأمر، نشكر الله سبحانه وتعالى على نعمه الجليلة أنه تبارك وتعالى أمدنا بالصحة والقوة ونحمده عز وجل انه وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الرشد والثبات لإعداد هذه الدراسة ونرجو أن تكون ذخرا في ميزان الحسنات وأسأل الله الصلاة على سيدي محمد صلاة تخرجني بها من ظلمات الوهم إلى أنوار الفهم وتوضح بها ما أشكل عني حتى يفهم إنك تعلم ولا أعلم.

نتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع أساتذة الكرام كما لا يفوتني أن أتقدم بأعمق معاني الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف على الجهد المبذول وحسن الصنيع الأستاذ الدكتور-طالم علي-

إهداء

حليمة

إلى كل صديقاتي مروة شهرة حيزية والى كل من شاركتني تعب من بعيد أو قريب

اهدي ثمرة جهدي أولا وقبل كل شيء إلى سبب وجودي ونجاحي في هذه الحياة والدي الكريمين أطال الله في عمرهم اللذان وفرا لي جميع الظروف المساعدة للوصول إلى هذا المستوى.

كما أهدي هذا العمل إلى روح جدتي غالية رحمها الله وأسكنها فسيح جناته

والى كل عائلتي الكريمة" عائلة بن وناس "

والى قرة عيني

محمد *أمين* فيصل* أكرم*ريان

مروة *ألاء*أية

والى من قاسمتني الجهد والوقت والتعب

إهداء

اهدي هذا العمل إلى اعز ما أملك في الوجود إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما إلى والدي العزيزين أتمنى لهما طيلة العمر والصحة

إلى أخواتي :عبد القادر وزوجته، يحي ،محمد، الذي كان سندا لي في حياتي و لم يبخلوا بشي من اجلي

والى أخواتي:ليلة,سهام, وأولادهم *:ريان * *رياض* أسيل*

إلى أصدقائي وزملائي في الدراسة بدون استثناء

إلى أساتذتي الكرام من الابتدائية إلى الجامعة

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل(2-1)	أنواع البطالة	57
الشكل(3-1)	عوائق التي تواجه أصحاب المؤسسات	70
الشكل(3-2)	منحى بياني لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل	78
الشكل(3-3)	منحى بياني لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة ناتج داخلي الخام	80
الشكل(3-4)	منحى بياني لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات	80

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول(1-1)	تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري	03
الجدول(1-2)	تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل	12
الجدول(1-3)	أهم العوامل المؤثرة في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة	31
الجدول(3-1)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل من 2001الى 2018	77
الجدول(3-2)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ناتج الداخلي الخام من 2001الى 2018	79
الجدول(3-3)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات من 2001الى 2018	81

فهرس المحتويات

الشكر والعرفان

الإهداء .....

مقدمة ..... أ

الفصل الأول:الأسس النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مقدمة الفصل 01

المبحث الأول:مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 02

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 04

المطلب الثاني: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 07

المطلب الثالث:أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 13

المبحث الثاني:مجالات تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها وأهم خصائصها 13

المطلب الأول:مجالات تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 13

المطلب الثاني:أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 14

المطلب الثالث:خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 18

المبحث الثالث:المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 24

المطلب الأول:عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 24

المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية المستدامة 29

المطلب الثالث:تقنيات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 32

الخلاصة 35

الفصل الثاني:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني

مقدمة الفصل **37**

المبحث الأول:مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية..... 38

المطلب الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية 38

المطلب الثاني:نظريات التنمية الاقتصادية..... 42

المطلب الثالث:معوقات التنمية الاقتصادية..... 46

المبحث الثاني:إشكالية التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 48

المطلب الأول:مفاهيم حول التمويل..... 48

المطلب الثاني:مصادر التمويل 50

المطلب الثالث:معوقات و مشاكل التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 53

المبحث الثالث:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الشاملة..... 55

المطلب الأول:بالنسبة للتوظيف –التقليل من معدلات البطالة– 58

المطلب الثاني:بالنسبة لزيادة الناتج الداخلي الخام 61

المطلب الثالث:بالنسبة لزيادة الصادرات والتقليل من الواردات 63

الخلاصة 65

الفصل الثالث:تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مقدمة الفصل 67

المبحث الأول:واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 67

المطلب الأول:مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 67

المطلب الثاني:تشخيص وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 69

المطلب الثالث:برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 72

المبحث الثاني:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني 76

المطلب الأول:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل2001-2018 76

المطلب الثاني:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الداخلي الخام..... 79

المطلب الثالث:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الصادرات والتقليل من الواردات 81

المبحث الثالث: معوقات وأفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 83

المطلب الأول:معوقات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 84

المطلب الثاني:التقنيات الحديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 86

المطلب الثالث:أفاق تطوير والنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لجزائر 89

الخلاصة 90

خاتمة **93**

مقدمة

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي كونها تؤدي دورا هاما في ضمان استدامة التنمية الاقتصادية لذا أصبح الاتجاه السائد في دول العالم سواء متقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدفع في اتجاه تشجيع قيامها والعمل على إيجاد جميع المتطلبات لنجاحها والارتقاء بها الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة سواء كانت محلية أو دولية.

فقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديث العام والخاص نظرا لدورها الفعال في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي باعتبارها أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر بسهولة مرونتها التي جعلتها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية ومساهمتها في الناتج المحلي الوطني والقيمة المضافة وبالتالي تطوير الاستثمارات المحلية والأجنبية من جهة أخرى كونها وسيلة ايجابية لفتح أفاق العمل والتقليل من معدلات البطالة من خلال توفير مناصب الشغل وخلق الثروة وبإمكانها رفع تحديات المنافسة في ظل انفتاح العالم الخارجي وتوفير التجارة واشتداد المنافسة.

وقد لعبت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما كأداة استعملتها السلطات العمومية في سبيل خلق مناصب الشغل للحد من البطالة التي شهدت ارتفاعا هائل بتسريح عدد كبير من العمال نتيجة خوصصة القطاع العام الذي فشل وعانى العديد من المشاكل مما أدى بالدولة إلى التفكير في سياسات جادة لمحاولة الخروج من الأزمة الاقتصادية بهدف تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحضيرها من مختلف الجوانب من خلال توفير الجو الملائم والظروف المواتية لترقية نشاطها.

إشكالية الدراسة:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن إحدى الركائز الأساسية لخلق الثروة على مستوى الوطني، وهذا ما سعت الجزائر للقيام به من خلال تبني استراتيجيات وطنية تهدف إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .ومن هنا نطرح إشكالية التالية:

- ما مدى تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نستعين بالأسئلة الفرعية:

-ما مفهوم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة وما أهميتها ؟

-كيف ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية اقتصاد الوطني؟

-هل استطاعت الجزائر تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الظروف الراهنة؟

فرضيات البحث:للإجابة على هذه الأسئلة نستطيع اقتراح بعض الفرضيات.

-ترجع صعوبة وضع تعريف دقيق وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تركيبة هذا النوع من المؤسسات والى طبيعة الصفة التي تتبناها الجهات المهتمة بهذا القطاع.

-التنمية الاقتصادية ليست مجرد الزيادة في الدخل الإجمالي والفردي بل هي مفهوم شامل له عدة جوانب..

-قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في تخفيف من البطالة ومقاومتها كما تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية من خلال تبني استراتجيات شاملة ومتكاملة من أجل النهوض بهذا القطاع وتأهيله.

أسباب اختيار الموضوع:

-الموضوع في صميم تخصص الطالبتين (**اقتصاديات العمل**).

-الرغبة في دراسة موضوع من مواضيع الساعة.

-معرفة الإطار النظري والتطبيقي لواقع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إعطاء رؤية علمية في إطار متكامل عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية ومدى تأثير ما قامت به الجزائر في تطوير هذه المؤسسات والعمل على تأهيلها.

أهداف الدراسة:

-التعريف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إظهار جملة من الخصائص إضافة إلى الدور والأهمية كونها قطاع قائم بذاته.

-معرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية.

- إمكانية تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضل العراقيل التي تواجهها مع إبرازها.

-الأفاق والتطلعات الخاصة للنهوض بهذا القطاع.

حدود الدراسة:تتحد دراسة الموضوع إلى جانبين الزماني والمكاني:

الجانب المكاني:يتمثل الإطار المكاني لهذا الموضوع وهو دولة الجزائر.

الجانب الزماني: شمل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2001 إلى غاية 2018.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراسة موضوع البحث على المنهج الوصفي عند التطرق إلى المفاهيم الأساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية، كما اعتمدنا على لمنهج التحليلي بغرض تحليل الجداول وإحصاءات ومن ثم إسقاطها على الواقع الاقتصادي.

الدراسات السابقة:

-جيلالي خديجة وبطيب فوزية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر،ولاية تيارت، (2018-2019).

لقد تناولت هذه الدراسة مختلف الإشكاليات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الدور الذي تلعبه، ومساهمتها في تحقيق نمو الناتج المحلي وخفض معدلات البطالة، وتوصلت هذه الدراسة على جملة من التطورات الحاصلة في الجزائر وأثرها على نمو الناتج المحلي والتشغيل.

-عبد القادر رقراق، متطلبات تأهيل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظلال التحولات الإقتصادية الراهنة: دراسة حالة الجزائر، (2009-2010).

لقد تناولت هذه الدراسة إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة والعمل على خلق المزيد منها ونظرا للدور الفعال التي تقوم به في العملية الإقتصادية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وضع خطط تنموية لهذه المؤسسات على أساس تشخيص فعال لبيئتها المحيطة.

-زيتوني صابرين، الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر-(2016-2017)،

لقد تناولت هذه الدراسة الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المكانة الإستراتيجية التي تحتلها في ظل التحولات والتغيرات بالاقتصاد العالمي وعقد اتفاق الشراكة بين عدة أطراف، وتوصلت هذه الدراسة إلى اعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة قاطرة لتسريع وتيرة عملية التنمية الصناعية و أنها منبع للمبادرة الإقتصادية.

صعوبات الدراسة:

عند قيامنا بهذه الدراسة واجهنا العديد من العراقيل والصعوبات التي تتمثل في صعوبة دراسة من ناحية الجانب التطبيقي بسبب الظرف الصحي الطارئ.

محتويات الدراسة:

قمنا بتقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: يتمثل في الجانب النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ثلاثة مباحث استعرضنا فيهم مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مجالات تواجدها إضافة إلى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني: تطرقنا في هذا الفصل إلى الجانب النظري من خلال مختلف المفاهيم حول التنمية الاقتصادية إشكالية التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الشاملة.

الفصل الثالث: تمثل في الجانب التطبيقي من خلال التعرف على الآليات التي استخدمتها الجزائر في تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد الوطني، إلى المعوقات وأفاق تطوير هذه المؤسسات.

الفصل الأول

الأسس النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأولوية واهتمام من طرف دول العالم وهذا رجع للدور المحوري في الإنتاج والتشغيل وارتفاع حجم مساهمتها في قيمة المضافة وتعتبر من المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي وتمثل إحدى دعائم التنمية الأساسية في أي دولة في العالم واحداث التحول في علاقات وقيم العمل إضافة الى أنها تعتبر المصدر الرئيسي والهام للابتكار والتجديد وكذلك أداة للمحافظة على استمرارية المنافسة وتدعيمها.

– لقد اكتسبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة على الصعيدين المحلى والدولي، حيث أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم ونمو وترقية المؤسسات وتمثل ذلك من خلال إنشاء مجموعة من البرامج والهياكل التي تهتم خصيصا بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها وتنميتها وتطوير دورها في الاقتصاد الوطني.

ورغم كل هذه الميزات الجوهرية الذي يسخر بها هذا القطاع إلا أنه لم يتم تحديد تعريف واحد واضح وشامل لها في كل الدول.

وتعود صعوبة تحديد تعريف موحد يتفق عليه كل دول الى الاختلاف في عدد العمال ورأس المال من حيث تقسيماتها وكذا تحديد دور هذه المؤسسات .

ولهذا سنحاول من خلال هدا الفصل التعرف على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعاير تصنيفها وأنوعها وهذا ضمن المبحث الأول، وأما المبحث الثاني فيحتوي على مجلات تواجدها وإبراز أهميتها وخصائصها وأما المبحث الثالث فنحاول من خلال معرفة عوامل نجاح والعواقب التي تواجهها ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، وتقنيات تأهيل هذا القطاع، فكان تقسيم الفصل كالتالي:

- **المبحث الأول:** مدخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **المبحث الثاني:** مجالات تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها.
- **المبحث الثالث:** المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

سنحاول في هذا المبحث التعرف الى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ابراز مجموعة من التعاريف المتعلقة بها ثم معاير التصنيفات وفي الأخير نتطرق الى أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في الحقيقة من صعب إيجاد تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات بحيث تختلف من دولة الى أخرى، أن العديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولإظهار التباين من التعاريف المختلفة للمؤسسات ارتأينا مجموعة من التعاريف:

تعاريف بعض الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1) **تعريف البنك الدولي:** يعرف البنك الدولي المنشاءات (المؤسسات) الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معيار مبدئيا بأنها تلك المنشأت التي توظف أقل من 50 عامل ويصنف المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر والتي بها ما بين 10-50 عامل تعتبر مؤسسات صغيرة، وما بين 50-100 عامل فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة[1].

2) **تعريف الولايات المتحدة الامريكية:** تعتبر مشروعات التي يعملبها أقل من 100 عامل (ما بين 1-99 عاملا) مشروعات صغيرة، بينما تعد المشروعات التي يعمل فيها من 100-500 عامل مشرعات أعمال متوسطة الحجم[2].

3) **تعريف الاتحاد الأوربي:** قام الاتحاد الأوربي بإعطاء تعريف كمي للمشروع الصغير والمتوسط بالمحددات التالية:

- ✓ حجم تداول السنوي لا يزيد عن 28 مليون دولار أمريكي.
- ✓ حجم رأس المال المستثمر لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي.

[1] د. عوادي مصطفى، إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقي وطني، جامعة حمة الوادي 06 و07 ديسمبر 2017، ص04.

[2] د. مصطفي يوسف كافي، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار الرواد للنشر، عمان، 2012، ص28.

- ✓ عدد العمال والموظفين لا زيد عن 250 عامل أو موظف[1].

4) **تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تم تعريفها في الجزائر اعتمادا على تعريف الاتحاد الأوربي في أفريل 1996، وتوقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000 ببولونيا.

فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها قانوني هي :كل مؤسسة انتاج للسلع والخدمات تشغل من 1الي 250 شخص, ولا يتجوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج، ولا يتعدى مجموع الميزانية السنوية 500 مليون دج ,وهي تحصر معاير الاستقلالية، أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها هذا التعريف.حيث لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25٪ فما أكثر من قبل المؤسسة والجدول التالي يلخص مضمون ذلك [2]:

- **الجدول رقم(1-1): تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مشرع الجزائري:**

الصنف	عدد الأجزاء	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوية
مؤسسات مصغرة Micro-entreprise	**1-9**	**أقل من 20 مليون دج**	**أقل من 10 مليون دج**
مؤسسات صغيرة Petite-entreprise	**10-49**	**أقل من 200 مليون دج**	**أقل من 100 مليون دج**

[1] د. عامر خربوطي، ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، دار الجامعة الافتراضية السورية، 2018، ص52.

[2] د. يوسف سعداوي، أساسيات في إدارة المؤسسات، دار هومه للنشر، الجزائر 2013، ص48، 49.

مؤسسات متوسطة Moyenne-entreprise	250-50	200 مليون -2 مليار دج	500-100 مليون دج

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 2002، ص20.

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بأنها تلك المؤسسات التي تعمل في إحدى القطاعات الاقتصادية (الصناعة، الزراعة، التجارة، الخدمات)، وتتميز بقلة عدد عمالها وانخفاض طاقتها إنتاجية وصغر حجم رأس المال المستثمر فيها وأن تكون حصتها في السوق محدودة وتمتع بالاستقلالية في الإدارة والملكية[1].

المطلب الثاني: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك مجموعة من المعايير التي تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن هذه المعايير ما هو كمي ومنها ما هو نوعي، فالمعايير الكمية تهتم بتصنيف المؤسسات اعتمادا على مجموعة من السمات الكمية التي تبرز الفرو قات من الأحجام المختلفة للمشروعات مثل: (حجم العمالة, وقيمة الأصول رأس المال ورقم الأعمال ومقدار القيمة المضافة ومجموع الميزانية السنوية)

في حين تهتم المعاير النوعية بتصنيف المؤسسات بصورة موضوعية استنادا الى عناصر التشغيل الرئسية مثل : نمط الإدارة والملكية و التقنية المستخدمة.

وفي مايلي أهم المعاير الكمية والنوعية :

الفرع الأول: المعاير الكمية:

تهتم المعاير الكمية بتصنيف المؤسسات باعتماد على مجموعة من السمات الكمية ومؤشرات اقتصاددية اهمها :

1. **معيار عدد العمال: حجم العمالة:**

[1] من أعداد طالبتين.

يعتبر هذا المعيار أحد المعاير الأساسية الأكثر استخدما في تميز حجم المؤسسة بحكم سهولة البيانات المتعلقة بالعمالة في المؤسسات، وفي هذا المجال يمكن التميز بين الأصناف التالية :

- ✓ مؤسسة مصغرة: هي التي تستخدم من 01 الى 09 عاملا.
- ✓ مؤسسة صغيرة: هي التي تستخدم من 10 الى 199 عاملا.
- ✓ مؤسسة متوسطة: هي التي تستخدم من 200 الى 499 عاملا.

وذلك حسب أحد التصنيفات الواردة في الولايات المتحدة الأمريكية وأما مؤسسات الكبيرة فهي التي تستخدم عدة ألاف من العمال في حين أن المؤسسات العملاقة هي التي تستخدم مئات الالاف من العمال[1].

2. **معيار رأس المال أو قيمة الاستثمار:** يعتبر رأس المال أو قيمة الاستثمار أحد المعاير الكمية التي تستعمل للتميز بين المؤسسات الكبيرة والمتوسطة الأخرى. وباستخدام هذا المعيار يعرف البعض المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة على انها تلك المؤسسات التي لا يتجاوز فيها رأس المال المستثمر حد أقصى معين يختلف باختلاف الدولة ودرجة النمو الاقتصادي وغيرها، الا أن هذا المعيار وحده غير كافي، لكون هناك بعض المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على تكثيف عدد العمال للاستفادة من التقليل في رأس المال، هناك مؤسسات أخرى يكون فيها رأس المال المستثمر للعامل كبير وبالتالي يكون عدد العمال قليل، لذلك يستخدم هذا المعيار كمعيار مكامل لمعاير عدد العمال أو غيره من المعاير الأخرى.

3. **معيار كمية الإنتاج:** تصنف المؤسسات بصغر الحجم بسبب انخفاض الحصة السوقية ويصلح هذا المعيار في المؤسسات ذات الطابع الصناعي ولا يصلح هذا المعيار في المؤسسات الأخرى التي تتميز بالطابع الخدماتي والانتاجي أو المؤسسات متعددة المنتجات لصعوبة تقيم المخرجات ولا يصلح للاستخدام بمفرده لكونه يتطلب التعديل بصفة مستمرة حسب متغيرات الأسعار ومعدلات التضخم[2].

4. **معيار العمالة ورأس المال المستثمر (معيار مزدوج):** يعتمد هذا المعيار في تحديد المؤسسات الصناعية والتجارية المختلفة، وذلك بالجمع بين معيارين السابقين، أي معيار العمالة ومعيار رأس المال في معيار

[1] د. السعيد بربيش، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "حالة الجزائر" مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني عشر، نوفمبر 2007، ص61، 62.

[2] د. دريس أميرة، دريس بشرى، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والاعمال JFBE، المركز الجامعي بعين تموشنت الجزائر، أكتوبر 2017 ص81.

واحد يعمل على وضع حد أقصى لعدد العمال بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة ينطوي هذا المعيار على علاقة عكسية بين العاملين وحجم رأس المال المستثمر:

- ✓ معيار كثيف العمالة يرتفع فيه عدد العمالة / رأس المال ويستخدم هذا المعيار في الدول التي تعاني من البطالة (وفرة في العمالة).
- ✓ معيار كثيف رأس المال (يرتفع فيه معدل رأس المال /العمل) وتستخدمه الدول التي لديها وفرة رأس المال.

5. **معايير أخرى:** الى جانب المعاير السابقة ذكر هناك معاير أخرى من أهميها: معيار كمية المواد الخام المستخدمة وقيمتها، ومعيار عدد الآلات، ومعيار حجم المبيعات، ومعيار أسلوب الإنتاج ومدى ارتباطه بالكفاءة اليدوية والميكانكية، ومعيار مستوى التنظيم، والجودة ...الخ.[1]

الفرع الثاني: المعايير النوعية: تجنبا لما تعانيه المعاير الكمية في تحديد حجم المشروع من الانتقادات في مدى دقتها وصحة نتائجها، لجأ بعض الدارسين والباحثين الى اعتماد معاير نوعية لتحديد حجم المشروع لغايات الدراسة والبحث والتطوير والتمويل، ومن هذه المعاير ندكر:

1) **معيار القانوني:** يتوقف الشكل القانوني للمنشأة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويلها، فشركات الأموال غالبا من يكون رأس مالها كبيرا مقاربة مع شركات الأشخاص، وفق لهذا المعيار تشمل المشروعات الصغيرة ذات الشكل غير المؤسسي مشروعات الافراد، والمشروعات العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة والوكالات والحرف والمهن الصغيرة الإنتاجية الحرفية، مثل الورش والمحلات التجارية، والمطابع والأسواق المركزية والمزارع مكاتب السياحة والمهن الحرة...الخ[2].

2) **معيار المسؤولية:** نجد هذا المعيار في المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وبالنظر الى هيكليها التنظيمي البسيط، نجد أن صاحب المؤسسة بوصفه مالكا لها يشمل المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات وتنظم العمل داخل المؤسسة وتحديد نموذج التمويل والتسويق...الخ ومن ثم فإن المسؤولية القانونية والإدارية تقع على عاتقه وحده.

[1] أحمد بوسمهين، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة بشار مجلد 26، العدد الأول، ، 2010، ص207.

[2] نبيل جود، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة المتوسطة، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، "مجد"، 2007، ص33، 34.

3) **معيار الملكية:** يعد هذا المعيار من المعاير النوعية المهمة إذا نجد أن غالبية المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ملكيتها إلى القطاع الخاص[1].

4) **معيار التكنولوجي:** بناءا على هذا المعيار تصنف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك التي تستخدم أساليب إنتاج بسيطة ذات رأس مال منخفض وكثافة عمالية عالية[2].

5) **معيار حصة المؤسسة من السوق:** فا هو يعد بالنظر إلى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها فهو بعد بهذا مؤشرا لتحديد حجم هذه المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة وحظوظها وافرة عدت هذه المؤسسة كبيرة أما تلك التي تستحوذ على جزء قليل منه فتنشط في مناطق ومحلات محدودة فتعد مصغرة أو صغيرة أو متوسطة[3].

6) **معيار درجة الاستقلالية المالية:** لنسبة الاستقلال المالي أثر في تحديد حجم المؤسسة، فالمؤسسة المستقلة هي مؤسسة لا تكون نسبة 25٪ أو أكثر من رأس مالها أو حقوق الانتخاب في حوزة مؤسسة أخرى أو مشتركة بين عدة مؤسسات لا تتطابق في حد ذاتها مع التعريف الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالفروع التي تتكون من أقل من 500 عامل للمؤسسات الكبيرة لا تؤخذ بعين الاعتبار[4].

المطلب الثالث: أنوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية, ونظرا إلى ذلك فهي تصنف إلى مقاييس عديدة :

الفرع الأول: تصنيف حسب القطاعات الاقتصادية وطبيعة منتجاتها:

1) **المؤسسات الإنتاجية**:وهي نوعان:

أ) **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية** : ويتركز نشاط هذه المؤسسات على التصنيع وبالتحديد تصنيع :

[1] أحمد بوسمهين، ص208، المرجع السابق .

[2] نبيل جواد،ص34 المرجع السابق.

[3] أحمد بوسمهين، المرجع السابق، ص208.

[4] قريشي محمد الأخضر، استراتيجية التنظيم مرافقة المؤسسات في الجزائر، ملتقى الوطني ,جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، دون ذكر سنة النشر، ص.04

- المنتجات الغذائية.
- تحويل المنتجات الفلاحية.
- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.
- منتجات الجلود والأحذية والنسيج.
- ويعود سبب تركيزها على مثل هذه المنتجات بسبب طبيعة الخصائص التي تتميز بها المؤسسات المتوسطة والصغيرة ولكونها تعتمد على المواد الأولية المتفرقة والتقنيات الإنتاجية البسيطة واليد العاملة الكثيفة.

ب) مؤسسات إنتاج السلع الوسطية :ويركز هذا النوع من المؤسسات على مؤسسات :

- تحويل المعادن.
-المؤسسات الميكانيكية والكهربائية.
- صناعة مواد البناء.
- المحابر والمناجم.

ويعود التركيز على مثل هذه الصناعات بسبب الطلب المحلي هذه المنتوجات خاصة في ما يتعلق بمواد البناء.

ج) **مؤسسات انتاج سلع التجهيز**: أن أهم ما يمز هذه المؤسسات على مؤسسات الآخرة هو احتياجها إلى الآلات و المعدات الضخمة التي تتمتع بتكنولوجيا العالية، والرأس المال الكثيف وهو ما لاينطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا على خصائصها وإمكانيتها، لذلك نجد أن مجال تدخل هذه المؤسسات ينحصر في بعض الأنشطة البسيطة مثل التركيب وصناعة بعض التجهيزات البسيطة في الدول المتقدمة، وعمليات الصيانة والإصلاح وتركيب قطع الغيار المستوردة في البلدان النامية.[1]

2-**مؤسسات خدماتية**: وهي مشروعات تقدم خدمات لعملائها مثل الاستشارات وإصلاح السيارات وخدمات الكمبيوتر.

3-**مؤسسات تجارية:** وهي مؤسسات التي تقوم بشراء السلع إعادة بيعها مثل تجارة الجملة والتجزئة.[2]

[1] مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المحلية المستدامة، رسالة ماجستر جامعة سطيف، 2011 ،ص13 ،14 .
[2] نبيل جواد ص49 مرجع سابق.

الفرع الثاني: حسب الشكل القانوني: توجد عدة أشكال قانونية يمكن لصاحب المشروع الصغير والمتوسط أن يختار منها الشكل الملائم لمشروعه، غير أن الاختيار للمشروع الصغير لشكل القانوني يترتب عليه التزامات إداء متطلبات المتوقعة من التوسعات كما أن هذا اختيار مرهون بيه مسؤولية أصحاب هذا المشروع في موجهة البنوك او الدائنين او الموردين وكافة المتعاملين مع المشروع.[1]

ويتوقف اختيار الشكل القانوني الملائم على مجموعة من الاعتبارات التي يجب دراستها والنظر فيها قبل تحديد الشكل النهائي للمؤسسة ومن اهمها :

1) التعاونيات: تعد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختبارية التي من قبل مجموعة من العناصر البشرية يهدف تأمين أو احتياجات الأعضاء من الخدمات والسلع الضرورية بأقل تكلفة ممكنة.

2) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية: هي مؤسسات التابعة للقطاع العام، فهي تمتاز بإمكانيات مالية ومادية كبيرة وتستفيد من مجموعة تسهيلات وإعفاءات مختلفة وكذلك تحتوي على جهاز رقابي يتمثل في الوصاية، كما أن عددها قليل جدا خاصة في دول المتطورة.

3) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة: هي مؤسسات تخضع للقانون الخاص كما تعود ملكيتها للقطاع الخاص، ويندرج تحتها صنفيين أساسين هما:

أ) **المؤسسات الفردية:** هي تلك المؤسسات التي تمتلك وتدار وتمول من قبل شخص واحد يعد الممول والمدير والمسؤول الأول والأخير عن نشاط المشروع، من تمويل وإدارة وإنتاج وتوزيع، وبالتالي فإن هذا الشخص وحده يجني الربح ويتحمل الخسارة، وهذا النوع من المشروعات يعد أكثر بساطة في مجال الاعمال ويتصنف برأس مال محدد وإجراءات قانونية بسيطة عند الانشاء وبسهولة اتخاذ القرارات ويكون هدفه الأساسي الربح.

ب) **مؤسسات الشركات:** وهي مؤسسات التي تكون فيها شراكة بين شخصان أو اكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع ما يتقدم حصة من رأس المال أو عمل أو كلهما، على أن يتقسموا ما قد بنسبة من هذا المشروع من ربح أو خسارة وتنقسم مؤسسات الشركات الى نوعين هما:

[1] ماجدة العطية، ادراة المشروعات الصغيرة دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان، ط2 2004، ص31، 32.

-**شركات الأشخاص:** تقوم على أساس الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الطرفين المشاركة مما يكون له الأثر الإيجابي على نشاط المؤسسة، وهي ثلاث أنواع: شركات التضامن، شركات التوصية البسيطة وشركات المحاصة.

-**شركات التضامن:** تعتبر شركات التضامن من أكثر شركات شيوعا في الحياة المهنية، وذلك لأنها تتكون من عدد محدود من الشركاء معروفين لبعضهم البعض ويتوفر بينهم عامل الثقة، وعادة ما تكون بين أفراد الاسرة الواحدة، أو الأصدقاء يتعاونون فيم بينهم للقيام بمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقد تنشا أيضا للحاجة الى روؤس الأموال عند وجود أزمة مالية كتدخل صديق مقابل الحصول على الأرباح فيقدم حصة مالية في الشركة التي يباشر فيها الشركاء باسهم جميعا الأنشطة الاقتصادية ومن هنا جاءت تسمية شركات التضامن والتي ماتزال تعرف الى يومنا هذا.

-**شركات التوصية البسيطة:** تتكون شركة التوصية البسيطة من فريقين من الشركاء فريق يضمم ولو شركا واحدا، ويكون متضامنا مسؤولا في جميع أمواله عن ديون الشركة وفريق أخر يضم على الأقل شريكا واحدا موصيا مسؤولا عن الديون الشركة يقدر الحصة في رأس المال.[1]

-**شركات المحاصة:** هي شركة مؤقتة بين أفراد لإنجاز عملية معينة بعد انتهائها تنتهي الشركة، ويقسمونالأرباح والخسائر حسب العقد المحرر بينهم

وتظهر شركة المحاصة في أمور كثيرة مثل: شراء المحاصيل الموسمية وبيعها وشراء منقولات، أو البضائع وبيعها، وتتكون هذه الشركات أي الشركات المحاصة غالبا للقيام بعمليات مؤقتة ولفترة قصيرة وقد لا يحدث ذلك دائما.

- **شركات الأموال:** لا تقوم هذه الشركات على الاعتبار الشخصي (أي العلاقة الشخصية للشركات) وإنما نقوم شركات الأموال على الاعتبار المالي إذا أنها تعتمد على الأموال التي يمكن للإدارة تجميعها واستثمار. هي الشكل الأكثر تطور بين شركات التي تمتلك رؤوس الأموال الضخمة من العدد كبير من الأشخاص وتوظيف الخبرات اللازمة دون تدخل هيمنة شخصية من قبل المساهمين، وهي تتضمن عدة أنواع أهمها:

- **المؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة(EURL):** هي شركة تتمتع بالشخصية المعنوية وشكون من شخص واحد لا يملك صفة التاجر ويتحدد مبلغ رأسمالها الاجتماعي الأدنى 100،000 دج في

[1] زيتوني صابرين، الشراكة الأجنبية كأداة لتاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراة، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 2016، 2017، ص28، 29.

حيث تبقي مسؤولية رئيس المؤسسة محدودة في نطاق مبلغ رأس المال نفط لأنه لا يعتبر مسؤولا عن أملاك وديون الشركة.

- **الشركة ذات المسؤولية المحدودة (SARL):** تعرف على أنها شركة تجارية ويتحدد مسؤولية كل شريك فيها بمقدار حصة في رأس المال ويمكن أن يكون لها عنون ويخضع انتقال الحصص فيها للقيود القانونية والاتفاقية الواردة في عقد الشركة، ولا تنشأ لها الشخصية الاعتبارية بمجرد العقد بل تحتاج الى إجراءات أخرى.

- **شركات المساهمة:** وهي تتكون من حصص يقدمها الأشخاص في رأس المال الشركة على الشكل أسهم ويتم بها المساهم عند التأسيس، كما عدد المساهمين لا يقل عن سبعة أشخاص، تكون مسؤولية المساهم في هذا النوع من الشركات محدودة بمقدار هذه الأسهم وتداول هذه الأخيرة يتم في البورصة وتتغير أسعارها طبق لتغير نشاط المؤسسة ونتائجها.[1]

الفرع الثالث:تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل بها: حيث يمكن التفريق بين نوعين من المؤسسات:

- **المؤسسات المصنعة:** حيث يدخل في هذا النوع من المؤسسات كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة وهو يختلف عن الصنف المؤسسات غير المصنعة من حيث تقيم وتعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة كذا درجة اشباع أسوقها.

- **المؤسسات غير مصنعة:** وتجمع هذه المؤسسات بين النظام الإنتاجي العائلي والنظام الحرفي، إذا يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظم العمل، أما الإنتاج الحرفي فيبقي دائما نشاط يدوي تصنع بموجبه سلع ومنتجات حسب احتياجات الزبائن[2].

جدول رقم (1-2): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل

[1] زيتوني صبرين، ص30، المرجع السابق.

[2] أحمد غيولي، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2010-2011، ص2019.

الإنتاج العائلي	التنظيم الحرفي		النظام الصناعي للورشة الحرفية			نظام التصنيع	
انتاج مخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	رشة شبه مستقيلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
	2	3	4	5	6	7	8

Ssource :t al yet et r, mar se l a pet i t e i ndust r i e mader ne et l e dével appement t 1, p23

الفرع الرابع :تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة توجهها: يمكن تصنيف المؤسسات صغيرة والمتوسطة حسب طبيعة التوجه الى:

1/**المؤسساتالعائلية** :يتميز هذا النوع من المؤسسات انها تعتمد في العمل على الايدي العاملة العائلية كما انها تتخذ من منزلها مكان لعملها, ويتم انشاءها بمساهمة افراد العائلة وتنتج منتجات تقلدية للسوق وبكميات محدودة, اوتنتج أجزاء من السلعة فائدة مصنع موجود في نفس المنطقة في اطار مايعرف بالمقاولة الباطنية مثلما هو الحال في بعض البلدان الصناعية مثل اليابان وسوسيرا ,اما في البلدان النامية فهي تعتمد في غالبية الأحيان على قطاع النسيج وتصنيع الجلود.

2/**المؤسساتالتقلدية** :يقترب أسلوب تنظميها من النوع الأول في كونها تستخدم العمل العائلي وتنتج منتجات تقلدية او قطعا لفائدة مصنع ترتبط به بشكل تعاقد تجاري, كما ان هذه المؤسسات قد تلجا الى العامل الاجير ويمكنها ان تتخذ محلا مستقلا عن المنزل كورشة صغيرة للقيام باعمالها وهذا مايميزها عن النوع من المؤسسات.

3/**المؤسساتالصغيرةوالمتوسطةالمتطورةوالشبهالمتطورة** : يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيا الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع او من ناحية التنظيم الجيد للعمل او من ناحية انتاج منتجات منظمة مطابقة لمقايس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية[1].

المبحث الثاني: مجالات تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهميتها وأهم خصائصها:

في هذا المبحث يتم التطرق الى مجالات تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا سيكون من خلال المطلب الأول ثم نتنقل في المطلب الثاني الى إبراز أهمية هذا القطاع ثم في المطلب الثالث سنعرض أهم ميزات وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: مجالات تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعوامل المؤثرة في قطاعها.

1) مجالات تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تشير البحوث والدراسات الى توجد منظمات الأعمال المتوسطة في أغلب القطعات والمجالات وقد يكون هناك قطاعات أكثر جذبا للأعمال الصغيرة الجديدة لكونها واعدة في نموها وتطورها، ومن أهم المجالات التي تعمل المنظمات المتوسطة والصغيرة:

pr oduct i on and manuf act ur i ng busi ness الإنتاج والتصنيع.

أ) **منظمة الإنتاج والتصنيع:** توجد الأعمال المتوسطة والصغيرة في القطاع الصناعي لإنتاج السلع الملموسة وإيجاد منفعة للزبائن والمجتمع والاعمال هنا هي منظمات صناعية تنتج سلع مادية ملموسة وتلعب هذه المنظمات دورا مهما في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة إما في الدول النامية فيلاحظ قلة أعداد المنظمات الصناعية الصغيرة بسبب كون الاستثمارات في قطاعات تحتاج الى رؤوس أموال كبيرة وخبرات عالية، لذلك فإن الطابع الإنتاجي الحرفي أو التصنيع البسيط أو التجميع الاولي يمكن أن يكون هو السائد في الدول النامية يضاف الى ذلك وجود صناعات الفولاذية او التراثية، وعادة ما تخدم هذه المنظمات الاعمال والشركات الكبيرة وتتكامل بالعمل معها ويوجد العديد من المنظمات الصغيرة والمتوسطة في مجالات (التصنيع والتجميع، التعدين والتقطيع والتجارة، وتصنيع الاخشاب، صيد السمك، الزراعة).[2]

[1] زيتوني صابرين,ص26,مرجع سابق ذكره.

[2] قارة ابتسام، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر ، رسالة ماجيستر ،جامعة ابي بكر بالقايد تلمسان، 2011، 25، 26.

ب) **منظمات التوزيع والنقل:** distribution and transportation organization

وتشمل أنوع عديدة من الاعمال على درجة كبيرة من الاختلاف والتنوع مثل تجارة الجملة وتجارة التجزئة وخدمات النقل والموصلات، وهذا المجال أوسع المجلات لأن جهات الحكومية لا يمكن لها أن تغطي مثل هذه الاعمال لذلك فالفرص المتاحة وأجزاء المهمة من السوق تبقي غير مغطاة .بما فيه الكفاية من قبل المنظمات الكبيرة.

ج) **منظمات الخدمات:** services organisation: إن الغالبية العظمى من الاعمال الصغيرة توجد في قطاع الخدمات ويصل نصف المجموع الاعمال الصغيرة في الولايات المتحدة الامريكية، و هذه المنظمات تنظم خدمات متعددة مثل الصحة و الخدمات الطبية و المطاعم و الفنادق و خدمات التنظيف خدمات تصليح الأجهزة على اختلاف أنواعها و غيرها من الخدمات الأخرى، و يمكن لمنظمات الخدمات ان تقدم خدماتها الى شركات الصناعية الإنتاجية، مثل خدمات المحاسبة و الاستشارية و القانونية أو تصليح الأجهزة و المعدات.

د) **منظمات البناء والتشييد:** construction organisation

:توجد العديد من الاعمال الصغيرة و المتوسطة في هذا القطاع الحيوي، و تعمل هذه المنظمات في مجال المقاولات و البناء و الترميم المباني و إقامة المطارات و الطرق و سكك الحديد و الجسور و غيرها، و في دولنا النامية تعمل هذه المنظمات كمشاريع مقاولات أساسية أو مقاولين فرعيين ولدى أصحابها خبرات نتيجة بداية عملهم مع المنظمات في مجالات البناء أو الكهرباء أو النجارة أو الحدادة وغيرها.

ه) **المنظمات التجارية:** commercial organisation: التجار هم الوسطاء في قنوات التوزيع و هم الذين يعتبرون حلقة بين المنتج و المستهلك، أهم اشكال الوسطاء تجار البيع بالجملة و تجار البيع بالتجزئة.

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى ما تلعبه من لأدور اقتصادية واجتماعية أهمها مساهمتها في خلق مناصب الشغل، جذب وتعبئة المدخرات، تنمية الصادرات، وتحقيق التكامل الصناعي، وكذا إتباع رغبات واحتياجات الافراد وخدمة المجتمع بصفة عامة

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يبرز الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الأدوار التي تقوم بها ونذكر منها ما يلي:

1) **المساهمة في تنمية الصادرات:** تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في العديد من البلدان النامية مثل الهند وتايوان والفلبين وسنغافورة، فهذا نوع من المؤسسات يساعد الكثير من البلدان خاصة النامية منها التي تعاني من العجز في الميزان التجاري، ويمكنها أن توجه هذ العجز عن طريق زيادة حجم الصادرات وخفض الواردات وذلك من خلال توفير سلع تصديرية قادرة على المنافسة او توفير سلع في محل السلع المستوردة.

وتشير تجارب العديد من البلدان الى أهمية منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هيكل الصادرات في اليابان وصلت نسبة مساهمتها في صادرات قطاع الصناعية الياباني الى 8،51٪ عام 1991 كما وصلت نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صادرات قطاع الصناعة في الهند 55٪ عام 1991.

وتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اسهاما كبيرا في التصدير لمعلم البلدات الصناعية حيث تتجاوز حصتها من الصادرات 50٪ في إيطاليا 40٪ الى 60٪ في الدنمارك وسويسرا 30٪ في فرنسا والنرويج وهولندا وتشكيل حوالي 66٪ من اجمالي صادرات الصناعية الألمانية عام 2000 وتصل الى 40٪ في كوريا وبلدان شرق أسيا الى 50٪ في الصين وترتفع هذه الحصة إذا تضمنت الإحصاءات الجزء من صادرات المؤسسات الكبيرة الذي يتم التعاقد عليه من الباطن مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما في حالة صادرات من السيارات .

وعلى غرار ما سبق يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ان تساهم في التخفيف من حدة العجز في الميزان التجاري، فنستطيع باستخدام أفضل أنواع الفنون الإنتاجية ان تسهم في التصدير مباشرة بإنتاج مكونات السلع التي تتجه الى التصدير، كما يمكن ان تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة صادرات العديد من المنتجات المختلفة بشكل مباشر عن طريق انتاج السلع والمنتجات النهائية او بشكل غير مباشر عن طريق قيامها بإمداد المؤسسات الصناعية الكبيرة باحتياجاتها من الأجزاء تامة الصنع أو السلع نصف المصنعة والتي تستخدمها المؤسسات الكبيرة كمدخلات للمنتوج النهائي وذلك بأسعار تنافسية تمكنها من المنافسة الفعالة في الأسواق الخارجية.

2) **المساهمة في جذب وتعبئة المدخرات:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احد مجالات جذب المدخرات وتحويلها الى استثمارات في مختلف القطاعات حيث انها تعتمد على محدودية رأس المال وهذا ما يسمح بجذب

صغار المدخرين لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات ومن ناحية أخرى، فإنها تتوافق في تعطيل صغار المدخرين الذين لا يميلون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الاشراف المباشر على استثماراتهم.[1]

3) **القدرة على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية:** ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها القدرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة اذا في حالة زيادة الطلب يؤدي ذلك الى زيادة قدرتها على الاستثمار اما في حالة الركود الاقتصادي فان لها القدرة والمرونة العالية على تخفيض الإنتاج و التأقلم مع الظروف السائدة، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها القدرة على مقاومة فترة الاضطرابات الاقتصادية عكس المؤسسات الكبيرة و السبب في ذلك يرجع لاختيارها الاستثمار في القطاعات الدينامكية وتضع نفسها في القطاعات ذات الاستثمار المالي وبذلك تكون اقل تأثر بالأزمات بحيث أن هذه القطاعات تتلائم وفترات الركود الاقتصادي الذي يتم بقلة رؤوس الأموال اللازمة لاقامة الاستثمارات.

4) **تكوين قوة العمل الماهرة :** باعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم عمالا ذوي مهارات منخفضة نسبيا، فإنها تساعد على اكتساب هؤلاء العمال المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية لإدارة اعمال هذه المؤسسات في الوقت ذاته فهي تجنب الدولة تكاليف الإضافية التي يتطلبها التوسع في إقامة مراكز جديدة لتدريب او توفير مدربين وإمكانيات في المراكز القائمة.[2]

5) **دعم المؤسسة الكبيرة:** تساهم هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل والتحالف مع المؤسسات الكبرى، حيث تقوم بدور فعال في دعم الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الكبيرة حيث تزودها بالعمالة الماهرة، التي اكتسبت الخبرة في المؤسسات الصغيرة للتنقل الى المؤسسات الكبيرة، باعتبارها تقدم أجورا اعلى ومزايا اجتماعية أفضل، وبالتالي تستفيد هذه المؤسسات من خبرات هؤلاء العمال دون تحملها لأي تكلفة لتكوينهم وتدريبهم.

6) **تنويع الهيكل الصناعي:** تلعب الصناعة الصغيرة دورا في مجال تنويع الهيكل الصناعي، حيث يكون الطلب محدودا على أحد المنتجات، قد يصبح من الضروري أن يتم الإنتاج على نطاق صغير وذلك بدلا من الإستيراد، من ثم تقوم الصناعة الصغيرة بهذه الوظيفة كذلك قد يصبح من الضروري انتاج بعض الأجزاء ومكونات بكميات قليلة لحساب الصناعة الكبيرة ومن ثم تصبح الصناعة الصغيرة هي السبيل لتحقيق ذلك، ويلاحظ ان

[1] جلال عبد القادر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة ودعم سياسات التشغيل بالبلدان العربية، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر، 2005 ص69.

[2] جلال عبد القادر، ص69، المرجع السابق.

هذا النوع من التطور والنمو للصناعة الصغيرة من شأنه أن يساهم في تقوية واستقرار الصناعة الصغيرة والكبيرة على حد سواء.[1]

الفرع الثاني:الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إضافة إلى الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن لها أهمية اجتماعية من خلال:

1) **توفير مناصب شغل:** رغم صغر حجمها وامكانياتها المتواضعة الى انها تساهم بدور فعال في توفير فرص العمل، إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب الشغل لا نها تعتمد في العملية الإنتاجية على التكنولوجيا البسيطة ذات الكثافة العمالية العالية فهي بذلك تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال وتلقى هذه الأهمية مدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة.[2]

2) **المساهمة في التنمية المحلية:** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في التنمية المحلية والجهوية لأنه في الوقت الذي تشهد فيه التوطن الكبير للصناعات والاعمال في المدن الكبرى، نلاحظ التهميش والعزلة التي تعانيها مختلف المناطق الريفية النائية، والتخفيف من هذه الفوارق الجهوية وتحقيق التوازن التنموي وفك العزلة عن هذه المناطق وجب على السلطات العمومية تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المناطق، وهذا لا يأتي إلا بتوفير الهياكل القاعدية الأساسية مثل شبكة الطرقات، الكهرباء، الاتصالات ....

3) **ترقية الاقتصاد العائلي:** من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة على مستوى البيوت، إذ ان الكثير من الدول اعترفت بهذا النوع من الإنتاج غير المنتظم وضعت له اطارا قانونيا قصد ادماجه تدريجيا ضمن القطاع المنظم بتشجيعه على المساهمة في تحقيق التنمية الوطنية كما ان هذا النوع من الإنتاج يحافظ على الاستقرار الاجتماعي ويوفر موارد رزق عائلية تسد الكثير من أبواب الفقر والبطالة.

4) **التوزيع العادل للدخول:** نتيجة تواجد عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مناطق البلاد الواحد والتي تعمل بظروف تنافسية واحدة تمكن من جعل النشاط الاقتصادي يقترب من الاعداد الهائلة للأفراد والعمل على خلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر على مستوى كامل الجهات البلد، بحيث لا يكون

[1] عبد القادر رقراق، متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، رسالة ماجستر، جامعة وهران 2009 ،2010، ص31 32 33.

[2] زويتة محمد الصالح، اثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستر جامعة الجزائر، 2006 2007 ص22.

التركيز على مناطق الكبرى واهمال المناطق الريفية والصحراوية أو المناطق النائية منه، وبالتالي ينشأ نوع من العدالة في توزيع الدخول المتاحة وهو ما تفقده العديد من المؤسسات الكبيرة التي تعمل في ظروف غير تنافسية[1].

5) **إشباع رغبات واحتياجات الأفراد:** إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم ورغباتهم من خلال التعبير عن ذواتهم وأراءهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الاشباع النفسي وتحقيق القوة والسلطة.

6) **تقوية العلاقات والاواصر الاجتماعية:** ان الاتصال المستمر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعملائها وزيادتها يتم في جو من الاخاء والود والتألف والعمل على استمرارية مصالح الطرفين وتحقيق المنافع المشركة وعادة ما يكون عملاء المؤسسة هم أنفسهم الأصدقاء والاهل مما يسهل التعامل ويزيد الترابط الاجتماعي بينهم

7) **زيادة احساس الافراد بالحرية والاستقلالية:** إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعم إحساس الافراد بالحرية والاستقلالية وذلك عن طريق الشعور بالانفراد في اتخاذ القرارات دون قيود وشروط والاحساس بالتملك والسلطة وتحقيق الذات من خلال إدارة هذه المؤسسة والسهر على استمرار نجاحها.

8) **خدمة المجتمع:** تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمة جليلة للمجتمع من حيث ما تقدمه من سلع وخدمات متناسبة مع قدراته وامكانياته وزيادة قدراته الاستهلاكية وتحسين مستوى المعيشة وتحسين مستوى الرفاهية وتعزيز العلاقات الاجتماعية، أيضا تساهم هذه الأخيرة في خدمة الحي وتحسين المنطقة وتجمليها إضافة الى العائد الاقتصادي المحقق وهذا ما يزيد درجة الولاء لهذه المؤسسات من قبل المجتمع المحلى[2].

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من خصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات يمكن ذكرها فيما يلي:

[1] نفاط حنان، هالم سليمة، هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي-الجزائر-العدد05، ديسمبر 2018، ص45، 46

[2] سامية عزيز، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر العدد الثاني جوان 2011ص90.

1) **سهولة التأسيس (النشأة):** تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعنصر السهولة في إنشاءها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا حيث أنها تستند في الأساس الى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من نشاط الاقتصادي، والبلدان النامية، تتجه لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل.

2) **جودة الإنتاج:** إن التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم الإنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذوق واحتياجات المستهلكين، وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات.

3) **التجديد:** إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي المصدر الرئيسي لأفكار الجديدة والاختراعات، فكثير من براءات الاختراع تعود الى الافراد وأغلبهم يعملون في المشروعات صغيرة ومتوسطة كما أن هذه المشروعات التي يديرها أصحابها تتعرض الى التجديد والتحديث أكثر من المؤسسات العامة لأن العاملين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديد تؤاثر على أرباحهم ويجدون بذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل.

4) **المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق:** سوق المشروعات الصغيرة محدودة نسبيا والمعرفة الشخصية بالعملاء يجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية وتحليل هذه الاحتياجات ودراسة اتجاهات تطورها في المستقبل وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير في هذه الاحتياجات والرغبات واستمرار هذه التوصل وهذه المعرفة تضمن لهذه البيانات تحديث المستمر، وهذا لا يفاجئ صاحب المشروع الصغير بالتغيرات في الرغبات والإحتياجات بصفة عامة بينما المشروعات كبيرة الحجم تقوم بالتعرف على رغبات واحتياجات العملاء من خلال ما يسمي ببحوث السوق في هذه البيانات أساس الاختيار بين الاستراتيجيات والسياسات فاصلة إلا أن السوق في التغير مستمر وهذا يتطلب استمرار هذه البحوث وهذا الامر مكلف للغاية خاصة في اتساع نطاق السوق مما يجعل هذه الشركات تقوم بهذه الدراسات على فترات متباعدة نسبيا.

ولهذا فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تكون في وضع أفضل كثيرا من حيث القدرة على متابعة التطورات التي تحدث على رغبات واحتياجات العملاء[1].

[1] توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الاعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء، الطبعة الأولى، الأردن 2009، ص29.

5) **انخفاض رأس المال:** تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض رأس المال وذلك سواء تعلق الامر بفترة الانشاء أو أثناء التشغيل الشيء الذي جعلها من أهم الاشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين.

6) **انخفاض نسبة رأس المال الى العمل:** أدى انخفاض نسبة رأس المال الى العمل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى جعلها مؤسسات كثيفة العمالة، لاسيما في المشروعات الحرفية، الشيء الذي رشحها لتكون حلا ناجحا لمشكل البطالة في العديد من الدول مثل الهند ومصر، هذا جانب إيجابي على الرغم من ذلك يتطلب برامج واسعة لتدريب اليد العاملة، كما أدى هذا الانخفاض، أي في نسبة رأس المال الى العمل الى استعمال أقل للتكنولوجيا، مما جنب هذه المؤسسات مصاريف إضافية تتمثل في مصارف الصيانة[1].

7) **المنهج الشخصي للتعامل مع العمال:** هنالك ميزة خاصة تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجعلها تفوق على المؤسسات الكبيرة، عي العلاقة القوية التي تربط صاحب المؤسسة بالمستخدمين نظرا لانحصار عددهم وأسلوب وكيفية اختيارهم التي تشد الى اعتبارات شخصية بشكل كبير، إن صغر العدد يساعد على الاشراف المباشر وتوجه العمال، مما يجعل القرارات تسري بسرعة بحيث تتلاءم مع طبيعة المشكلات المطروحة، ومن جهة أخرى فإن العمال يؤدون عملهم بروح الفريق الواحد والولاء الى المؤسسة، والمشاركة في حل مشاكلها حتى لو أدى ذلك الى التنازل عن بعض مصالحهم كتأخر الأجور أو زيادة ساعات العمل[2].

8) **تعدد أشكال الملكية:** تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غالب الأحيان طابع الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص[3].

9) **الاستقلالية في الإدارة:** عادة ما تركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذا في الكثير من الحالات يتلقى شخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تسهم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها، مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل فيها مشروع على تحقيقها، كذلك سهولة إقناع العاملين فيعا بالأسس والسياسات والنظام التي تحكم عمل المؤسسة

[1] جبار محفوظ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة في ولاية سطيف خلال الفترة 1999-2001، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة سطيف، فيفري 2004، ص01.

[2] توفيق عبد الرحيم يوسف، ص27، مرجع سابق.

[3] ياسر عبد الرحمان، يراشن عماد الدين، قطاع مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة النماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل العدد الثالث، جوان 2018، ص220.

الا أن نجاح المؤسسة في هذه الحالة يتوقف على قدرة الشخص على التحكم إدارة أعمال المؤسسة وكذا خبرتها في ممارسة مهنة المؤسسة.

10) **سهولة وبساطة التنظيم:** تظهر هذه الخاصية أكثر في المؤسسات المتوسطة أين نكون أمام عدد أكبر من العمال (مقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمصغرة) وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع، التحديد الدقيق للمسؤوليات، وتوضيح المهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط، والرقابة، وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.

11) **مركز التدريب الذاتي:** تتم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساس على أسلوب التدريب أثناء العمل، بمعنى أنها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا اما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة، هو الشيء الذي ينمي قدرتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية الجديدة وتوسع نطاق فرص العمل المتاحة وإعداد أجيال.

12) **أحد أليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي:** ان إقامة المشروعات الصغيرة والتي تتطلب مهارات إدارية متواضعة استثمار بسيط تعتبر مكان يسمح للمرأة من أن تصبح أداة إنتاجية فاعلة من خلال المشاركة في المشاريع الصغيرة والمساهمة في العلمية الإنتاجية.

13) **تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد:** وهوما يسمح بالإتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما خارجيا نظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتجة قرب السوق جغرافيا وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة الى اللجوء الى الدراسات السوق المعقدة لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين.

14) **توفير الخدمات للصناعات الكبرى:** إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معنية (منتجات محدودة أيدي عاملة)، حيث تم هذه العملية وفق التعاقدين الباطن (المناولة)، وعلى سبيل المثال العملاق الأمريكي لإنتاج السيارات (جنرال موترز) يتعاقد مع 26 ألف مصنع لإنتاج عدد من الأجزاء التي تحتاج إليها في العملية التصنيعية ومن بينها 16 ألف مصنع يعمل بها أقل من 100 عامل[1].

[1] خبابة عبدالله، المؤسسات الصغيرة المتوسطة ألية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندارية، مصر، 2013،ص26 37 38.

15) **القدرة على جلب المدخرات:** لا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات كبيرة نسبيا في توفير الأموال اللازمة للمشروع، سوء من القطاع المصرفي أو من أفراد الاسرة وذلك لقلة مخاطر الاستثمار وصغر حجم رأس المال المطلوب لإقامة هذا المشروع، وهذا اما يتلاءم مع ظروف الدولة النامية نظرا لضعف قطاعها المصرفي في تقديم التمويل اللازم[1]

16) **غلبة الطابع المحلي:** تشبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاجات كل من المستهلك النهائي والمستهلك الوسيط المحلي ويحكمها في ذلك ما يلي:

- تواجه هذه المؤسسات في الغالب سوق محدودة اذ تبلى رغبات عدد محدود ومميز من المستهلكين .بما يسمح بتغطية سريعة للسوق والتعرف على عادات الشراء وأنماط الاستهلاك.

- تمتلك هذه المؤسسات القدرة على اتباع حاجات العديد من المستثمرين من المناطق البعيدة عن السوق من خلال الاتصالات المباشرة والنشطة لصاحب رأس المال، وأيضا من خلال أسعار المنافسة مقارنة مع نظراته من كبار المنتجين.

-تقدم هذه المؤسسات سلعا وخدمات لأصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة في صورة أحجام وعبوات صغيرة لإشباع حاجاتهم الأساسية بأسعار رخيصة، كما تتبع نظام البيع الاجل بأمان نسبي نظرا لقدرتها على معرفة ظروف العملاء وإمكانياتهم المادية نتيجة الاتصالات المباشرة والدائمة معهم[2].

17) **قصر فترة الاسترداد:** هي عبارة عن الفترة المطلوبة لإسترداد تكاليف استثمار المشروع من واقع تدفقاته النقدية لذا فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتمكن من استرداد المال المستثمر فيها في فترة زمنية أقصر من غيرها من الشركات نتيجة ل:

- ✓ صغر حجم رأس المال المستثمر.
- ✓ سهولة التسويق.
- ✓ زيادة دورات البيع.

[1] ياسر عبد الرحمان، يراشن عماد الدين، المرجع السابق ص220.

[2] حسين عبد المطلب الاسراج، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تشغيل البلدان العربية، دار العمل وزارة التجارة والمالية والصناعية المصرية، القاهرة مصر، 2010، ص12، 13.

- ✓ قصر دورة الإنتاج.[1]

18) **إتاحة فرص العمل:** بسبب استخدام هذه المؤسسات أساليب انتاج وتشغيل غير معقدة، فإنها تساعد على توفير فرص العمل لأكبر عدد من العاملين.

19) **القدرة على التكاليف مع المتغيرات المستحدثة:** يؤدي انخفاض تكاليف الفنون الإنتاجية وبساطتها ومرونة الإدارة وتشغيل الى تسهيل عملية تكيف المنشأة أعمال الصغيرة مع المتغيرات والتحديث والنمو والتطور، بصفة خاصة بم يتعلق بتلبية رغبات وأذواق المستهلكين، بعكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها تغير الخطط وبرامج وخطوط إنتاجها، وتتمثل قدرة مؤسسات أعمال الصغيرة والمتوسطة على المتغيرات في الاتي:

- ✓ القدرة على تغير تركيبة القوى العاملة أو سياسات الإنتاج أو التسويق أو التمويل في مواجهة التغيرات السريعة أو العميقة دون التردد مما يساعدها في التغلب على التقلبات أو الدورات الاقتصادية أو غيرها.
- ✓ سهولة وحرية الدخول والخروج من السوق لانخفاض نسبة الأصول الثابتة الى الأصول الكلية في أغلب الأحيان، وارتفاع نسبة رأس المال الى مجموع الخصوم وحقوق أصحاب المشروع وبالتالي سهولة اتخاذ قرار الدخول أو الخروج.
- ✓ سهولة تحويل المشروع الصغير الى سيولة دون خسارة كبيرة في مدة زمنية قصيرة، فهذه المؤسسات تمتلك المرونة الكافية لتعديل سياسات وسرعة اتخاذ القرارات وتحقيق الاتصالات مقارنة مع المؤسسات الكبيرة[2].

[1] خبابه عبدالله، المرجع السابق، ص37.

[2] حسين عبد المطلب الاسرج ،ص11، مرجع سابق 12.

المبحث الثالث: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا سياسيا في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني وذلك من خلال مساهمتها في تخفيض من معدلات البطالة ورفع من معدلات النمو الى جانب تأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمسؤولية اجتماعية التي يفرضها المجتمع على هذا القطاع تحقق من خلالها مستوى رفاهية للأفراد ومنه تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، بحيث تتطرق الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية المستدامة وبعدها الى العوامل نجاحها والمعوقات والمشاكل التي تعترضها في الأخير أهم تقنيات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية المستدامة: تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بخصوصية حجمها، الدور الملحوظ لمسؤوليتها، فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تتحكم في تأثرها على المجتمع، لكن بطريقة غير شكلية مقارنة بالمشروعات الكبيرة.

في تحقيق أجرته الشبكة الأوربية للبحث (FNRS) سنة 2001 أثبتت أن العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد تبنت ممارسات اجتماعية وبيئة مستدامة، غالبا ما كانت تعتبرها كممارسات مسؤولة عن تسير المؤسسة، وبعد التزام هذه المؤسسات في المجال الاجتماعي خارج عن استراتيجيتها التجارية ولكن في نفس الوقت هو إجراء يتبع عن إدراك وفهم أخلاقيات مسؤولية المؤسسة، رغم العائق الكبير الذي تواجهه هذه المؤسسات وخاصة الصغيرة منها، مثل: ضعف التحسين، ومحدودية المردودية.

إن تبني مفهوم النسبية المستدامة في المؤسسة يشكل إشهارا لا يستهان بيه، لأنه يعمل على تقوية المؤسسة والسماح لها بتألق والتطور[1].

مفهوم التنمية المستدامة: هي التنمية المستمرة والعادلة والمتوازنة والمتكاملة والتي تراعي البعد البئي في جميع مشروعاتها والتي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة[2].

ولقد حدد ماهر أبو المعاطي (2014) ما فهيم مرتبطة بالتنمية المستدامة وهي كالتالي:

[1] مصطفي يوسف الكافي، ص79،مرجع سابق ذكره.

[2] مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة، مفهومها أبعادها مؤشرتها، مجموعة العربية والنشر، مدينة النصر، القاهرة، مصر، 2017، ص82.

– **المفهوم الاقتصادي:** ويأخذ المفهوم التنمية المستدامة نمطين:

1) **في دول الشمال الصناعية:** تعمي خفض عميق ومتواصل في الاستهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة وامتناعها عن تصدير نموذجها التنموي الصناعي عالميا[1].

2) **في الدول الفقيرة والنامية:** في توظيف الموارد من أجل رفع مستوي المعيشي للسكان أكثر فقرا في الجنوب.

– **المفهوم الاجتماعي الإنساني:** يعتبر السعي من أجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الافراد على المدن وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحة والتعلمية وتحقيق قدر ممكن من المشاركة الشعبية في تخطيط للتنمية.

المفهوم البيئي: التنمية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل في استخدامها وحمايتها للموارد الطبيعية وخاصة الزراعية والحيوانية والمحافظة على تكامل الإطار البئي في تنظيم الموارد البيئة والعمل على تنميتها في العالم مما يؤدي الى مضاعفة المساحات الخضراء على الأرض.

–**أبعاد التنمية المستدامة:** إن التنمية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر أحد الوسائل التي تسمح لها بإعادة تحديد استراتيجيتها الطويلة المدى ولتحسين تنافسها على المدى القصير والمتوسط.[2] على هذا الأساس يصبح تطبيق التنمية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الخيارات التي تكسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مميزات لتحقيق أهدافها من جهة وتحقيق غايات الأفراد والمجتمع من جهة أخرى كالتالي:

[1] مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة، المرجع السابق ص 83

[2] بن زكورة العونية، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتحقيق التنمية المستدامة بين حتمية الأداء وتطلعات المستقبل، مقال الأفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة اسطنبولي معسكر ، العدد الخامس ، 2018/09/17

فعلمية تبني التنمية المستدامة في المؤسسة يسمح لها بالدخول في سيرورة التحسين المستمر لأنشطتها وكذا المحافظة على بقائها واستمرارها في ظل محيط تنافسي، وهي بهذا تسعى الى تحقيق التكامل بين استراتيجية تطورها ونموها استراتيجية محيطها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

1) **الجانب الاقتصادي وعلاقته بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطريقة جد بارزة وبأهمية كبيرة في الاقتصاديات القومية والوطنية، فنجد احتياجاتها قليلة وتأثيرها الاقتصادي جد مهم، ويمكن ان تستعرض فيما يلي أهم المسؤوليات التي تتطلع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاستدامة الاقتصادية وهي:[1]

– تجنب الاقتصاديات الوطنية من الخسائر المفاجئة، فطبيعتها تمكنها من مقاومة الاضطرابات الاقتصادية، نظرا لاستثمارها في القطاعات الديناميكية ذات الاستثمار المالي الأقل، حيث تتلائم هاته القطاعات مع فترات الركود الاقتصادي ففي حالة زيادة الطلب تمتلك القدرة على زيادة الاستثمار، وفي الركود الاقتصادي يمكنها تخفيض الإنتاج.

– المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي والمؤسسات الكبرى، حيث تعتبر كمؤسسات مغذية ولقيامها بإنتاج بعض المستلزمات والمنتوجات الثانوية التي تحتاجها المؤسسات الكبرى.

– تعد مصدرا اضافيات لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة، لأنها تعطي فرصة الاستفادة من تحويل الاقتصاد الغير الرسمي الى الاقتصاد الرسمي.

– تساهم في الاقتصاد أيضا من خلال دورها في التجديد والابتكار وتقديمها منتجات وخدمات جديد لم تكن موجودة، فهي تتوقف على المؤسسات الكبيرة من حيث عدد الابتكارات المحققة، فقد اكدت دراسة قام بها معهد الأبحاث (GELLLEME RESEARCH ASSOCI AT) ان 25٪ من مجموع 320 ابتكاراتهم احصاءه خلال الفترة 1953 الى 1973 قامت به مؤسسات تشغيل اقل من 100 عامل[2].

[1] بن زكورة العونية، مرجع سابق، ص 232.

[2] عبد الباسط هوبدي، طيب بودرهم، نحو إبراز إستعدادت المؤسسات صغيرة والمتوسطة كبديل اقتصادي في بعث عملية التنمية والاستدامة، مجلة سراج في التربية وقصايا المجتمع، جامعة حمة لخضر الوادي–الجزائر العدد الخامس، مارس 2018، ص113.

2) **الجانب الاجتماعي وعلاقته بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** اتسع دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تركيزها على الجانب الاقتصادي ليشمل جوانب التنمية الاجتماعية، ومن المعلوم ان المؤسسات التجارية والاقتصادية والمالية سواء منها الوطنية والدولية على حد سواء ليست بمؤسسات خيرية وهاجسها الأول تحقيق أكبر عائد من الربح، ومن هنا تبلورت فكرة وجواب تذكير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مسؤولياتها الاجتماعية[1].

وفيما يلي أهم النقاط التي تبرز دعائم الاستدامة الاجتماعية التي نقدمها:

- المساهمة في خلق فرص عمل أكثر وفرة، والتخفيف من حدة البطالة ومحاربة الفقر، مما يؤمن لأفراد المجتمع الاستقرار النفسي والمادي.
- إضافة إلى إعادة ادماج المسرحين من مناصب عملهم جراء إفلاس مؤسسات والخوصصة وغيرها، فلم تعد القطاعات التقليدية, فالزراعة والصناعات الثقيلة وبرامج التوظيف الحكومية قادرة على استيعاب قدر كبير من قوة العمل، فلعبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هنا دورا رياديا في إيجاد فرص العمل تصل 70٪ من إجمالي قوى العاملة، كونها تتميز بعوامل مقاومة جيدة ومرونة كبيرة مع أوضاع السوق كيف ما كانت، ما يمكنها من المحافظة عمالهم وأجورهم.
- تعمل على توطين السكان والتقليل من الهجرة الريفية فالظروف المعيشة الصعبة في الدول النامية والتي منها البطالة والفقر تجعل السكان الريف يهاجرون نحو المدن للتقرب من المرافق وفرص العمل، مما يجعل الدول تتبني سياسة تثبيت السكان في هاته المناطق من خلال تدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تفيد في مجال الحد من هجرة الادمغة الى الخارج من خلال توفير مناخ مكاني ومالي وثقافي ملائم من أجل الاستفادة من خيراتهم وابتكاراتهم وكفاءتهم.
- تسهم في إدماج المناطق النائيةوتحقق التوازن الجغرافي لعملية التنمية، حيث تقدم نوازن اقتصاديا واجتماعيا اكثر وضوحا واكثر اتزانا، وفي القوى والمناطق النائية، وهذا الانتشار في مثل هاته المناطق يساعد على خلق فرص ومعارف مهارات لأفراد المجتمع المحلى ورفع مستوى معيشتهم يشكل عام،

[1] عريوة محاد، أهمية دمج أبعاد التنمية والمستدامة، في إستراتجية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتطوير واستدامة ميزاتها التنافسية المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة مسيلة-الجزائر-، العدد2، 2011، ص99.

فتصبح كعامل مساعد في الاستقرار الاجتماعي والسياسي من خلال منحها فرص للأفراد التي تعيش على هامش المجتمع لتصبح قوى فاعلة[1].

- تعمل على تكوين نسق قيمي متكامل في أداء الاعمال، حيث تنمي قيم اجتماعية لدى الافراد وأهمها الانتماء في أداء العمل الحرفي الى نسق أسري متكامل، وذلك في الحرف التي تتوارثها الأجيال داخل اطار الاسرة الواحدة.

- تلعب دورا استراتيجيا في تحقيق التنمية البشرية عن الطريق توسيع البدائل والخيارات أمام الناس، من خلال تشكيلات الاعمال أو تشكيلات السلع والخدمات، وتوفير هاته السلع والخدمات بأسعار رخيصة وجودة مناسبة في متناول الفقراء، كما تخلق فرص لعمل المراة من خلال العمل المنزلي أو مع أفراد الاسرة.

3) **الجانب البيئي وعلاقته بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** إضافة الى الأدوار السابقة تلعب دورا جد مهم أيضا في المجال البيئي الايكولوجي، حيث نجد أن بساطة تركيبها وهيكليتها تجعل منها متحكمة أكثر في عملية جمع وتدوير القمامات والنفايات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

كما لديها قدرة العالية في الابتكار في التطوير التكنولوجي مما يزيد قدراتها الأدائية بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والبيئية في نفس الوقت بشكل أسرع، وتكلفه أقل و أكثر نجاعة، وتعمل أيضا على استخدام العقلاني والرشيد في استغلال الموارد الطبيعية وإعادة استخدام بواقي العمليات الإنتاج مما يقلل من معدلات النفايات المؤثرة على المحيط.

ولقد أثبتت العديد من الدراسات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بشكل كبير على عكس المؤسسات الكبيرة في الحفاظ على البيئة، خاصة متعددة الجنسيات والتي معظمها تشغل الإمكانات لأقصى حد ممكن دون مراعاة للظروف البيئية، في دراسة لوكالة البيئة والتحكم في الطاقة الفرنسية (ADEM) أجريت مع 401 من رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلصت الى أن هاته المؤسسات تدرك مسؤوليتها نحو البيئة وتطبيقها بكل احترام.[2]

المطلب الثاني: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1] عبد الباسط هويدي، طيب بودرهم، المرجع السابق، ص114، 115.

[2] عبد الباسط هويدي، طيب بودرهم، المرجع السابق، ص115، 116

يمكن القول إن فرص النجاح بصفة عامة تزداد اذا تم الاهتمام بخصائص والمفردات التالية:

أ) **الخصائص والمهارات الشخصية والإدارية للمالك:** الدراسات الإدارية تعطي مكانة أولى للاستعدادات والمؤهلات النفسية ولشخصية لصاحب العمل الصغير، والمعارف والمهارات الإدارية التي يحتاجها حتى يقيم ويدير عملا ناجحا، أي أنها تبين بأنه ليس كل شخص مؤهل لأن يكون صاحب عمل ناجح، ولكن الشخص الذي يتمتع بهذه المؤهلات يحتاج معارف ومهارات محددة، وسبب ذلك هو أن صاحب المشروع الصغير مضطر أن يتولى بنفسه الكثير من الوظائف التي غالب ما تسند الى شخصين الأعمال الكبيرة، فهو مضطر أن يتولى بنفسه الاهتمام بكل وظائف المنظمة

ب) **تحديد الأهداف من طرف المالك:** يجب أن يعرف مدير العمل تحديد أهداف واضحة ومريحة لذلك العمل، إن هذه المعرفة تتجسد بوجود إجابات دقيقة واضحة عن العديد من الأسئلة: ماهي الأهداف العامة للمنظمة؟ لماذا وجدت المنظمة؟ ما هي أهدافها في المدى القصير؟ إذا لم تكن هذه الأسئلة قد عرض بوضوح وتمت مناقشتها مع العاملين قصد استيعابها، فإن المنظمة ستكون معاقة في طريق نموها وازدهارها

ج) **المعرفة الممتازة بالسوق:** تستطيع المنظمات الصغيرة والمتوسطة بواسطة منتجاتها وسلوكيات عامليها، وردود أفعال المنافسين تحقيق النجاح اوالفشل في خلق زبائنها الخاصين بها، ويرى العديد من الباحثين أن العلاقة بين الاعمال الصغيرة والزبائن هي السبب وراء نجاح هذه الاعمال، حيث أن هذا النمط من العلاقات يسمح للأعمال الصغيرة بتقديم خدمات شخصية وليست خدمات قائمة على أساس معرفة الآراء إن الاعمال الصغيرة لها المرونة والقدرة على تلبية احتياجات الزبائن ضمن جزء محدد من السوق أو مجموعات من الزبائن قد لا تكون جذابة للشركات الكبيرة.

د) **قدرة المنظمة على تقديم شيء متميز:** تقدم المنظمة شيء جديد لسوق حتى لو بدا مزدهرا بالمنافسين والمنتجات المعروضة وتستطيع المنظمة أن تميز نفسها عن المنافسين لها من خلال المنتج والتكنولوجيا الجديدة أو باستخدام خاص ومنفرد لطرق التوزيع المعروفة، يفترض أن يكون من النادر أن يبدأ العمل دون القدرة على الابداع والتجديد أو تصور رؤية يستطيع أن يجسدها هذا العمل في الأنشطة المختلفة.

ه) **إدارة متكيفة مع التطور:** إن الأعمال الصغيرة إذا ما أريد لها الاستمرارية فإنها يجب أن تستند على فهم جيد للتطور المرتبط بالجوانب التنظيمية والإدارية والتي يعبر عنها البعض بالأليات لكونها تساعد على البدء بالخطوة الصحيحة، ان معرفة حجم السوق يساهم في تحديد راس المال الكافي للبدء بالأعمال، ويتطلب الأمر أن يكون صاحب العمل مبدع في الحصول على المال الازم للقيام بالعمل

وفي الغالب تكون القروض من الأصدقاء والمعارف أو الائتمان من البنوك والاتحادات المالية، وهذه الوسائل تساهم اما بنجاح المنظمة الصغيرة أو عكس ذلك إذا لم تدرس بعناية.

و) **الحصول على عاملين أكفاء والمحافظة عليهم:** إن الأعمال الصغيرة قد لا يوجد لديها الوقت الكافي لعمليات الاختبار المعقدة والمطولة للعاملين لذلك يتطلب الأمر أن تعير هذه الجوانب أهمية بالغة لكون نجاح العمل يرتبط بقدرة ادارته التي تعتمد على حسن الاختيار والتدريب والتحفيز لهؤلاء العاملين.

ان العاملين اليوم هم أهم الموارد في المنظمة عكس السابق، لأنهم يلعبون دور مهم في تحقيق ميزة التنافسية للمنظمة، ويعبر اليوم عنها بكونها رأس مال الفكري الذي يتضمن المهارات والمعرفة والقدرة على التعامل مع المعلومات وتحقيق نجاح المنظمة.[1]

[1] قارة ابتسام، ص48 49، مرجع سابق ذكره.

الجدول رقم(1-3): أهم العوامل المؤثرة في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة[1]:

عوامل مرتبطة بمالك/مدير المشروع	عوامل مرتبطة بالأنشطة الوظيفية والإدارية
خلال أول ثلاث سنوات من عمر المشروع لابد من توافر: -الثقة بالنفس. -التفرغ الكامل للعمل. -العمل بجد لفترة طويلة خلال اليوم مع القدرة على التوقف عن العمل في الوقت المناسب. - المعرفة السابقة لطبيعة المنتجات/الخدمات التي سيتم التعامل فيها. **-خصائص رائد الأعمال الناجح:** -الصحة، الحس الجيد بالزمن، الثقة، الابتكار، الاستقلال، الاخلاق، التكيف، الحكم الجيد، التخيل. -العمر: يتراوح من 31-50 سنة. -التعليم: متوسط فترة التعليم 14 سنة. -الخبرة: متوسط الخبرة في مجال العمل 13 سنة. -توافر خبرة إدارية وإعطاء الجزء الأكبر من الوقت العمل للمهام الإدارية. -الاستراتيجية وتفويض المهام الروتينية. **-العوامل التي تؤثر على الأداء الجيد للمدير /المالك:** -الوقت المقضي مع العميل. الوقت المقضي في التخطيط -الوقت المقضي في العمل.	الاهتمام بالتخطيط المسبق. **بالنسبة لخصائص التشغيل يجب توافر:** -القدرة على ابتكار تكنولوجيا انتاج جديدة. -توافر الموارد اللازمة لتكيف مع التكنولوجيا الجديدة. -القدرة على توفير العمالة المناسبة عند مستوى أجور تنافسي. **بالنسبة لاستراتيجية المنافسة:** -لابد من توافر ميزة تنافسية خاصة ب: -التخصص في المنتجات. -التخصص في العملاء. كلاهما (المنتجات والعملاء).

[1] قارة ابتسام ، ص 50، 51.، مرجع سابق.

المصدر: عبد الرحمان بن عنتر، نذير عليان، عوامل نجاح وفشل المشروعات الصغيرة في ظل التحديات المعاصرة، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 17 و18 أفريل 2006، جامعة شلف، ص 67.

المطلب الثالث :تقنيات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتميز عملية التأهيل بوضع نظام تسيري محكم يعتمد على الاتصال الابتكار وضع أنظمة النوعية وهذا بتطير الأنظمة الحالية والاعتماد على الإدارة استراتيجية.

مفهموم تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :يعود استخدام مصطلح التأهيل الى التجربة البرتغالية التي تم الشروع فيها بداية من سنة 1988, وذلك في اطار إجراءات المرافقة الرامية لإدماج البرتغال في اوربا, بما يعرف بالبرنامج الاستراتيجي لتنشيط وعصرنة الاقتصاد البرتغالي, والذي هدف الى تحسين إنتاجية النسيج الصناعي ودعم القطاع الصناعي ,وتوجيه التمويلات نحو الاستمارات المنتجة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وقد استقطب نجاح برنامج التأهيل البرتغالي اهتمام بعض دول المشرق العربي (سوريا, الاردان, ومصر) ودول المغرب العربي, حيث استندت عليه مبادرات تأهليه موازية لاتفاقيات التبادل الحر التي تندرج في اطار برنامج الميداء, فقد اعتمدت كل من تونس منذ سنة 1995 والمغرب ابتداء من سنة 1997 على برامج تأهيل بمساعدة الاتحاد الاوربي, اما الجزائر فقد اعتمدت برنامج تاهيل من اجل مرافقة مؤسساتها ابتداء من سنة 2000,ويمكن القول ان الجزائر تأخرت نسبيا مقارنة بتونس والمغرب,حتى تقتنع بضرورة تأهيل مؤسساتها ومرافقتها وتقديم الدعم الشامل لها, وتكوين منظومة مؤسساتية تخدم عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

وعرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ,على انه عبارة عن مجموعة برامج موضوعة خصيصا للدول النامية والتي هي في مرحلة الانتقال لغرض تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد وزيادة القدرة على التكيف مع المتغيرات, وبعدها طورت مفهومه خلال السنوات الأخيرة ليصبح يعني الإجراءات المستمرة والتي تهدف الى تحضير المؤسسة وكذا محيطها للتكيف مع متطلبات التبادل الحر.

[1] صحراوي إيمان، مساهمة التأهيل في تحسين التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة سطيف مجلد 5، العدد 2، أوت 2019 ص101.

_كما يعرف ايضا على انه :مجموعة الإجراءات المتخذة من طرف المؤسسة للرفع من قدرتها التنافسية وتحسين أدائها بمقارنة النتائج الهيكلية لها مع منافسيها والمؤسسات الأخرى من نفس القطاع حتى تؤمن استمرارها وديمومتها.

ومنه فان التأهيل عبارة عن عملية مستمرة تهدف الى احداث تغيرات كبيرة في المؤسسة ومحيطها الكلي بهدف :

- جعلها أكثر تنافسية من حيث السعر ونوعية المنتجات.
- تحضيرها وتكيفها مع متطلبات التبادل التجاري الحر.
- جعلها قادرة على متابعة التغيرات التقنية والتكنولوجية الحاصلة في الأسواق.

1) **أهداف التأهيل:** يتمثل الهدف الرئيسي لعملية التأهيل في استمرارية وبقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الحفاظ على حصتها في السوق الداخلية والدخول الى الأسواق الخارجية لاسيما الأسواق الاوربية, ويمكن تقسيم اهداف برنامج التأهيل حسب مستوى تحديدها, والجهات المتدخلة في تنفيذ البرنامج كما يلي :

ا –**الاهداف العامة :** من بين الاهداف التي تسعى الحكومة الوصول اليها مايلي :

- تطوير المحيط الصناعي والتنظيمي للمؤسسة , وتعظيم قدرتها على مواجهة تحديتها المستقبلية.
- تعزيز وتديم قدرات هياكل الدعم ,حتى تضمن تقديم خدمات فعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة, تستجيب لاحتياجاتها في ظل المحيط التنافسي الجديد.
- تحسين تنافسية وتطوير المؤسسات الصناعية وذلك بتطوير وسائل التاهيل وأنظمة الإنتاج فيها وتعزيز قدرتها التعزيزية , وتحسين جودة منتجاتها وجعلها اكثر قدرة على التاقلم مع المعاير الدولية[1]
- تكوين العمل والمسرين والإداريين بالطرق الحديثة.
- **الأهداف الخاصة :** كالتلي :
- جعلهذهالمؤسسات قادرة على التحكم في التقدم التقني في الأسواق.
- جعل هذه المؤسسات قادرة على المنافسة على مستوى السعر والجودة.
- خلق مناصب شغل جديدة ودائمة .

[1] سمية بلعيد، تقيم جهود الدولة ضمن برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لعينة للمؤسسات الجزائرية التي استفادت من برنامج التأهيل، مجلة الاقتصاد الصناعي جامعة باتنة المجلد10 العدد1 2020 ص311.

- التقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التقليل من حدة اقتصاد غير الرسمي[1].

الهدف على المستوى القطاعي : تدعيم إمكانيات الهيئات المساعدة للمؤسسة ومحيطها بما يسمح بتحسين المنافسة بين المؤسسات.

الهدف على المستوى الجزئي :ان اهداف برنامج التاهيل على هذا المستوى تتجسد في :

-رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-ضمان استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمحافظة على حصتها في السوق الداخلية كمرحلة أولى واقتحام السوق الخارجية في المرحلة الثانية.

-العمل على تخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل التحكم في التكاليف وتشخيص المجالات ذات القدرات العالية.

-الحفاظ على مناصب الشغل الحالية وزيادة فرص العمل[2].

شروط نجاح عملية التاهيل : يهدف التأهيل الى ترقية المؤسسات وتطويرها لتصبح قادرة على مواجهة المنافسة, وعليه لابد من :

-اخذ الوقت الكافي للتكيف مع المحيط التنافسي الخارجي, أي التدرج.

-الالتزام ببرنامج التأهيل.

-الاعتماد على هياكل الدعم مع إيجاد إجراءات مرافقة ومساعدات ملائمة[3].

[1] عبد الجليل شليق، خليفة عزي، إبراهيم بية، برنامج تأهيل المؤسسات في الجزائر مجلة الروئ اقتصادية جامعة الوادي العدد 3 ديسمبر 2012، ص214.
[2] سمية بلعيد، مرجع سابق، ص 312.
[3] عروب رتيبة، ربحي كريمة، متطلبات التأهيل المؤسسات الصغير والمتوسطة، الملتقي الدولي، مدرسة العليا للتجارة، الجزائر يومين 17 و18 أفريل 2006 ص724.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل حول الأسس النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبين لنا أنه لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأن كل دولة تنفرد بتعريفها من خلال المعاير والتصنيفات التي تعتمدها, كما تطرقنا الى اشكالها القانونية وخصائصها وكذلك عوامل نجاحها وأهميتها ومجالات تواجدها , وتطرقنا أيضا الى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تقنيات تأهيل ,ومن خلال ما ورد في هذا الفصل نستخلص النتائج التالية:

- عدم وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة التأسيس وسهولة إجراءات أي أنها لا تتطلب أموال كبيرة عكس المؤسسات الكبيرة
- لها مزايا تجعلها بمثابة الرائدة في حل الكثير من المشاكل كالبطالة
- تحقيق مستوى رفاهية الأفراد من خلال المسؤولية الاجتماعية التي يعرضها المجتمع على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وبمعرفتنا لمختلف المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأهمية التي تلعبها ننتقل من خلال الفصل الثاني إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني

الفصل الثاني

مساهمة المؤسسات الصغيرة المتوسطة ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني

تمهيد:

يعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية خلال العقدين الماضيين من أكثر المفاهيم الاقتصادية تداولا بين الاقتصاديين، بحيث أن إمداد المؤسسة بالأموال اللازمة لإنشائها أو توسيعها يعتبر من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الاقتصادية في أي بلد كان، وإن الكيفية أو الطريقة التي تحصل بها المؤسسات على ما تحتاجه من أموال للقيام بنشاطها هي أول ما يفكر فيه أي مسير بقدر ما يكون حجم التمويل كبيرا في ظل مشكل البطالة ومدى تأثيرها على النتاج الداخلي الخام .

سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالاعتماد على:

- مفاهيم عامة حول التنمية.
- إشكالية التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية

تهدف التنمية إلى تحسين حياة البشر من خلال رفع مستوى إشباع حاجات الفرد الأساسية والثانوية، وهذا يعتمد بدوره على زيادة وتنويع السلع والخدمات المتاحة وعلى رفع قدرات الأفراد للحصول عليها.

المطلب الأول: مفاهيم حول التنمية

* **لغة :** النماء أي الازدياد التدريجي ،يقال نما المال ونما الزرع .

***اصطلاحا:** الزيادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

ومن هنا فأن التنمية تعني النمو المدروس على أسس علمية، سواء كانت تنمية شاملة أو تنمية في احد الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادي الاجتماعي والسياسي، أو الميادين الفرعية مثل الميدان الصناعي والميدان الزراعي.[1]

* تعرف على أنها العملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن،وهذا يعني أن التنمية عندما تتحقق بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو السكان فهذا يعني ارتفاع الدخل الحقيقي الفردي، وذلك من خلال تحرك بعض القوى التي تتفاعل في السياق الطويل وتجسد التبادل في متغيرات معينة.[2]

*هي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني و إلى الرفاهية و الاستقرار مما يتوافق مع احتياجاته و إمكانياته الاقتصادية و الاجتماعية والفكرية.[3]

1- خصائص التنمية

-ظاهرة إنسانية تقوم على الإنسان باعتباره العنصر الرئيسي في عملية التقدم وتستهدف في الوقت نفسه رفاهية الإنسان.

-ظاهرة متلازمة مع حركة التاريخ وفق للظروف التي تمر بها الدول.

---

[1] إبراهيم حسين العسل،التنمية في الفكر الإسلامي،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت ،الطبعة الأولى ،1426ه-2006م ص،ص23،24

[2] د/فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي،عالم الكتب الحديث ،عمان،2006م، ص 177.

[3] من إعداد الطالبتين ،انطلاقا من التعاريف السابقة .

-عملية مجتمعية شاملة.

-عملية تغيير مقصودة.

-تتم بأساليب مرسومة مخطط لها.

-تتضمن جهود مشتركة رسمية.

-تغيرات في تركيبة السكان من حيث الحجم والسن وإعادة توزيع الدخل وإدخال تعديلات مرفقية وتنظيمية.[1]

-تغيرات في البنيان الاقتصادي (اكتشاف موارد جديدة وتراكم رأسمال واستعمال طرق فنية حديثة للإنتاج وتحسين المهارات).

2-أهداف التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفر أسباب الحياة الكريمة لهم بحيث أن المجتمع المتخلف لا ينظر إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها بل كونها وسيلة أيضا لتحقيق غايات أخرى فالوسيلة يجب أن تكون في خدمة الغايات والأهداف وليس العكس ،حيث يصعب على الباحث تحديد أهداف معينة للتنمية الاقتصادية نظرا للاختلاف في ظروف الدول عن

بعضها سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، ومع ذلك يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية

للتنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة وهي كالتالي:[2]

***زيادة الدخل القومي** :إن زيادة الدخل القومي تعتبر من أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة لأن الهدف الأساسي الذي يدفع هذه الدول للقيام بالتنمية الاقتصادية هو انخفاض المستوى المعيشي للأفراد واضطراب في معدلات نمو السكان ولمجابهة ذلك لابد من زيادة الدخل القومي.

***تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات** : هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هو هدف اجتماعي إذ أن معظم الدول المتخلفة بالرغم من انخفاض الدخل القومي فيها والهبوط في متوسط نصيب الفرد من الدخل

[1] عبد اللطيف وآخرون،دراسات في التنمية الاقتصادية ،حقوق الطبع محفوظة للناشر، بيروت، الطبعة الأولى 1435ه ،2014م ،ص، ص 23،22.

[2] غازي محمو ذيب الزغبي ،البعد الاقتصادي للتنمية السياسية، عالم الكتب الحديث،الأردن ،2009م، ص، ص44،45.

يوجد فيها فروق كبيرة في توزيع الدخول والثروات إذ تستحوذ فئة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته ونصيب عال من دخله القومي والعكس للغالبية من أفراد المجتمع.

***التعديل التركيبي النسبي لاقتصاد القومي وتغيير طابعه التقليدي:** في هذه الدول يغلب الطابع الزراعي على البنيان الاقتصادي فالزراعة تعتبر مجال الإنتاج ومصدر العيش لغالبية السكان ،كما أنها تلعب الدور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل القومي،وسيطرة الزراعة على اقتصاديات هذه الدول ويجعلها عرضة للتقلبات الاقتصادية الشديدة ،لذلك لابد من التركيز بشكل أكثر على الصناعة من خلال أنشاء صناعات جديدة أو التوسع في الصناعات القائمة.

***رفع المستوى المعيشة:** يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذلك أي من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل ومشرب وملبس وغيره،وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق وبدرجة كافية للتحقيق مثل الغايات.

ويمكن تلخيص أهم أهداف التنمية السابقة في :[1]

*تحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي.

*زيادة الرفاهية الاقتصادية للأفراد.

*استثمار الموارد الطبيعية والبشرية.

*التصنع.

بالإضافة إلى أهداف أخرى

*رفع المستوى المعيشي.

*التنويع في الصادرات.

*زيادة الدخل القومي.

*تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات.

[1] كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية ،بيروت،لا توجد سنة ،ص، ص،ص70،71،72.

*التوسع في الهيكل الإنتاجي.[1]

*التغير في حجم النشاط خلال فترة زمنية طويلة .

*تلبية حاجات غالبية الأفراد وتحقيق نمو متواصل ومستمر من خلال تحديد موارد المجتمع.

*استخدام أحدث أساليب والتقنيات في شتى الميادين وتهيئة الإطارات العلمية والفنية وتعبئة كل إمكانيات البلد.

*زيادة أداء الحكومة وتعزيز دورها في إستراتجية التنمية.[2]

3- الفرق بين النمو والتنمية :

النمو الاقتصادي: الزيادة الحقيقية في الناتج القومي وفي نصيب الفرد من هذا الناتج خلال فترة زمنية معينة وهناك ثلاث أنواع من النمو:[3]

- النمو الطبيعي أو التقليدي.

- النمو العابر.

- النمو المخطط.

ومن هنا نستنتج الفرق بين النمو و التنمية فيما يلي:[4]

-النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد زيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلة اقتصادية واجتماعية والمفهوم العكسي لنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد.

-أما التنمية فهو ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغير في الهياكل الاقتصادية والإنتاجية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية ،بل يمكن القول أن التنمية إنما تتمثل في ذلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدولة،وفي العلاقات التي تربطها بالنظام

[1] علاء فرج الطاهر ، التخطيط الاقتصادي ، دار الراية للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ،2010،ص،ص،111،112.

[2] خبابة عبد الله ، تطور النظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية ، دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ، 2014،ص،200.

[3] صبحي تادرس قريصة و آخرون، مقدمة في الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت،1404ه،1984م ،ص 423.

[4] جمال حلاوة وآخرون، مدخل في علم التنمية،دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان،2011م ،ص،ص31،32.

الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل القومي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية فالمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف.

-يقال أن التنمية لا تحقق حتى عندما يرتفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة إذا كان النمو مصحوبا أو متبوعا بزيادة درجة الاعتماد على الخارج وتفاقم أوضاع التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية في إطار النظام الرأسمالي العالمي ونظام العلاقات السياسية الدولية المرتبطة به. بينما تتطلب التنمية فك الروابط مع هذا النظام والتحرر من القيود التبعية له وزيادة درجة الاعتماد على الذات في سعي المجتمع لتحقيق أهدافه المختلفة.

-يقصد بالنمو التغير الكمي أما التنمية فأنها تعني تغيرا نوعيا وكميا في بنية الاقتصاد يتأني بتنوع الأنشطة الاقتصادية والمكانة متزايدة الشأن التي يأخذها تدريجيا قطاع الصناعة التحويلية وهذا يعني أن التنمية تتضمن دخولا هيكليا في الاقتصاد لا يتطلبه النمو ولا يعنيه بالضرورة ويستند الاقتصاديون الذين بينوا هذه الخاصية المتميزة إلى أن التغير الهيكلي يضم الجوانب اجتماعية وسياسية فضلا عن الجوانب الاقتصادية وهنا لابد من وقفة للتميز بين مفهومي النمو والتمنية فالنمو في جوه يعني الزيادة في الإنتاج المادي أساسا من دون مراعاة للاعتبارات الأخرى ،أما التنمية فهي أكثر شمولية لأنها تضم في طياتها اعتبارات تتعلق بنمط التوزيع والاستهلاك وكذلك تضم أمورا تتعلق بالتنمية الاجتماعية والبشرية وإن الموازنة الرصينة تقضي بأن التعامل مع هذين البعدين في الوقت ذاته.[1]

المطلب الثاني: نظريات التنمية

1-نظرية آدم سميث: عارض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وناد بمبدأ التخصص وتقسيم العمل ويرى أن الأرباح هي الأساس في تكوين المدخرات وفي زيادة معدلات التكوين الرأسمالي يأتي آدم سميث في طليعة الاقتصادية الكلاسيكية،وكاتبه عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم معينا بمشكلة التنمية

الاقتصادية لذلك فأنه يقدم نظرية متكاملة في النمو الاقتصادي وأن كأن الاقتصاديون اللاحقون قد شكلوا النظرية الموروثة عنه وهي من سماتها:

***القانون الطبيعي:** اعتقد آدم سميث إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية ومن ثم فأنه يعتبر كل فرد مسؤول عن سلوكه أي أنه أفضل من يحكم على مصالحه وأن هناك يد خفية تقود كل فرد وترشد إليه

[1] عدنان داود محمد العذاري وآخرون،ا لاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، دار الجرير للنشر والتوزيع ،عمان، الطبعة الأولى،1431،2010م،ص 34.

السوق فأن كل فرد إذا ما ترك حرا فسيعمل على تعظيم ثروته،وهكذا كأن آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة.

***تقسيم العمل:**بعد تقسيم العمل نقطة البداية في نظرية النمو الإقتصادي لدى آدم سميث حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل.

***عملية تراكم رأس المال** :يعبر سميث التراكم الرأسمالي شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل ،فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني .

***دوافع الرأسماليين على الاستثمار :** وفقا لأفكار سميث فأن تنفيذ الاستثمار السائد إضافة إلى الأرباح الفعلية المحققة .

***عناصر النمو** :تتمثل في كل من المنتجين والمزارعين ورجال الأعمال يساعد ذلك على أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم مما يؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية .

***عملية النمو** :يفترض سميث أن الاقتصاد ينمو مثل شجرة فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر فبرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال أنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معا شجرة ككل .

2-**نظرية ميل** : ينظر جون ستيوارت ميل للتنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصرين أصليين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكم سابق لناتج العمل ويتوقف معدل التراكم الرأس مالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج ، الأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة الغير منتجة مجرد تحويل للدخل ، من سمات هذه النظرية :

-**التحكم في النمو السكاني:**أعتقد ميل بصحة نظرية مالتوس في السكان وقصد بالسكان الذين يؤدون أعمالا إنتاجية فحسب وأعتقد أن التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية.

-**معدل التراكم الرأسمالي:**يرى ميل أن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل ومن ثم فأن معدل الأرباح يمثل نسبة ما بين الأرباح والأجور، فعندما ترتفع الأرباح تنخفض الأجور والتي تؤدي بدورها إلى زيادة التكوين الرأس مالي .

-**معدل الربح:** يرى ميل أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة وزيادة عدد السكان وفق معدل مالتوس وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وارتفاع معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي ، فأن معدل الربح يصبح عند الحد الأدنى وتحدث حالة من الركود .

-حالة السكون: اعتقد ميل أن حالة السكون متوقعة الحدوث في الأجل القريب ويتوقع أنها ستقود إلى تحسين نمط توزيع الدخل وتحسين أحوال العمال ولكن ذلك يمكن أن يكون ممكنا من خلال التحكم في معدل في الزيادة في عدد طبقة العمال بالتعليم و تغيير العادات .

- دور الدولة: كأن ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية التي يجب لن تكون القاعدة العامة لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند الحد الأدنى وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج.[1]

3-نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن : تنص هذه النظرية على أن الدول النامية تدور في حلقة مفرغة من ناحية العرض والطلب على رأسمال فمن ناحية العرض نجد أن انخفاض المقدرة على الادخار في هذه الدول يعود بالأساس إلى أنخفض مستوى الدخل الفردي الحقيقي والناجم عن انخفاض الإنتاجية.

ومن ناحية الطلب يعود الانخفاض حوافز الاستثمار نظرا لانخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد في تلك الدول وسبب ذلك الناجم من الانخفاض الإنتاجية وبالتالي يؤدي إلى نقص رأسمال المستخدم في الإنتاج والذي يؤدي حتما إلى انخفاض حوافز الاستثمار وللخروج من هذه الحلقة المفرغة أكد العالم الاقتصادي (روزنستان)على مبدأ أساسي وهو ضرورة توافر رؤوس الأموال الضخمة التي تستمر في أنشاء قاعدة صناعية ومشروعات عامة وتقوم الدولة بالإشراف عليها من أجل المساهمة فيه عن طريق أنشاء مشروعات اقتصادية وصناعية أخرى.

إلا أن هذه النظرية واجهت عدة انتقادات من أهمها : أن تطبيق هذه النظرية يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة ومعرفة فنية يندر توافرها في العديد من الدول النامية إضافة إلى عدم توفر الكادر الإداري المدرب القادر على تنفيذ مثل هذه النظرية ومن نقاط الضعف في هذه النظرية أيضا تركز على مشكلة الطلب على رأسمال وتفترض وفرة عرض رأسمال. [2]

4-نظرية النمو الغير متوازن: يقول العالم (هيرشمان) وهو احد رواد هذه النظرية أنه ولكي تستطيع الدول النامية التخلص من الحلقات المفرغة وتكبيرها لابد من إتباع أسلوب التنمية غير المتوازن بمعنى أنه ليس بالضرورة أن تنمو جميع القطاعات الأساسية ترفد بقية القطاعات الأخرى وتكون بمثابة حلقة ارتكاز وتنفيذ مشاريع التصنيع لأن المستثمر الخاص يسعى دوما للربح الاقتصادي وليس للربح الاجتماعي بالرغم من أهمية النظرية إلا أن هناك انتقادات وتتمثل فيما يلي:

[1] سهيلة فريد النباتي،التنمية الاقتصادية ، دراسة ومفهوم شامل،دار الراية للنشر والتوزيع، عمان،2015م،ص،ص،12-15.

[2] محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،الطبعة الأولى،1430ه،2010م،الطبعة الثانية،1434ه،2013م،ص345.

تتطلب دفعة قوية لرؤوس الأموال الضخمة لإقامة قاعدة صناعية متينة وهو أمر فوق طاقة البلدان المتخلفة.

أكدت النظرية على القطاع الصناعي وأهملت في المقابل القطاع الزراعي الذي يعد القطاع المهم في معظم البلدان المتخلفة.

يؤدي تطبيق هذه النظرية إلى زيادة مستوى الطلب على السلع الاستهلاكية مما قد يؤدي إلى إحداث ضغوطات تضخمية في الاقتصاد.[1]

5-نظرية روستو:قدم روستو نموذجا بما فيها الواردات الرأسمالية إلي يتم تمويلها من خلال إنتاج الكفء والتسويق الجيد للموارد الطبيعية يغرض التصدير.

***مرحلة الانطلاق** : تعتبر هذه المرحلة هي المنبع العظيم للتقدم في المجتمع عندما يصبح النمو حالة عادية وتنتصر قوى التقدم والتحديث على المعوقات المؤسسية والعادات الرجعية وتتراجع قيم واهتمامات المجتمع التقليدي أمام التطلع إلى الحداثة.

الشروط اللازمة لمرحلة الانطلاق :

ارتفاع الاستثمار الصافي من نحو 5بالمئة إلى ما يقل عن 10بالمئة من الدخل القومي .

تطوير بعض القطاعات الرائدة بمعنى ضرورة تطوير قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية الرئيسية بمعدل نمو مرتفع كشرط ضروري لمرحلة الانطلاق وينظر روستو لهذا الشرط باعتباره العمود الفقري في عملية النمو.

الإطار الثقافي واستغلال التوسع بمعنى وجود قوى دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة ، إجمالا فإن مرحلة الانطلاق تبدأ بظهور قوة دافعة قبل التطور قطاع قائد.

***مرحلة الاتجاه نحو التصنع** :التي عرفها روستو بأنها الفترة التي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة يرتبط بلوغ الدول مرحلة النضج التكنولوجي بحدوث تغيرات ثلاث أساسية:

- تغير سمات وخصائص قوة العمل حيث يتراجع أرباب العمل ليحل محلهم المديرين الأكفاء.

- يرغب المجتمع في تجاوز معجزات التصنيع متطلعا إلى شيء جديد يقود إلى مزيد من التغيرات .

[1] فيصل بوطية،مدخل لعلم الاقتصاد ،جسور للنشر والتوزيع،الجزائر ، الطبعة الأولى 1438ه،2017م،ص،ص 207،208.

***مرحلة الاستهلاك الكبير:** تتصف هذه المرحلة باتجاه السكان نحو التركيز في المدن وضواحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع،في هذه المرحلة يتحول المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب.[1]

المطلب الثالث: معوقات التنمية

هناك عدة معوقات تقف أمام التنمية الاقتصادية من أهمها ما يلي:

-المعوقات الاقتصادية:حيث تعاني أغلب الدول النامية من معوقات اقتصادية عديدة منها

*انخفاض مستوى الدخل يؤدي إلى انخفاض مستوى التغذية.

*فئة التكوين لرأس المال اللازم لعملية التنمية الاقتصادية.

*إن معاناة الدول النامية من تفاقم التنمية الاقتصادية والسياسة والثقافية وحتى العسكرية التي لا تريد لدول النامية أن تتطور وتتقدم بل تريد أن تبقى الدول النامية أسواق مفتوحة لمنتجاتها وحتى إدارتها في اتخاذ القرارات السياسية ليست بأيديهم بل توجهها القوى الخارجية.

-المعوقات التكنولوجية والتنظيمية:حيث هناك مشروعات اقتصادية لا يستطيع القطاع الخاص فقط القيام بها بل يجب أن يكون هناك تعاون بين القطاع العام في ذلك من أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام حيث يجب التطوير الإداري في شتى المجالات بركب التقدم بكل ما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري مع التكثيف والتركيز على الدورات التدريبية بما يناسب كل دولة لنقل التكنولوجيا لها.[2]

-اهتزاز هيبة القانون:حيث أصبحت مخالفة القانون بين الكثير من المواطنين أمر يدعو إلى المباهاة والتفاخر أحيانا نتيجة التراخي والشعور بالانتماء وكذلك صعوبة إستيعاب كل القوانين أو حتى عدم تطبيقها وكل هذا سيؤدي إلى تعطيل (عدم التنفيذ) إصدار القرارات وتنفيذ الخطط وعملية تعطيل عجلة التنمية.

-ضعف الثقة بين السلطة والفرد:يتمثل في الشك بأقوال القيادة نتيجة صعوبة تنفيذ الوعود وعليه يحس الفرد باغترابه عن المجتمع وأنه لا قيمة له في هذا المجتمع فيلجأ الأفراد إلى القيام بمهام خدمية وإنتاجية ليس في صالح القيادة وبالتالي يضر بالمصلحة العليا للوطن والمواطن.

[1] عزام محمد علي وآخرون، تحليل النظم الاقتصادية العالمية، الطبعة الأولى،1434ه،2013 م،ص،ص16،17.

[2] علاء فرج الطاهر ،مرجع سبق ذكره،ص،ص،113،112.

-ضعف مرد ودية العمل: حيث نجد ميل جهد العامل إلى النقصان مع المطالبة بأجر أكبر ناهيك عن القفز إلى مستويات عليا دون الكفاءة وجدارة وهذا ما يؤثر على مستوى المشاريع والبرامج من حيث المدة وكفاءة التنفيذ.

-انخفاض مستوى الدخل:حيث يدفع إلى انخفاض المستوى المعيشي وظهور مستوى الفقير فيلجأ الكثير من المواطنين إلى البحث عن العمل إضافي مما يعرقل من مشاركة كل المواطنين من عملية التنمية وعليه تكسب حقوق البعض على حساب الآخرين ،مما يجعل التنمية تفتقد مصداقيتها من حيث الشمولية والعدالة.

-الابتعاد عن القيم والأخلاق: هناك النظريات ترجع سبب مشاكل التنمية في الدول الغربية مرده الابتعاد عن التراث والأصالة وكذلك نقل العلم والتكنولوجيا من الدول الغربية التي تهدد نظام المعايير والقيم البدنية والأخلاقية[1].

*** المعوقات الجغرافية والبيولوجية:** يقصد بها العوائق والظروف المتعلقة بالتربة والمناخ والموقع ،السكان قد تكون تربة دولة ما على درجة كبيرة من انخفاض الخصوبة مما يسبب انخفاض الإنتاجية الزراعية ما لم يستخدم الأسمدة الكيماوية ،كما أن المناخ قد يكون صعب بدرجة تعوق العمل الدائب المتواصل اللازم لأغراض التنمية،وقد يتطلب زيادة الإنفاق (كإدخال أجهزة التكييف في المناطق الحرة) بحيث يمكن الاستمرار في العمل. وقد تقع بعض الدول على بعد مسافات كبيرة من مراكز الاستيراد والتصدير كما قد تضع الكثافة المرتفعة للسكان ومعدل نموهم موانع صعبة أمام عجلة النمو الاقتصادي.[2]

***المعوقات الاجتماعية والثقافية والسياسية**: تتمثل في عدم وجود الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي يؤدي إلى عدم ثقة رأس المال الوطني بخطط التنمية الاقتصادية، وبالتالي هروبه إلى الخارج والإحجام عن استثماره في بلده مما يشكل عائقا لجهود التنمية الاقتصادية فضلا عن شيوع أنماط استهلاكية كمالية وترفيهية ،وهذه المعوقات نلاحظها في الكثير من اقتصاديات الدول النامية والتي يشكل المسلمون غالبية سكانها.[3]

يمكننا القول باختصار بان التنمية الاقتصادية هي عملية تنشيط الاقتصاد بهدف تحقيق زيادة سنوية ملموسة في إجمالي الناتج القومي الحقيقي فضلا عن التحول من النشاط الاقتصادي التقليدي المعتمد على الزراعة و الأعمال التقليدية إلى اقتصاد الصناعة.

---

[1] عرفات إبراهيم فياض ، الاقتصاد السكاني ، دار البداية ناشرون وموزعون ، دون ذكر البلد ،الطبعة الأولى،1433ه،2012م.

[2] عبد العزيز قاسم محارب ، التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي ، دار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية 2011،ص،ص،692،693.

[3] إبراهيم الدعمة ، التنمية البشرية مستديمة في الفكريين الإسلامي والوصفي، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 1436ه، 2015م،ص،108.

المبحث الثاني: إشكالية التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اعتبر التمويل منذ عقدين من الزمن انه وسيلة لتشجيع الاستثمار الاقتصادي، من خلال تحديد احتياجات الأفراد والمنظمات والشركات من الموارد النقدية وسبل جمعها واستخدامها.

المطلب الأول: مفهوم التمويل

*يقصد بالتمويل الإمداد في أوقات الحاجة إليها لأغراض الاستثمار وهو عملية تشمل كل نواحي الحياة ومختلف أنماط المشروعات الصغيرة منها والكبيرة ولذلك فهو عصب الأساسي لعملية التنمية اذ بدون توفر المال ليصبح من الصعب تصور إمكانية أن تنجح عملية التنمية في أي مجتمع بل أن مهمة إدارة التنمية في محاولاتها لتحقيق أهدافها تصبح مهمة عسيرة بل ضربا من المستحيل.[1]

*التمويل يسمح بتوافر الموارد المالية للهيئات المحلية من أداء واجباتها بشكل كفء وفاعل ومن الممكن توفير هذه الموارد إذا تم إحداث الهيئات المحلية ضمن مناطق ذات حجم مناسب مما يوفر لها الكفاية الإقتصادية ويبرز من قدراتها على إنشاء المشروعات التي تدر دخلا لها.[2]

*التمويل هو تحديد احتياجات الأفراد والمنظمات والشركات من الموارد النقدية وتحديد سبل جمعها و استخدامها مع الأخذ بالحسبان المخاطر المرتبطة بمشاريعهم ،وعليه فان مصطلح التمويل يجمع بين دراسة النقود وغيرها من الأصول.[3]

-أهمية التمويل

إن الغرض من الحصول على التمويل هو السد الاحتياجات المالية المؤسسة سواء كانت احتياجات قصيرة الأجل والتي تتضمن دور الاستغلال، أو احتياجات طويلة الأجل والتي تخص دورة الاستثمار

وتكمن أهمية هاتين الدورتين كما يلي :

1-**الحاجة إلى التمويل قصير الأجل** :تلجا عادة المؤسسات إلى هذا التمويل لتمويل العجز في رأس المال العامل الناتج على نمو النشاط الداخلي للمؤسسة ،فأثناء دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتها ومدينوها، ويعتبر الائتمان التجاري والائتمان المصرفي من المصادر الرئيسية لهذا النوع .

[1] إدريس عزام ، مشكلات إدارة التنمية ،جميع حقوق النشر محفوظة للناشر ، جمهورية مصر الجديدة ، الطبعة الأولى،2010،ص،89.

[2] فؤاد بن غضبان ، التنمية المحلية (ممارسات وفاعلون) ،دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 1434ه،2015م، ص،68.

[3] من إعداد الطالبتين انطلاقا من التعاريف السابقة.

حيث تلعب مصادر التمويل قصيرة الأجل دورا هاما في استمرارية النشاط وتوسيعه، تعتبر هذه الأخيرة المحرك الأساسي للعمليات الجارية عن طريق تغطية جزء أكبر من عناصر الأصول المتداولة.

ولهذا فان هذا النوع من التمويل يعتمد على طبيعة عمل أو طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة، وبالرغم من أن المؤسسات تجذب عدد من المشاكل فيما لو أمكنها الحصول على تمويل طويل الأجل لتمويل احتياجاتها في الموجودات أو الأصول المتداولة إلى أنه رغم هذه الحقيقة، فان المؤسسات تلجا إلى تمويل قصير الأجل للأسباب التالية :

*ضعف نسبة المخاطرة: وهو أمر يهم الدائنين أي أن قصر فترة التسديد الدين تجعل المستثمرين يفضلون استثمار أموالهم لضعف المخاطرة و لقابليتهم على التنبؤ بما يمكن أن يحدث فيما يتعلق بوضع المؤسسة ،وبالتالي احتمالية حصولهم على أموالهم وفق الشروط المتفق عليها وتكون عالية .

*قد يكون الحصول على تمويل قصير الأجل بأقل تكلفة من الحصول على التمويل المتوسط أو الطويل الأجل، لقصر فترة السداد ولضعف نسبة المخاطرة.

*الحاجة لأموال في بعض المؤسسات الموسمية، لهذا تلجا هذه الأخيرة إلى البحث عن مصادر التمويل قصيرة الأجل لسد النقص الأدنى في السيولة وتمويل احتياجاتها الموسمية.

*بعض حالات التمويل القصير الأجل تكون بدون فوائد، أي لا تحتمل المؤسسات أي تكلفة وذلك في حالات الشراء بالأجل على أن يتم التسديد بالمدة المتفق عليها، فان ذلك يعني عدم التحميل المؤسسة أي تكلفة نتيجة لحصولها على ذلك الائتمان.

2-الحاجة إلى تمويل طويل الأجل:تلجا المؤسسة إلى هذا النوع من التمويل لتغطية النشاطات الاستثمارية التي تقوم بها لفترات طويلة، وهذا لغرض الحصول إما على وسائل الإنتاج ومعدات وإما على عقارات مثل الأراضي، المباني الصناعية والتجارية والإدارية.

ونجد أن المؤسسات تسعى لتمويل طويل الأجل بغرض تحقيق ما يلي :

-تمويل شراء الأصول الدائمة ذات العمر الطويل

-تمويل الجزء الدائم من رأس المال العامل، على أن يتم تمويل الجزء الآخر بخليط من السحب على مكشوف والتمويل الطويل الأجل.

- تمويل ما يتم الاطلاع به من الاستثمارات رأسمالية، وكذا التوسعات الطويلة الأجل للمؤسسة،وحتى تحقق المؤسسة الاقتصادية الفعالية في اختيار واستخدام هذه الأموال في تغطية احتياجاتها ،لابد من وجود دراسة مسبقة لمختلف مصادر التمويل ومختلف العوامل المؤثرة فيها لاختيار التوليفة المثلى.[1]

المطلب الثاني: مصادر التمويل

1-تمويل طويل الأجل:تبلغ فترة استحقاقات ديون طويلة الأجل ما يزيد عن الحد الأدنى وهو خمسة سنوات فأكثر وتتمثل أنواعه فيما يلي:

***الأسهم العادية:** وهي عبارة عن أوراق مالية طويلة الأجل تمثل مستند ملكية له قيمة دفترية وقيمة سوقية وكذلك قيمة تصفوية وتمثل القيمة الاسمية المكتوبة على الصك أو قسيمة السهم وهي قيمة نظرية لتسجيل حساب رأس المال المدفوع في القيود المحاسبية أما القيمة الدفترية فتتمثل في قيمة حقوق الملكية التي تتضمن قيمة الأسهم الممتازة مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة أما القيمة السوقية للسهم فهي تمثل سعر تداول السهم في سوق رأس المال وقد تكون هذه القيمة أكبر أو أقل من القيمة الاسمية ولا القيمة الدفترية.

يدرك المتعاملون في سوق المالي أنه لا القيمة الاسمية ولا القيمة الدفترية تمثل التقييم الحقيقي للسهم ذلك أن القيمة الحقيقية للسهم العادي والتي يتم التعامل على أساسها في السوق. نتوقف على العائد الذي يتوقع تولده نتيجة لامتلاكه أي تتوقف على الأرباح الرأسمالية والتوزيعات التي يتوقع أن يحصل عليها حامل السهم هذا من جهة أخرى فإنه في حالة إصدار السهم لأول مرة لا يوجد ما يضمن بيعه بقيمته الاسمية بل قد تضطر المنشأة المصدرة له أن تبيعه بقيمة أقل وذلك من خلال تقديم خصم على قيمته الاسمية.

وعلى الرغم من أن القيمة الاسمية للسهم العادي هي المكتوبة على ظهر الصك والمنصوص عليها في العنصر التأسيسي للشركة إلا أنه يمكن تخفيضها في بعض الحالات من خلال سياسات تنتهجها الشركة .

***الأسهم الممتازة:**يمثل السهم الممتاز مستند ملكية وان كانت تختلف عن ملكية التي تنشأ عن السهم العادي ولهذا المستند قيمة اسمية ،قيمة دفترية وقيمة سوقية شأنه في ذلك شأن سهم العادي فحساب القيمة الدفترية للسهم الممتاز تختلف عن طريقة حساب القيمة الدفترية للسهم العادي حيث تحسب قيمته الدفترية بقسمة الأسهم الممتازة كما تظهر بدفاتر الشركة على عدد الأسهم المصدرة .بمعنى أخر أنه ليس للأسهم الممتازة نصيب في الاحتياطات والأرباح المحتجزة التي تظهر بميزانية المنشأة حيث تجمع الأسهم الممتازة بين سمات الأسهم العادية والسندات.

[1] زواوي فضيلة ،تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر –دراسة حالة مؤسسة سونلغاز- ،مركز الجامعي خميس مليانة ،2008،2009.ص،80.

فالسهم الممتاز يشبه السهم العادي في بعض النواحي من أهمها أنه يمثل مستند ملكية لسيد له تاريخ استحقاق ،وأن مسؤولية حامله محدودة بمعدل مساهمته كما لا يحق لحملة هذه الأسهم المطالبة بنصيبهم في الأرباح إلا إذا قررت الإدارة إجراء توزيعات وأخيرا قد يكون لحملة الأسهم الممتازة الأولوية في شراء أي صادرات جديدة من الأسهم الممتازة.[1]

2-1 التمويل متوسط الأجل :عادة ما تكون استحقاقات التمويل متوسط الأجل في سنة إلى عشر سنوات وقد تكون ممتدة بين سنة وخمس سنوات أو سنة وسبع سنوات وهي واقع بين التمويل طويل وقصير الأجل وعندما يبدأ التمويل طويل الأجل لفترة تزيد عن خمس سنوات معنى ذلك أن التمويل المتوسط الأجل بمبتدأ إلى خمس سنوات فقط.[2]

مصادر التمويل متوسط الأجل:

***التمويل بقروض مباشرة متوسطة الأجل:**

***التمويل بالاستئجار:**يستخدم هذا النوع في تمويل المباني والأجهزة كما يوجد تماثل بين التمويل بالاستئجار والتمويل فالاقتراض كما يوجد اختلاف بينها كما يلي:

1- كلاهما يؤثر في الدفع المالي.

2- يوجد اختلاف بين التمويلين من حيث أن الاستئجار مرتبط بأصل محدد.

3- يتميز الاستئجار عن القروض من حيث أن المؤجر يتمتع بوضع أفضل بالمقارنة بالمقرض إذا واجهت الشركة مصاعب مالية' للتمويل بالاستئجار عدة أشكال نذكر منها:

-**البيع ثم استئجار الأصل:**إذا كانت الشركة تمتلك قطعة ارض أو مباني أو جهاز مباني فإنه يمكنها

بيع مبدأ الأصل وفي نفس الوقت تستأجره بناء على اتفاق بين مشترى الأصل وبائع لذات الأصل الذي يرغب في استئجاره ومن هذا يتضح ما يلي:

أ/إن البائع وهو ذات الوقت المستأجر يحصل على قيمة الأصل المباع ولكنه يحتفظ بحق الإنتاج بذات الأصل أي الاحتفاظ به بغرض الاستخدام.

[1] احمد بوراس ،تمويل المنشآت الاقتصادية ،دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، ص،ص،48-57.

[2] محمد فاتح محمود البشير المغربي، تمويل المؤسسات المالية، دون ذكر دار ناشر، القاهرة، 2011، ص، ص، 176-184.

ب/مقابل حق الانتفاع أو الاستخدام يلتزم المستأجر بدفع أقساط التأجير بحيث تغطي هذه الأقساط ثمن شراء الأصل بالإضافة إلى العائد الذي يرغب المشتري (المؤجر) في الحصول عليه.

-**الاستئجار التشغيلي:** أو ما يسمى باستئجار الخدمة حيث يشمل هذا النوع من الاستئجار التمويل وخدمات الصيانة حيث نجد أن:

*استئجار الخدمة تشمل الأجهزة كالحسابات الأجهزة المكتسبة ،السيارات الروافع.

*يتولى المؤجر عادة صيانة وخدمة الجهاز.

*يتم الاتفاق كتابة على استئجار الأصل وعادة ما تكون مدة الاستئجار لا تغطي تكلفة الأصل بالكامل.

*عادة ينص على شرط إلغاء العقد.

-الاستئجار التمويلي: هذا النوع من الاستئجار لا يشمل خدمات الصيانة كما أنه لا يمكن إلغائه قبل المدة المتفق عليها وذلك يتصف هذا النوع بما يلي:

*يغطي المؤجر كامل تكلفته مضافا إلى ذلك معدل عائد مناسب.

*يمكن حصر الفروق بين الاستئجار التمويل والبيع ثم إعادة الاستئجار فيما يلي:

- في حالة الاستئجار التمويلي يقوم المؤجر شراء أصل من جديد هذا المنتج لهذا النوع من الأجهزة أي أن المؤجر هو الذي يدفع ثمن شراء الأصل وليس المستأجر وبذلك يضمن المستأجر الحصول على أصل جديد ممول من قبل المؤجر.

- البيع ثم إعادة الاستئجار هو نوع من الاستئجار التمويلي.

- نلاحظ أن مدفوعات الاستئجار التسوية تغطي إعفاء ضريبي للمستأجر.[1]

1-3 التمويل قصير الأجل: تمد فترة هذا النوع إلى سنة أو أقل وهو ضروري لتأمين جزء كبير من الموجودات المتداولة للمنشأة، يتميز هذا النوع من التمويل بالسهولة حيث يتم الحصول عليه بسهولة نتيجة وجود منشآت توظف أموالها في هذا المجال.

مصادر التمويل قصيرة الأجل:

[1] عبد الغفار الحنفي ، أساسيات التمويل والإدارة المالية ، دار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، دون ذكر السنة ، ص، **225 .**

-الائتمان التجاري:تقوم المنشات الأعمال بشكل عام بشراء ما تحتاجه من المستلزمات تدخل في عمليتها وأنشطتها التشغيلية من منشات أخرى على أساس الدفع الآجل لقيمة تلك المستلزمات . حيث تظهر قيمة هذه المستلزمات في سجلات المنشاة تحت عنوان (الحسابات أو الذمم الدائنة) ويطلق على هذا النوع من التمويل مصطلح "الائتمان التجاري المكتسب" ويشكل هذا المصدر الفئة الأكبر من إجمالي المديونية قصيرة الأجل ، حيث يصل كمتوسط في منشات الأعمال الغير المالية (40٪) من مجموع الخصوم المتداولة .

-الائتمان المصرفي: تعمل المصارف التجارية على استلام النقود من الزبائن مقابل منحهم تسهيلات تتضمن : الحسابات الجارية (الودائع الجارية)، وحسابات التوفير (الودائع الزمنية) ، وتقوم المصارف بإقراض تلك النقود إلى الإفراد (قروض الاستهلاكية) ،لنشات الأعمال(قروض تجارية)و للحكومة (شراء الأوراق المالية الحكومية) والقروض المصرفية هي القروض القصيرة الأجل واجبة السداد خلال مدة لا تزيد عن سنة.إن القروض المصرفية قصيرة الأجل هي من مصادر التمويل المهمة التي قد تلجا إليها العديد من منشات الأعمال ، وهذه القروض لا تتم بشكل تلقائي وإنما تخضع للتفاوض بين المنشأ والمصرف ، فعندما تحتاج منشات الأعمال إلى الأموال لفترة قصيرة ولا يمكن توفيرها عن طريق الائتمان التجاري أو عن طريق الأموال المحققة داخليا (الأرباح المحتجزة) فإنها تلجا إلى استخدام الائتمان المصرفي.

-الأوراق المالية قصيرة الأجل: بالإضافة إلى الائتمان التجاري والقروض المصرفية ، قد سادت في السنوات الأخيرة مصادر أخرى لتمويل منشات الأعمال حيث تتمتع بقابلية عالية لتسويق أو التحويل إلى نقد ، وهي تلك القروض التي يمكن تداولها (بيع أو شراء) في السوق المفتوح.[1]

المطلب الثالث: مشاكل ومعوقات التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-مشاكل التمويل

إن مشاكل التمويل تؤثر بصفة عامة على الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بصفة خاصة، وعلى الرغم من أن المشكل المحوري في تمويل هذه المؤسسات هو مشكل القروض إلا أن هناك العديد من المشاكل التمويلية الأخرى، وتتمثل فيما يلي:[2]

[1] عدنان تايه النعيمي،أساسيات الإدارة المالية ونظرية التطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان-الأردن ، 2007 ، ص170.

[2] محفوظ جبار،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها ،بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية 25-28 ماي 2003، حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ،منشورات مخبر الشراكة والاستثمار،سطيف-الجزائر،2004،ص 404.

/ندرة الموارد وقلة التوفير: يمكن إرجاع هذا المشكل إلى قلة الموارد البترولية،أو بالنسبة للموارد الداخلية وتحت تأثير التسوية الغير المكيفة وعدم كفاءة النظام البنكي والمالي لتجنيد التوفير ،ما لم تكن في خدمة تمويل الاستثمار الصناعي.

/التماطل والتباطؤ في إصلاح القطاع البنكي والمالي: إن قلة الموارد والتوفير قد وضحت الصورة المالية والبنكية وكذلك المخطط التمويلي المزود بالموارد البترولية والقروض الخارجية،ويمكن توضيح هذه الصعوبة في ما يلي:

***البنك:** يعتبر كوسيط بين الخزينة العمومية وصندوق الخزينة العمومية ،المكلف بالرقابة المستقبلية أو التنبؤية ،إن طابعه الأساسي هو جمع وتسخير التوفير وقد أستبعد عن طريق الميكانيزمات العمومية للتمويل.

***النقد:** فهو يعتبر وحدة حساب قد فقد امتيازاته كوسيلة للدفع للتوفير وقياس الأصول ،حيث قيمة الدينار تحدد إداريا.

***معهد الإصدار:**فهو يعتبر شباك لإعادة تمويل الخزينة العامة والنظام البنكي فقد استبعد من سياسات التعديل النقدي المالي.

***الادخار:**فهو غائب وله منفذ واحد وهو الصرف وإعلام التحويل والاقتصاد المالي المتوازي.

/التسوية الغير مكيفة بالنسبة للضرورات توجيه الموارد نحو القطاعات المنتجة:

إن التسوية الاقتصادية التي لم تحقق بالشكل المطلوب بسبب بعض الآثار والعناصر المؤسسة للسياسة التعديل والتي لا تحفز انطلاق الاستثمار.

2-معوقات التمويل

تتمثل معوقات التمويل في ما يلي:[1]

*ارتفاع الكلفة الإدارية المرتبطة بتنفيذ بهذه القروض.

*ارتفاع المخاطر المصرفية لهذا النوع من القروض مقارنة مع الإقراض العادي وعادة ما تلجأ البنوك إلى الابتعاد عن أي نوع من أنواع المخاطر المصرفية وللمشاريع الصناعية الصغيرة تحديدا والمتوسطة بصورة عامة مخاطر تكفي ابتعاد البنوك التجارية عن تمويلها.

[1] ليث عبد الله القهيوي وآخرون،المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية،دار الجامد للنشر والتوزيع ،عمان – الأردن،2012،ص،ص،38،39.

*تدني الضمانات الكافية واللازمة التي تقبلها البنوك لتقديم القروض وهذا ما يؤدي إلى تراجع الائتمان المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

*الصعوبة التي تواجه البنوك التجارية في محاولتها لتسير موجودات هذه المشروعات نظرا لانخفاضها من جانب والاعتبارات الاجتماعية من جانب أخر.

من خلال دراستنا توصلنا إلى أن وظيفة التمويل تعمل على احتفاظ المؤسسة بشكل دائم بأموال كافية تجعلها قادرة على مقابلة التزاماتها عند حلول المواعيد أي الحصول على الاحتياجات المالية من مختلف المصادر وهذه المصادر قد تكون دائمة أو مؤقتة كما قد تكون مملوكة أو مقترضة .

المبحث الثالث :مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني

سنتطرق في هذا ا المبحث إلى مفهوم البطالة من خلال إبراز مجموعة من التعاريف المتعلقة بها ثم إعطاء مفاهيم حول الناتج الداخلي الخام وفي أخير التطرق إلى الصادرات والواردات والميزان التجاري.

المطلب الأول :بالنسبة للتوظيف(التقليل من معدلات البطالة)

1/تعريف البطالة :

-ينصرف مفهوم البطلة إلى كل الأفراد ذكورا وإناثا في سن العمل من

(14سنة إلى 15سنة) والذين كانوا خلال فترة الإسناد يتصفون بالأتي:

بدون عمل :أي يمارسون أي عمل مقابل أجر أو لحسابهم الخاص خلال فترة الإسناد (أسبوع /يوم) ولو مدة ساعة على الأقل حسب التعريف.

مستعملو العمل حاليا:بمعنى أنهم راغبون في العمل بأجر أو لحسابهم الخاص خلال فترة الإسناد ولا يوجد ما يمنع التحاقهم بالعمل فور وجوده،ويستبعد هذا المعيار الأفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرته في فترة لاحقة كالطلبة عندما ينهون دراستهم.

يبحثون عن العمل: أي أنهم اتخذوا خطوات محددة خلال فترة قريبة من فترة الإسناد للبحث عن عمل بأجر أو لحسابهم الخاص وتشمل هذه الخطوات التسجيل في مكاتب التشغيل العامة أو الخاصة أو نشر إعلانات البحث عن الوظيفة أو البحث عن ممول المشروع خاص وغيرها هذا الوسائل.[1]

[1] طارق فاروق الحصري ،الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي ، الناشر المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص، 139،138.

*هي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة إذا لم يكن البطالة معنى في المجتمعات الريفية التقليدية وتعتبر البطالة توأم للفقر الذي يعرض برنامج الأمم المتحدة اللانهائي بأنه قصور القدرة على الوفاء بمستلزمات حياة كريمة وتتصاعب مشاكل العمل في مناطق العالم المتخلفة حيث يواجه اليافعون صعوبة أكبر في الحصول على عمل ،كما لا تخطي النساء بالأولوية نفسها المتاحة للرجال وهذه الظاهرة عي عزوف الشخص عن العمل وكذلك عزوف صاحب العمل عن استخدام العمالة لأسباب مختلفة[1].

*للبطالة مفاهيم متعددة لا محال لحصرها إلا أنها بمجملها تتفق في المعنى حيث تعني بالمفهوم الاقتصادي وجود موارد اقتصادية متاحة عاطلة وغير موظفة أي عدم التشغيل الكامل لتلك الموارد الإنتاجية وبمفهوم سوق العمل معناها ينحصر بعنصر العمل ويقصد بها العاطلين عن العمل حيث تشكل ظاهرة غير صحيحة في المجتمع نظرا لانعكاساتها السلبية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[2]

2-أنواع البطالة:

***البطالة الدورية العالمية:**هي تلك البطالة المرتبطة بحركة الدورات الاقتصادية المعتادة في الاقتصادية

الرأسمالية و التي تمر بمرحلة الرواج يزدهر فيها النشاط الاقتصادي وبالتالي يرتفع مستوى التشغيل ثم يتبعها مرحلة كساد(ينخفض من خلاله حجم)و بالتالي انخفاض مستوى التشغيل ،ويصاحب ذلك تسريح العمال التي يقود مرة أخرى أعمالها عندما يحدث حالة رواج[3].

* **البطالة الهيكلية:** فهي تنجم على الخلل الهيكلي لمجموعة السياسات الاقتصادية المطبقة في مجالات الاستثمار من ناحية ،وسياسات التشغيل من ناحية أخرى وتنشأ أحيانا من إلغاء الوظائف بسبب تغيير المهارات المطلوبة مثلما يحدث في حالة تدهور مستمر في صناعة ما أو التعديل الجغرافي للهيكل الوظيفي لصناعة ما.[4]

***البطالة السافرة (المكشوفة):**يقصد بها البطالة الناتجة عن زيادة عرض العمل عن الطلب عليه ،خاصة فئة العمال غير الفنية التي لا يمكن استخدامها في الزراعة والصناعة الحديثة ،لانها تحتاج إلى كفاءة ومهارة فنية تتلاءم مع طرق الإنتاج الحديثة ويعاني هذا النوع من البطالة جزء مهم من قوة العمل المتاحة لتوفر أعداد كبيرة من الباحثين عن العمل والراغبين فيه عند مستوى الأجر السائد، لكن دون جدوى،وهم في حالة تعطل كامل،

[1] عبد الرزاق محمد صالح وآخرون ،ظاهرة العولمة وتأثيرها على بطالة في الوطن العربي ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، 2014 ،ص، 113.

[2] محمود الوادي وآخرون ، الأساس في علم الاقتصاد ، دار اليازوري العلمية جميع الحقوق الطبع محفوظة ، عمان ، الطبعة العربية ،2007، ص، 294.

[3] عبد الرزاق محمد صالح وآخرون ، مرجع سابق، ص، 119.

[4] أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص، 15.

فالبطالة السافرة قد تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية وقد تستمر لفترة زمنية طويلة أو قصيرة ،وذلك حسب طبيعة البطالة والظروف الاقتصادية السائدة ،حيث تزداد في فترة الكساد .[1]

***البطالة الإجبارية** :هي عدم وجود طلب على الطبقة العاملة رغم استعدادها للعمل بالأجر السائد.

***البطالة الاختيارية:**تحدث عند توفر العمل الملائم للشخص ولكنه لا يرغب فيه من تلقاء نفسه وغالبا ما يكو ن من أصحاب الدخول المرتفعة ولا يحتاج لمثل هذا العمل.[2]

***البطالة الاحتكاكية:**إذا شخص فقد وظيفته فربما يستغرق فترة طويلة في البحث عن وظيفة جديدة ,حتى إذا كانت دورة الاقتصاد قوية والوظائف متوفرة ويحدث هذا النوع من البطالة بسبب ما يطلق عليه الاقتصاديون المعلومات الناقصة (ربما توجد وظائف خالية لكن يمر وقت طويل قبل أن يكتشف الموظف المنشود والشركة التي توجد بها تلك الوظائف الخالية بعضها البعض)، بالإضافة إلى صعوبات التنقل بين بعض المواقع الجغرافية, هناك الفئة كبيرة من الاقتصاديون يفضلون خفض معدلات البطالة إذ قد يحفز ذلك الإجراء الناس على البحث عن الوظائف بصورة أكثر سرعة ما يعمل على خفض هذه البطالة .[3]

يمكننا تلخيصها في المخطط التالي:

الشكل(2-1) : أنواع البطالة

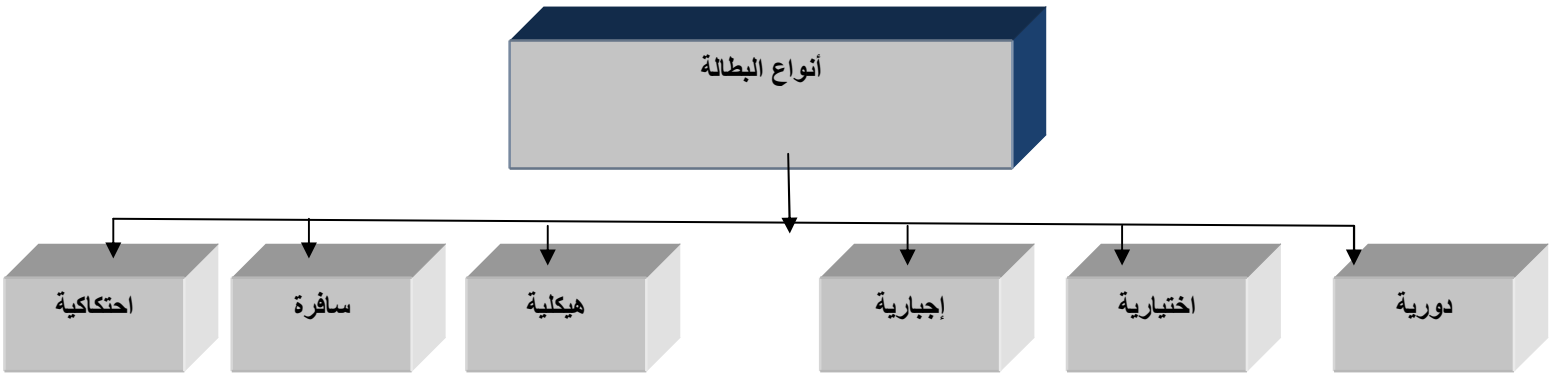

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا مما سبق.

[1] احمد سليمان خصاونة ، اقتصاديات العمل والبطالة ، دار الياقوت للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، 2015 ، ص، ص،54،55.

[2] محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره ،ص، 303.

[3] جورج باكلي سوميت ديساي ،علم الاقتصاد ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، قاهرة ، مصر ، 2013، ص، 86.

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقليل من معدلات البطالة :

2-1خلق مناصب شغل جديدة:حيث أنها تتبع العديد من فرص العمل و تستقطب عدد لا بأس به من طالبيه ممن لم يتلقوا التدريب والتكوين المناسبين ،وتمنع تدفق الأفراد إلى المدن سعيا وراء فرص أفضل للعمل حيث أنها تقام في التجمعات السكنية والقرى والمدن الصغيرة ،التي تكثر فيها نسب البطالة .

-إن هذا الاستقطاب لنسبة أكبر من قوة العمل يعود إلى استخدام هذه المؤسسات لتقنيات كثيفة للعمالة،وكذا الجانب الاجتماعي المرتبط بها من حيث التشغيل الأقارب والأصدقاء والنساء دون التزام بمؤهلات إدارية معينة حيث نجد أن هذه المؤسسات تساهم بنسبة 33٪إلى 88٪ من إجمالي فرض العمل المتاحة وان هذه النسبة تختلف من مجتمع إلى آخر ومما زاد من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال توجه اقتصاديات معظم الدول النامية إن لم نقل كلها نحو اقتصاد السوق وفي ظل هذا التوجه لم تعد الدولة تلعب دورها في إيجاد مناصب العمل بطريقة مباشرة كما كان الحال في الماضي من خلال القطاع العام مما أدى حتما إلى تزايد نسبة البطالة ، كما أن المؤسسات الكبيرة وبعدما استقرت آلتها الصناعية لن تساهم هي الأخرى مساهمة فعالة وجدية في إيجاد مناصب الشغل حيث استقرت أحجامها و لم تعد بحاجة إلى الإنشاء وظائف جديدة،لهذا يبقى الأمل معقودا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لزيادة حجم العمالة والتوظيف لما تتميز به من سلوك أكثر ديناميكية في مجال توليد فرص العمل والأرقام التالية تدل على هذا التحقيق :

*تشير الإحصائيات الواردة من الولايات المتحدة الأمريكية أن مساهمة المشروعات الجديدة في خلق الوظائف ،بلغ 90٪من إجمالي الوظائف ،وقد بينت دراسات تمت على الاقتصاد الأمريكي خلال فترة 1980-1987 أن المؤسسات الأمريكية التي تستخدم اقل من مئة عامل يبلغ عددها 18 مليون مؤسسة وهو ما يمثل 99،53٪من إجمالي من إجمالي المؤسسات الأمريكية و توظف إجمالا 18،134 مليون عامل وانه من خلال نفس الفترة تمكنت هذه المؤسسات من إنشاء ثلاث أرباح عدد الوظائف الجديدة والتي يبلغ عدد 5،44مليون وظيفة .

-يؤكد أيضا تقرير الدراسات الذي اجري على وضع القوى العاملة في بلدان منظمة التعاون والتنمية (**OCDE**) أن المشروعات الجديدة تؤمن نحو 60٪إلى 70٪ من إجمالي حجم التوظيف في هذه البلدان .

-توضح الدراسات أجرتها **Small Business American Administration** على وضع العمالة الأوروبية خلال فترة 1979-1983 إن المؤسسات الجديدة الأوروبية تساهم في إنشاء الوظائف نسبة أكبر

من المؤسسات الكبيرة واعتبرتها المجال الرئيسي في توظيف العمالة الجديدة ،فضلا على أنها تمتص أكثر من 40٪من إجمالي العمالة.[1]

2/2-توزيع صناعات وتنويع الهيكل الصناعي:تلعب مؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف والتجمعات السكانية النائية ، وهذا يعطي فرصة أكبر لاستخدام الموارد المحلية وتلبية حاجيات الأسواق المحدودة المتواجد في هذه الأماكن وتوظيف اليد العمل العاطلة في هذه المناطق وفي نفس الوقت هذه المؤسسات لا تشكل أي عبئ إضافي على هذه المناطق من حيث الضغط والازدحام على المرافق العامة الموجودة ولا تشكل أي مصدر لإزعاج السكان من حيث التلوث وغيره من مخلفات المصانع الكبيرة المتواجدة داخل محيط المدن ، وتلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أيضا دورا أساسيا في مجال تنويع الهيكل الصناعي ، حيث تعرف المؤسسات الكبيرة على الإنتاج لتلبية حاجات الأسواق المحدودة نظرا لاعتماد على الإنتاج الموسع ، وهكذا تقوم هذه المؤسسات بالإنتاج وبكميات صغيرة بدلا من الاستيراد من الخارج.

3/2-تقديم منتجات وخدمات جديدة: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة حيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة ،ويمثل الإبداع جانب من إدارة هذه المؤسسات والملاحظ أن كثير من السلع والخدمات ظهرت وتبلورت وأنتجت داخل هذه المؤسسات ، وهذا يرجع إلى معرفتها لاحتياجات عملائها بدقة ومحاولة تقديم الجديد ،ولذلك فهي تفتح مجالات نشاط جديدة قابلة لتوسع .

4/2-توفير احتياجات المشروعات الكبيرة: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في نجاح المؤسسات الكبيرة حيث تقوم بتلبية احتياجاتها وتغذي خطوط التجميع فيها وتقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات ، فهي تعتبر كمؤسسات مغذية للكيانات الاقتصادية العملاقة ، ولا يمكن أن تحدث منافسة شديدة بينها نظرا للتعاون ودور التكاملي بينهما ، حيث تعهد المؤسسات الكبيرة عن طريق التعاقد ببعض العمليات المخصصة و الدقيقة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لأنها تتسم بدرجة عالية من الكفاءة والتفوق و التحكم في جانب التكنولوجي أكثر حتى من المؤسسات الكبيرة ، وفي هذا الصدد يشير تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (**organisation de coopération et de développement OCDE**) على أن ترتكز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات التطوير والتي تعتمد بدرجة كبيرة على بحث على

[1] كشاد رابح، البطالة ، اسبابها، معالجتها،وأثرها على المجتمع، بحوث و أوراق ندوية عربية منعقدة بالجزائر خلال الفترة 25،27أفريل2006، الجزء الثاني،ص،236.

والتطوير يجعلها تقدم خدمات مهمة الكيانات الاقتصادية العملاقة من حيث اكتساب واستخدام التكنولوجيات الحديثة .

5/2-استخدام التكنولوجيا الملائمة : إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم فنون إنتاج بسيطة ونمط تقني ملائم لظروف البلدان النامية ، فالتقنيات المستخدمة في هذه المؤسسات كثيفة العمالة وغير مكلفة للعملة الصعبة مقارنة مع التقنيات المتطورة كثيفة رأس المال ، إن الحاجات المرتبطة بهذه تقنيات متوفرة محليا ولا تتطلب مهارات عملية وبذلك تنخفض تكلفة إعداد وتدريب العمال ، إن استخدام التقنيات البسيطة أكثر نجاعة وأكثر مرد ودية بالنسبة لدول النامية من حيث التكلفة و التدريب والتحكم و الصيانة وحتى الإنتاجية وبالرغم من أن هذه التقنيات عرضة للتغيرات مع عملية التقدم ، إلا أن المهم بالنسبة للمسؤولين عن وضع السياسات الاقتصادية و المخططين هو الحصول على تكنولوجيات الملائمة لظروف بذاتهم و غير مكلفة و ذات إنتاجية عالية حتى و إن لم تكن جديدة توظف عمالة وبذلك تساهم في تخفيف من مشكلة البطالة وتخلف مناصب العمل .

7/2-المحافظة على استمرارية المنافسة: في عصر التطورات السريعة تصبح المنافسة أداة التغيير من خلال الابتكار و التحسين ، وتظهر المنافسة الحديثة في أشكال منها السعر ، شروط الائتمان و الخدمة و تحسين الجودة في الإنتاج و الصراع بين الصناعات في التبديل و التغيير و التجديد في الأساليب والهدف هو تلبية طلبات المستهلكين وتحقيق الأرباح و المحافظة على الحصة السوقية ، إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقق درجات أعلى من منافسة في الأسواق يرجع إلى عدة أسباب منه :

-العدد الكبير لهذه المؤسسات.

-صغر حجم والتقارب بينها .

-التشابه في الظروف الداخلية للمؤسسات .

-كمية الإنتاج الصغيرة.

-الحصة السوقية المحدودة.

-ضغط الموارد المالية .

إن هذه الأسباب و غيرها تؤدي إلى عدم تمكن أي مؤسسة من فرض سيطرتها على الأسواق إلا في الحالات الاستثنائية والغير الدائمة مما يمنع أي شكل من أشكال احتكار ، وصغر الحجم لا يتيح إمكانيات كبيرة للمؤسسة لفرض سيطرتها على الأسواق وهذه الحالة تبقى المنافسة عالية .[1]

المطلب الثاني:بالنسبة لزيادة الناتج الداخلي الخام (الدخل الوطني)

ا-تعريف الناتج الداخلي الخام :يعرف علماء الاقتصاد بين الناتج الداخلي الخام الاسمي (مقدر بالأسعار الجارية) وناتج الداخلي الخام الحقيقي الذي يؤخذ بعين الاعتبار الرقم القياسي للأسعار (إزالة التضخم من ناتج الداخلي الخام) أي استنادا أي سنة الأساس ،كما أن أكثر المقاييس شمولا بحيث يحدد ا تنتجه دولة ما مت سلع وخدمات قي حدود سنة وهو يشمل القيمة النقدية للاستهلاك وإجمالي استثمار الخاص المحلي ،مستويات الحكومة من السلع والخدمات وصافي الصادرات المنتجة داخل الوطن وهذا كله خلال السنة ونظرا لأهميته القصوى ،بحيث يعتبره الاقتصاديون من بين أعظم اختراعات القرن العشرين مثلما يستطيع لقمر الاصطناعي أن يدور في القضاء أن يرصد الطقس في قارة بأكملها فإن فيوسع الناتج الداخلي الخام الحقيقي أن يعطي صورة عن حالة الاقتصاد فهو يكمن على أساس الجهة الوصية من الحكم على كون الاقتصاد في حالة انكماش أو في حالة توسع وما إذا كان الاقتصاد في حاجة إلى تحريك أو دفع أو يحتاج إلى كبح .[2]

إن الدخل القومي يعني الإنتاج القومي لكن من زاوية نظر أخرى فالإنتاج أدى إلى ظهور الناتج القومي، والأخير تترتب عليه عوائد عوامل الإنتاج التي ساهمت في تحقيق الناتج القومي ،وهذه العوائد التي تحصل عليها أصحاب عوامل الإنتاج ، هي دخول تكون في مجموعها (الدخل القومي).

هذه الدخول يمكن تقسيمها إلى قسمين القسم الأول يخص دخول العمل كعنصر إنتاجي وتتمثل بالأجور والرواتب والمكافآت، والقسم الثاني يخص دخول الملكية ويتمثل في الأرباح وريع ،والتي يحصل عليها المنظمون للمشروعات و المقرضون لرأس المال و أصحاب الأراضي المساهمين في عمليات الإنتاج. ومن الجدير بالذكر انه ليس كل ما يحصل عليه الفرد من الموارد تعتبر دخلا ،بل الذي يكون محسوبا ضمن الدخل القومي هي تلك الدخول المكتسبة الناتجة عن المساهمة في العمليات الإنتاجية، وما عدا ذلك لا يعد من الدخل القومي وإنما يعتبر (مدفوعات تحويلية)مثل الإعانات الاجتماعية، وإعانات البطالة والهبات والتبرعات، كذلك لا تحتسب ضمن مكونات الدخل القومي للأرباح والخسائر الرأسمالية الناشئة عن تغير الأصول العينية بالزيادة أو النقصان فعمليات البيع وشراء هذه الأصول لا تعدو سوى تحويل للأصول العينية إلى أصول مالية

[1] كشاد رابح، مرجع سبق ذكره، ص،237.

[2] عبد الرحمان التومي ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، دار الخلدونية ، الجزائر ، الطبعة الأولى،1432ه،2011م، ص، 224.

أو نقدية . وعلى هذا الأساس فإنه يفترض أن يتساوى الناتج القومي مع الدخل القومي ،إلى انه يحدث اختلاف بينهما بسبب تدخل الحكومة بفرض الضرائب الغير مباشرة.[1]

ب-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الداخلي الخام :

من المعلوم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديها محل منافسة ومفاضلة بقدر ما يكونان محل تكامل، فالتعاون بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى تدعيم الصناعة ككل و تنظيم الإستهلاكات الوسطية وتنوع الإنتاج الصناعي،وهذا من خلال العلاقات مابين القطاعات وعملها على خلق روابط بين إنتاج الصناعي وإنتاج الزراعي، أما من ناحية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الداخلي الخام ،فهذه المؤسسات تؤثر في ثلاثة اتجاهات:

-تعمل على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط، مما يزيد من الدخل الوطني للدولة.

-تحقق ارتفاع في المعدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي الخام .

-تساهم في التخفيف من الإسراف والضياع في الموارد على المستوى الوطني .

حيث تؤدي هذه العوامل إلى زيادة حجم الإنتاج المحلي وتنوعه،وبشموله العديد من المنتجات البديلة أو المكملة.[2]

فهي تساهم أيضا بأكثر من ٪45 من الناتج الإجمالي الخام و توظف مابين 40الى 80٪ من إجمالي العمالة في الدول ذات الدخل المرتفع ، كما تعتبر أداة فعالة في توسيع القاعدة الإنتاجية عند تطبيق إستراتيجيات إنتاج بديلة للواردات لتلبية حاجة السوق المحلي،أما في الاقتصاديات الانتقالية واقتصاديات الدول النامية تعد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي الوطني رديئة لأسباب مختلفة .[3]

وانعكاس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد الوطني يؤدي أيضا إلى زيادة في الناتج الداخلي الخام من خلال زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج، إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي بدورها إلى رفع من مستوى التوظيف لعنصر العمل وامتصاص البطالة وبما أن العمل هو احد ابرز عناصر الإنتاج وبالتالي

---

[1] ناظم محمود نوري الشمري وآخرون، مدخل في علم الاقتصاد ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 1434 ه، 2013م، ص،ص،274،275.

[2] تواتي خديجة ، بن يمينه كمال ، مداخلة بعنوان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات ، الملتقى الوطني ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، دون ذكر سنة النشر، ص، 04.

[3] رقراقي أمينة ، كفاءات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة مستغانم ،2016-2017،ص،33نمرجع سبق ذكره ،ص،33.

يؤدي إلى الرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الاستهلاكية والاستثمارية وأي انه كلما زاد التشغيل زاد دخل الأفراد فجزء من هذا الدخل يوجه للاستهلاك، أما الجزء المتبقي فيوجه للاستثمار أو يدخر في المؤسسات المالية التي توجه بدورها إلى الاستثمار .[1]

المطلب الثالث:بالنسبة للصادرات و الواردات و الميزان التجاري:

أ-تعريف الصادرات:

-تعرف على أنها ذلك الجزء من الناتج الداخلي المباع إلى العالم الخارجي بمعنى آخر تمثل جزءا من الطلب على الناتج الوطني.[2]

-فهي تعرف بأنها السلع والخدمات والأصول المالية تباع إلى دول خارجية متحركة من الدول المنتجة لها ،ويمكن أن تكون تدفقات سلعية وخدمية وقد تكون تدفقات الأصول الرأسمالية .[3]

-مع العلم أن الهيكل الصادرات تشمل على جانبين هما التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي فكلما تنوعت مكوناته السلعية و توزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة ، دلت على تطور الهيكل الإنتاجي وقلت المخاطر التي تواجهها صادرات الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية، وعلى لعكس ذلك فكلما انخفضت المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة تركزها ، دلت على تخلف الهيكل الإنتاجي ، أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعبر عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية ، لذلك فكلما تركزت هذه الصادرات في أسواق محدودة ارتباطا بتصاعد درجة تركزها السلعي ، دلت على حالة التبعية للاقتصاد القومي للإضافة إلى حالة تخلف.[4]

ب-تعريف الواردات :يمكن تعرفها على أنها جزء من ناتج الوطني للدول أخرى والذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول ، حيث يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة ، وتصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدول الأجنبية المنتجة لهذه السلع ، الواردات من السلع والخدمات هي جميع السلع والخدمات المقدمة من غير المقيمين للمقيمين بمقابل .

---

[1] بغداد بنين، عبد الحق بوقفة ،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستوى التشغيل (مداخلة ضمن ملتقى الوطني حول واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة الوادي ، يومي 05،06، ماي ،2013،ص،09.

[2] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص، 130.

[3] داود حسام علي ، مبادئ الاقتصاد الكلي ،دار النشر والتوزيع والطباعة ،عمان ، الطبعة الثانية ، 2011،ص،145.

[4] حربي محمد موسى عرفات ، مبادئ الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، لطبعة الثانية، 1997، ص،ص،287،288.

ج-تعريف ميزان التجاري: يمكن تعريفه بأنه الفرق بين قيمة صادرات دولة ما و قيمة وارداتها ، ويعرف بأنه ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما الذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت المستوردة أو المصدرة ، ويقصد بالميزان التجاري أيضا رصيد العمليات التجارية ، أي المشتريات و المبيعات من السلع و الخدمات ، ويمكن أن يكون موجبا أو سالبا فإذا كان رصيده ايجابي فهذا يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها و نقول إذا هناك في ميزان أو ما يسمى الفائض التجاري ، أما إذا كان رصيد الميزان التجاري سلبي فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع و الخدمات اقل من وارداتها وهنا نقول انه لا يصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى بالعجز التجاري .

2-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الصادرات والتقليل من الواردات :

تعتبر تنمية الصادرات قضية معظم الدول النامية التي تعاني عجزا كبيرا ومتزايد في ميزان المدفوعات،وبصفة خاصة في الميزان التجاري نظرا لكون التصدير ظل حكر الوقت طويل على مؤسسات الكبيرة كون الاستثمارات التي كانت معدة للإنشاء شركات تجارية كانت مرتبطة بشكل كبير بالسوق العالمية وإضافة إلى انه لم يكن يسمح حينها عمليا إلا وجود مؤسسات كبيرة الحجم،لكن الواقع اثبت أن الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير من بينها :[1]

***القدرة على التأقلم و المرونة:** حيث أن قدرة هياكل المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على التأقلم مع برامج إنتاجها لمواجهة احتياجات الأسواق الخارجية، نظرا لما تتمتع به من مرونة تتمثل في قلة رأس مال المستثمر ومن ثم القدرة على تلبية احتياجات أسواقها واكتساب الأسواق الخارجية للتصدير.

***التخصص:** إن التخصص في مجال إنتاجي واحد يشكل المعيار الأفضل للنجاح و انفتاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الأسواق الدولية.

***التجديد**:إن مرونة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتجلى أساسا في التأقلم مع المستجدات و التغيرات السريعة في رغبات المستهلكين وتوقعاتهم وواقع المنافسين في السوق وتؤدي المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة دورا هاما في التصدير سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بالنظر إلى تجار بعض الدول في هذا المجال، فدولة سويسرا مثلا تعتمد على صناعات الصغيرة بحد كبير لإنتاج المعدات الالكترونية، الساعات، الأدوية .....وغيرها .حيث استطاعت هذه الصناعات غزو بعض الأسواق العالمية ، وأما في هونغ كونغ فتشكل الصناعة الملابس الجاهزة التي تتم في مؤسسات صغيرة حوالي 50٪ من صادرتها ، وفي مؤسسات الصغيرة 35٪ من إجمالي صادرات البلاد، إن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل حصولها على التمويل وتشجيع الصادرات تستهدف

[1] بوشرف جيلالي ،فوزية بوخبزة، مداخلة بعنوان دورا لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني ، ملتقى وطني، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، يومي 23،24، افريل ،2012، ص،194.

بشكل خاص المؤسسات التي تعاني من صعوبات مالية وهذا في إطار الجهود الرامية إلى تحسين محيط المؤسسة.[1]

لقد تعرضنا في هذا المبحث إلى مشكلة البطالة كونها واحدة من التحديات التي لابد من الوقوف أمامها والتصدي لها بحزم كونها تؤثر على مستوى الدخل القومي وبالتالي التأثير على مستوى الصادرات والواردات.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق التعرض إليه في إطار هذا الفصل أن للتنمية الاقتصادية أهمية بالغة نظرا للدور الذي تلعبه في تطور أي دولة من خلال رفع المستوى المعيشي للفرد وزيادة الدخل القومي في البلد من أجل توفير السيولة النقدية للأفراد والشركات وهذا ما يسمى بالتمويل كونه وسيلة مهمة في دفع عجلة الاستقرار الاقتصادي وزيادة الصادرات فهي تلعب دور هام في سد جزء من حاجة الطلب المحلي وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير إنتاج المؤسسات الكبيرة والمتوسطة.

ومن جهة أخرى تطرقنا إلى البطالة ومدى تأثيرها على الناتج الداخلي الخام.

[1] بوشرف جيلا لي ، فوزية بوخبزة ، المرجع السابق ،ص،ص،194،195.

تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل طرحا يحتل أولوية على سعيد اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية على حد سواء ربما في ذلك الجزائر.

وذلك من خلال الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجاء هذا الاهتمام من خلال تبني منظومة متكاملة على جميع الأصعدة بغية ترقية ودعم هذا القطاع، فزيادة عدد مؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدى إلى زيادة عدد متغيرات اقتصادية وتحسين اقتصاد البلد وعدم الاعتماد كليا على بترول.وتتمثل هذه المساهمة في مناصب الشغل، الناتج المحلي الخام، الصادرات.

المبحث الأول: واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

سنتطرق في هذا البحث إلى مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، هذا من خلال ذكر المراحل الثلاثة التي مرت بها حسب تطور الاقتصاد الجزائري ثم تشخيص وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي الأخير نتطرق إلى برنامج دعم وتطوير مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمراحل نجزها فيما يلي:

1-تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة الممتدة (1963-1982):

تكون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد الاستقلال من مؤسسات صغيرة، وتم إسنادها للجان التسيير بعد رحيل ملاكها الأجانب، ومنذ سنة 1967 أصبحت ضمن أملاك الشركات الوطنية.

تم إصدار القانون الأول للاستثمار في سنة 1963 وهذا لمعالجة عدم استقرار المحيط الذي عقب الاستقلال، و لم يكن اثر ضعيف على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما القانون الاستثمار الذي صدر سنة 1966، كان يهدف إلى تحديد وضعية الاستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الإقتصادية، فقد أعطى هذا القانون للدولة الاحتكار في القطاعات الإقتصادية الحيوية، وأصبح الحصول على موافقة للمشاريع الخاصة إجباريا من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات على أساس معايير محددة واعتبرت في الحقيقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دائما كمكمل لقطاع العام الذي كان له الدور المحرك للسياسة الإقتصادية.

تنمية الدولة طبقا للإستراتيجية التقنية المعتمدة على الصناعات المصنعة في الاقتصاد المركزي، وخلال هذه الفترة 1963-1982 لم تكن هناك سياسة واضحة تجاه القطاع الخاص، والذي لم يعرف سوى بعض التطور على هامش المخططات الوطنية بإضافة إلى ذلك فإن تشريع العمل كان صارما، والأكثر من هذا فقد تم إغلاق تجارة الخارجية في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هذه الوضعية أدت إلى الحذر التكتيكي لرأس المال الخاص المستثمر حسب الظروف التي تواجه السياسة، كانت المجالات الخاصة التي تم الاستثمار فيها تحتاج إلى التحكم تكنولوجي قليل، وتحتاج أيضا إلى عدد ضئيل من اليد العاملة المؤهلة، وبصفة عامة التوجه كان ملائما نحو قطاعات التجارة والخدمات أين استمر خواص استثمار فيها.

أما في الصناعة فإن رأس المال الخاص تبنى إستراتيجية لاستيراد للمواد الاستهلاكية النهائية (المواد الغذائية، والنسيج، مواد البناء....).[1]

2-تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة (1982-1988)

حظي القطاع الخاص لأول مرة بعد صدور قانون الاستثمار لسنة 1982 في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، ونستطيع اعتبار سنة 1982 بداية مرحلة جديدة في الجزائر تجسد فيها الاهتمام الحقيقي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث لم يتجاوز عددها منذ الاستقلال إلى غاية بداية هذه المرحلة الى12000 أي بمعدل 6000 مؤسسة في السنة، وقد كانت في شكل مؤسسات عائلية صغيرة و لم يؤخذ بعين الاعتبار دورها الحقيقي في التنمية، ولكن منذ سنة 1982 بعد اقتناع كلي من قبل المسؤولين بالحاجة إلى هذا النوع من المؤسسات بدا الاهتمام بها بتجسيدها مبدئيا، وتجلى ذلك في التشريعات التي اعتمدتها السلطات العمومية في الجزائر بدءا بقانون 11/82 الصادر 1982/02/21 الذي ينص عن البحث عن تنظيم جديد للاستثمار الاقتصاد الخاص الوطني ،من خلال إنشاء ديون للتوجيه والمتابعة والتنسيق للاستثمارات الخاصة **(oscip)** في سنة 1983 وفتح الغرفة الوطنية للتجارة للمستمرين الخواص سنة 1988 إلى بداية الإصلاحات الاقتصادية والاعتماد على اقتصاد السوق، كما تميزت هذه المرحلة بانخفاض مدا خيل السلطات العمومية وذلك نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية خاصة سنة 1986، وكان لذلك أثر كبير على الاستثمارات التي يديرها القطاع العام، والتي كانت تمول من خزينة الدولة كون المؤسسات كانت تتميز بانخفاض مستويات لكفاءة الإنتاجية والمر دودية وذلك راجع إلى رداءة منتجاتها إضافة إلى عدم وجود يد عاملة مؤهلة إضافة إلى عدة مشاكل متعلقة بعدم التحكم التكنولوجية المستوردة.

[1] زويتة محمد الصالح،مرجع سبق ذكره،ص،83-85.

3-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 1988 إلى الوقت الحاضر:

في سنة 1988، لمواجهة الأزمة اجتاحت البلاد من خلال انخفاض أسعار المحروقات، واعتماد نهج الاقتصاد الموجه لحقبة طويلة من الزمن، والذي كان يشجع القطاع العام على حساب القطاع لم يؤد إلى تحقيق تنمية اقتصادية، فبمجرد ما انخفضت مدا خيل الجزائر من العملة الصعبة برزت إلى الأفق مشاكل عدة كان يعاني منها القطاع العام.

لذلك عملت السلطات العمومية على القيام بعدة إصلاحات اقتصادية والمرور إلى اقتصاد السوق التي كانت في سنة 1988 ثم إصدار قانون 10/900 المتعلق بالنقد والقرض الذي كرس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي حيث أن هذا القانون يفتح الطريق إلى كل أشكال مساهمة رأسمال الأجنبي،ويضجع كل أشكال الشراكة بما في ذلك الاستثمار المباشر، لذلك فقد تم إصدار قانون الاستثمار سنة1993والذي يعتبر انطلاقة حقيقية للقطاع الخاص في الجزائر،بحيث أصبح هذا القطاع يسترجع مكانته في الاقتصاد الجزائري أمام تراجع القطاع العام،وقد تم اختيار قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد الركائز التي يعتمد عليها من أجل تحقيق نسبة اقتصادية وإنعاش الاقتصاد الجزائري، وبدأ الاهتمام بهذا القطاع حيث تم إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل توجيه مبادرات القطاع الخاص إلى الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودفعه إلى العمل الإنتاجي وفتح المجالات أمامه للمشاركة بصفة فعالة في الكثير من النشاطات الاقتصادية والإنتاجية التي كانت حكر على القطاع العام لمدة طويلة.[1]

المطلب الثاني:تشخيص وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تشكا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أولويات الحكومة الجزائرية في إطار تكيف الاقتصاد الوطني مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي ومتطلبات الانتقال إلى اقتصاد السوق، لذا أصبح من الضروري تشخيص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يمر حتما بدراسة الإطار القانوني لهذا القطاع.

قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتشخيص الوضعية الحالية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أبعادها وأعدت دراسة تحليلية مختصرة للمعطيات المتعلقة بالقطاع وإبراز المعوقات التي عقبة في تنميتها سواء كانت ناتجة عن المحيط القانوني أو المالي أو مشاكل العقار الصناعي.

والمخطط التالي يبرز أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

[1] عبد القادر رقراق، مرجع سبق ذكره،ص،ص،96-98.

الشكل رقم(3-1) عنوان الشكل:العوائق التي تواجه أصحاب المؤسسات

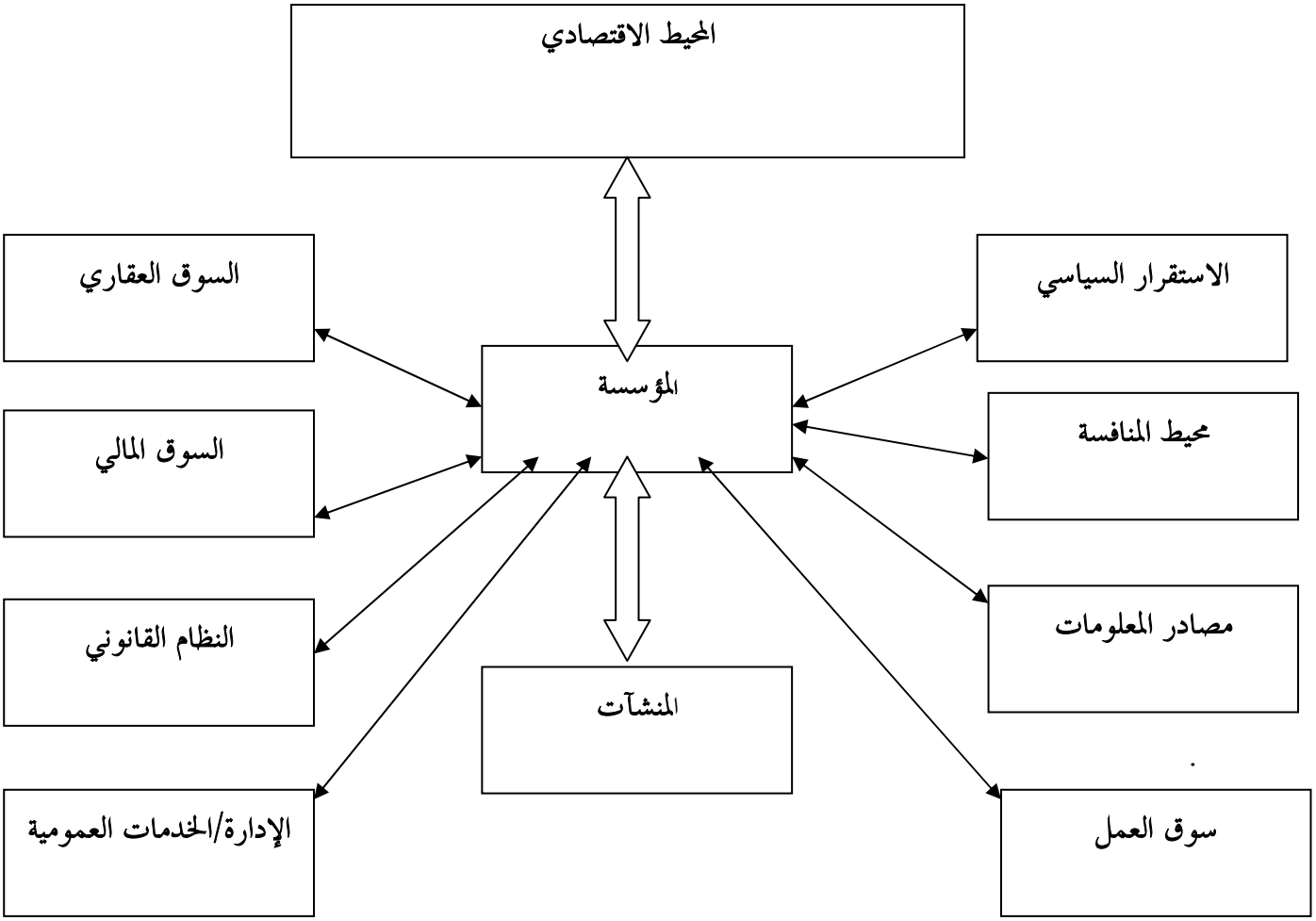

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-سوق العمل:

-نقص المسيرين الإداريين، الأشخاص الوسطاء ورؤساء عمال المصانع التقنين المؤهلين.

-عوائق كثيرة في تسيير الأشخاص.

-عدم ملائمة التكوين(الابتدائي،والمستثمر) الخاص بالوسائل التقنية المتطورة في مجال تسيير اقتصاد السوق(إدارة الأعمال،تسيير الإنتاج والتوعية،التسويق،التصدير الموارد البشرية.....)

-نقص الاستثمار في مجال التكوين وقطاع التوعية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

2-مصادر المعلومات:

-نقص لمعلومات الواقعية مثل(قاعدة معلومات والإحصائيات على الأسواق والمؤسسات والأنظمة والقوانين أخطار القروض.

-ضعف استعمال الانترنت.

3-الإدارة (الخدمات العمومية –المنشات):

-نظام قضائي غير موافق لاقتصاد السوق رغم أهمية الإصلاحات الاقتصادية.

-ضعف الإدارة القانونية ونقص الوسائل والتكوين في هذا المجال.

-إجراءات طويلة ومكلفة ونتائج غير مؤكدة.

-ضعف استعمال الطرق البديلة في حل النزاعات.

4-السوق المالي:

-نظام مالي غير ملائم لاقتصاد السوق.

-معايير الوصول إلى البنوك غير المكيفة بسبب إجحاف الضمانات المطلوبة.

-ضعف الموارد التمويلية الأخرى.

-إجراءات طويلة في الموافقة على القروض.[1]

6-السوق العقاري:

-مشاكل كبيرة تحد من تطور المؤسسة، طلب كبير مقارن بما هو متاحا.

-مشاكل كبيرة تحد من تطور المؤسسة، طلب كبير مقارن بما هو متاحا.

-عدم استغلال مناطق عقارية كثيرة (صعوبة الحصول على حقوق الملكية)، نقص التسيير، الافتقار إلى أدنى شروط الاستثمار مثل الكهرباء الماء والغاز.

-انعدام وجود سوق عقاري حقيقي(سوق عمومي إداري موجه، سوق خاص حر.....).

[1] زويتة محمد صالح، مرجع سابق الذكر، ص،84.

-كثرة متدخلون العاملون في تسيير العقارات.

-منشات في حالة سيئة وغياب إعادة العاملين في المدى الطويل.

7-المنافسة :

-منافسة غير نزيهة في قطاعات عديدة مهمة، ولا يوجد تقيم جدي في حجر المنافسة ودراسات للتطبيق.

-منافسة المؤسسة العمومية أقل قوة بسبب انحطاطها حيث أن هذا الوضع يحتوي على امتيازات بالنسبة إلى سوق العالم.

8-المحيط الاقتصادي الكلي:

-استقرار المحيط الاقتصادي الكلي مع عدم الاستقرار الهيكلي لأسعار البترول.

-انعدام وجود الاستقرار السياسي وهذا العائق إذ كان لا يشكل حجر عثر أمام المستثمرين المحلين فهو عائق مهم في نظر المستثمرين إلى حين.

-تأخر في تسوية وضبط الاقتصاد الجزئي وخاصة فيما يتعلق بنوعية الخوصصة وتكوين الإدارة العمومية.[1]

الطلب الثالث: برنامج دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى أهم الهيئات والبرامج الداعمة لهذه المؤسسات:

أولا: الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1 ANSEJ :-الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، أنشأت سنة 1997 وتشكل جهاز دعم تشغيل الشباب أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكل البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري.

أسندت للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب المهام الآتية:

-دعم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب أصحاب المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

[1] حجاوي أحمد، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، رسالة ماجستر،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان، 2010-2011،ص،ص،125،124.

-تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به، تخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الأغلفة التي يمنحها الوزير المكلف بالعمل والتشغيل تحت تصرفها.

-تبليغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعلانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

-متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بانجاز الاستثمارات.

-إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستقلالها.

-تضمن الوكالة عملية المرافقة في مرحلة استحداث المؤسسة وتوسيعها، حيث تعتني بالمشاريع التي لا يفوق تكلفتها الإجمالية 10 ملاين دينار جزائري كما أنشأت أساسا لمساعدة وتكوين الشباب أصحاب المشاريع.[1]

2-الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ANDI

وما كان يعرف بوكالة دعم وترقية الاستثمارات منذ 1993 إلى غاية 2001 تم إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، التي أوكل إليها القيام بعدة مهام حيث تتضمن تشجيع المستثمرين وتقديم مختلف التسهيلات لهم، إلى جانب دورها في الجانب التمويلي المنحصر بالدرجة الأولى في تقديم جملة من الإعفاءات منها:

-تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

-الإعفاء من رسم نقل الملكية يعوض بالنسبة لكل الأموال العقارية، موضوع الاستثمار المعني.

- تقدم هذه الوكالة تجهيزات أخرى تهدف إلى ترقية الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة أو تلك التي تتواجد بالمناطق التي ترغب الدولة في تنميتها.

3-الصندوق الوطني للتامين على البطالة (CNAC):

تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 1994/07/06 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتامين عن البطالة تحت وصاية وزارة التشغيل، العمل، الحماية الاجتماعية، بغرض تعويض

[1] غربي حمزة،غربي فاروق، دور الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل قراءة إحصائية لتجربة دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة و المجلد 03، العدد 06، 2018/12/29،ص،ص،79،80.

الأجراء المسرحين في إطار تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي و المتمم ....بموجب المرسوم التنفيذي 04-01 المؤرخ في 2014/01/03 والذي يقضي بإمكانية مساهمة الصندوق في التمويل، وإحداث نشاطات السلع والخدمات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين مابين سنة 50/35سنة، حيث انه يقدر المبلغ الأقصى للاستثمارات خمس ملايين دينار جزائري، عبر منح قروض غير مكافأة لتكملة مستوى الأموال الخاصة المطلوبة لقبولهم في الاستفادة . **CNAC**[1] من القروض البنكية التي تمنحها

4(ANGEM):-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

القرض المصغر هو سلعة التي يتم تسديدها على مدى 12الى 60 شهر أي(من سنة إلى خمسة سنوات)، بموجب المشاريع التي تتراوح تكلفتها من 50000 إلى 40000 دح، ويسمح باقتناء عتاد صغير ومواد أولية انطلاقا من ممارسة نشاط أو حرفة ما، حيث تأسست بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 2004/01/22 المتعلق بجهاز القرض المصغر، ومن أهم وظائفها نذكر المرسوم التنفيذي رقم 14/04:

-تقديم القروض بدون فائدة و الاستشارات والإعلانات للمستفادين من مساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.

-إقامة علاقة مع البنوك والمؤسسات المالية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية.[2]

5(ANDPME):-الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 2005/05/03 كمؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع باستقلال المعنوي و المالي تحت وصاية الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة، تتولى القيام بعدة مهام من أهمها:

-تنفيذ الإستراتيجية القطاعية في المجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها،

-تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعته إلى جانب التنسيق بين الهياكل المعنية بهذه العملية.

-ترقية الخبرة والاستشارة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-متابعة ديموغرافية للمؤسسات في مجال إنشاء النشاط وتوقيفه وتغييره.

[1] سوسن زيرق، مساهمة قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتورة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2016-2017، ص،117.

[2] عبد القادر رقراق، مرجع سابق، ص، 119.

-جمع المعلومات المتعلقة بميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلالها و نشرها.

-ترقية الابتكار التكنولوجي و استعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة بالتعاون مع المؤسسات و الهيئات المعنية.

6-بورصة الشراكة و المناولة:

تعتبر مركز لتقديم المعلومات التقنية والصناعية وبنك للمعلومات، كما تعتبر وسيلة تنظيم عروض وطلبات المناولة (المقاولة من الباطن)، فهي جمعية ذات منفعة عامة في خدمة القطاع الإقتصادي ثم إنشاؤها سنة **1991** تتكون من المؤسسات العمومية والخاصة.[1]

الفرع الثاني: البرامج المعتمدة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التعاون الدولي

1-برنامج ميدا MEDA :

يدخل هذا البرنامج من باب التعاون الثنائي الجزائر والإتحاد الأوربي يندرج في إطار التعاون الأورو متوسطي يهدف إلى مساندة الإصلاحات وتدعيمها ماديا وتقنيا بالإضافة إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تأهيلها وتأهيل المحيط المباشر لها، حيث تم تخصيص غلاف مالي قدره 62,32 مليون أورو حوالي 57 مليون أورو كدعم من الإتحاد الأوروبي والمبلغ المتبقي المتمثل في 5,32 مليون اورو تتحمله الجزائر، ولقد دخل هذا البرنامج حيز في 2000/10 ومدة تنفيذه 5سنوات.

2-برنامج الهيئة التقنية الألمانية:

جاء هذا البرنامج في إطار الاتفاق على التعاون الجزائري الألماني في نطاق الشراكة التقنية الجزائرية وذلك لتطوير دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأبرز أهداف هذا البرنامج جاءت كما يلي:

-الرفع من تنافسية المؤسسات وتأهيل المؤسسات لاقتحام الأسواق الأجنبية، التكوين في مجال التسيير.

-قام هذا البرنامج ا بتحديد لمؤسسات التي يمكن لها الاستفادة من عملية التأهيل وهي المؤسسات التي تنشط في

المجالات التالية (الصناعات الغذائية، الصناعات الكيميائية والصيدلانية، صناعة مواد البناء)، المؤسسات المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، كما يقوم هذا البرنامج بالنشاطات التالية:

-تكوين المحاضرين لفائدة مسيري المؤسسات عن طريق تحضير مواقع التكوين.

[1] سوسن زيرق، مرجع سابق،122.

*متابعة المكونين ودعم مراكز وهيئات الدعم عن طريق تجسيد كفاءات المسيرين فيما يخص الطرق التسيير والاتصال.

3-التعاون مع البنك الإسلامي:

لقد تم اتفاق على فتح خط تمويل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تقديم المساعدة الفنية المتكاملة لدعم استحداث نظم معلوماتية ولدراسة سيل تأهيل الصناعات الوطنية لمواكبة متطلبات العولمة والمنافسة وإحداث مشاكل نموذجية لرعاية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تطوير التعاون مع الدول الأعضاء والتي تملك تجارب متقدمة في الميدان كماليزيا.

4-التعاون مع البنك العالمي:

إن هذا التعاون يكون مع البنك العالمي وبالخوص مع الشركة المالية العالمية الدولية حيث تم إعداد برنامج تعاون تقني مع البرنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها وسيدخل البرنامج في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط.[1]

المبحث الثاني:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قضية هامة لتشغيل دوائر الإقتصادية تبرز من حين إلى أخر على الساحة الإقتصادية لتثير الجدل و النقاش حول بين النهوض بها و البحث عن أفضل الطرق لدعمها نظرا لما يمكن أن تقدمه الإقتصادي الوطني، ويتجلى هذا بوضوح في مساهماتها الفعالة في التشغيل والناتج الداخلي الخام وزيادة الصادرات وتقليل الواردات وهذا ما سيتم تناوله ضمن هذا المبحث.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل من 2001-2018

تعتبر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات الإقتصادية الخالقة و الموفرة لمناصب الشغل وامتصاص البطالة بالمقارنة مع المؤسسات الكبرى، من خلال استثمارات ومشاريع جديدة ناجحة تعتمد بالدرجة الأولى على الإمكانيات الذاتية في مجال التسيير والتنظيم.[2]

---

[1] عمر جنينة، أمينة بلغيث، إستراتجية تطوير القطاع الصناعي إطار تفعيل برنامج التنويع الإقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي،جامعة لونسي علي-البليدة- 02-07/نوفمبر/2018، ص،ص،05،06.

[2] داودي فاطمة الزهراء، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني –واقع وتحديات، الملتقى الوطني بالشراكة مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة،يومي25أفريل2016 ،ص،09.

ولقد نتج عن عملية التصحيح الهيكلي التي مكنت الجزائر من استرجاع التوازنات الإقتصادية والمالية، تدهور الأوضاع الخاصة بالتشغيل ويعود ذلك إلى غياب الاستثمارات الجديدة سواء التي تنتمي إلى القطاع العام أو القطاع الخاص، كذلك إلى فشل السياسيات التي ترمي استيعاب العمال المسرحين، وفي ظل عدم قدرة القطاع العام على استيعاب الأعداد الكبيرة من المتخرجين وطالبي العمل، ونظرا لما تميزه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على توفير العمل.

فحسب تصريح وزير القطاع فإن الخروج من أزمة البطالة في الجزائر لابد من تشجيع الاستثمار وخلق الثروات،وذلك بفتح المجال أمام المستثمرين الخواص وتشجيعهم و إعطاء الأولية الخاصة لهذا القطاع، ويمنحه الامتيازات والمزايا القانونية و الجبائية، وتوفير لهذا القطاع مناخ استثماري المناسب وذلك بتوفير العقار الصناعي وأن تنشط ضمن محيط مجتمع منظم في شكل دولة.[1]

الجدول رقم(3-1) :مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة (2001-2018)

السنوات	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل إجمالي	مناصب الشغل الإجمالية	نسبة المساهمة ٪	التغير السنوي النسبي٪
2001	639140	6228772	10.26	/
2002	684341	669350	10.22	7.46
2003	70499	6684056	10.55	-0.14
2004	838504	7798412	10.75	16.67
2005	157856	8044220	14.39	3.15
2006	1252647	8868804	14.12	10.25
2007	1355399	8594243	15.77	-3.10
2008	1540209	9146000	16.84	6.42
2009	1649784	9472000	18.55	3.56
2010	1625686	9736000	16.70	2.79
2011	1724197	9599000	17.96	-1.41

[1] عبد القادر رقراق، مرجع سبق ذكره،ص،109.

2012	1848117	10170000	18.17	5.95
2013	201892	10788000	18.56	6.08
2014	20157232	10239000	21.07	-5.09
2015	2371020	10594000	22.38	3.47
2016	2540698	10845000	23.32	2.37
2017	2601958	10858000	23.96	0.12
2018	2690246	1246600	21.58	88.51

مصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على

التالية3،4،5،6،7،8،.....33، تاريخ الإطلاع 2020/07/28. www.mdipi.gov.dzموقع

منحنى بياني يمثل مساهمة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

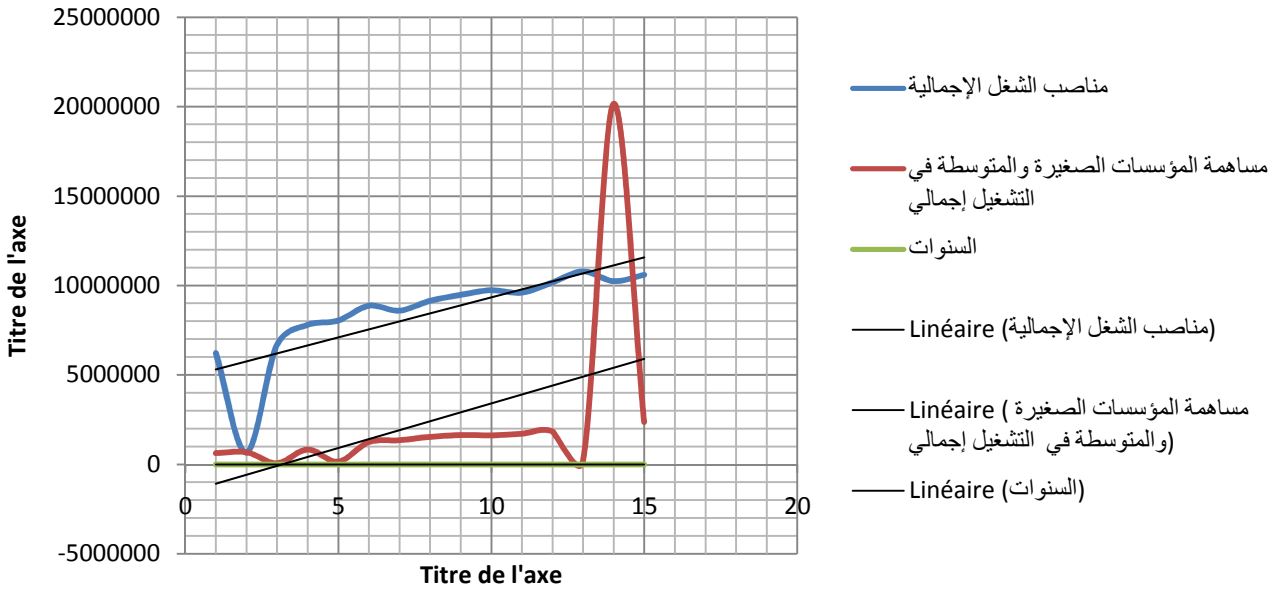

انطلاقا من الجدول والتمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن مناصب الشغل في تطور تتناسب مع تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يؤدي إنشاء هذه المؤسسات وتطورها إلى خلق مناصب شغل جديدة مما يؤدي إلى الحد من مشكل البطالة، وتتميز بمرحلتين فاصلتين في مسار التطور الأولى المتعلقة بالزيادة الكبيرة في مناصب الشغل 838504 منصب سنة 2004 إلى 1157856 منصب سنة2005.

كما نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تزايد المناصب الشغل بالتوازي مع الزيادة في عددها، أما بالنسبة لمرحلة الثانية من السنة 2009 إلى سنة 2010 عرفت تراجع في عدد مناصب الشغل 1649784 منصب سنة 2009 إلى 1625686 منصب سنة2010 ويرجع هذا الأسباب التالية:

يتم تحديد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بناءا على عدد المؤسسات المتحصل عليه من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعلى أساس 03 مناصب شغل لكل مؤسسة صغيرة والمتوسطة خاصة و09 مناصب الشغل لكل مؤسسة صغيرة ومتوسطة عمومية، وقبل 2005 كانت تحسب مناصب الشغل لمتحصل عليها من الضمان الاجتماعي، مع بداية سنة 2005 بدأ احتساب أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس كل مؤسسة بمنصب شغل لصاحب المؤسسة و المتحصل عليها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء، وبالتالي تزايد عدد مناصب الشغل بعد تزايد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

تم مرحلة التالية سنة2017-2018 بلغت نسبة المساهمة في سنة 2017ب23.96٪ وهي أعلى نسبة مساهمة بمقارنة سنوات الأخيرة، في سنة2018 بلغ عدد المناصب ب2690246 منصب ومن تستنتج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور فعال في حل العديد من المشاكل الاجتماعية كتقليل أو الحد من مشكلة البطالة.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

يمثل الناتج الداخلي الخام كل ما يتم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية للدولة خلال فترة زمنية معينة سواء باستخدام عناصر الإنتاج الوطنية أم الأجنبية وللوقوف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الداخلي الخام سندرجها في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-2): تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال 2001-2018

السنوات	القطاع العام	القطاع العام%	القطاع الخاص	القطاع العام%	المجموع
2001	481.5	**23.6**	**1560.2**	**76.4**	**2041.7**
2002	505	**23.1**	**1679.1**	**76.9**	**2184.1**
2003	550.6	**22.9**	**1884.2**	**77.4**	**2434.8**
2004	598.65	**21.80**	**2146.75**	**78.2**	**2745.4**
2005	651	**21.59**	**2364.5**	**78.41**	**3015.5**
2006	704.05	**20.44**	**2740.06**	**79.56**	**3444.11**
2007	**749.86**	**19.2**	**3153.77**	**80.8**	**3903.63**
2008	**760.92**	**17.55**	**3574.07**	**82.45**	**4334.99**
2009	**816.8**	**16.41**	**4162.02**	**83.59**	**4978.82**
2010	**827.53**	**15.02**	**4681.68**	**84.98**	**5509.21**
2011	**923.34**	**15.23**	**5137.46**	**84.77**	**6060.8**
2012	**793.38**	**12.01**	**5813.02**	**87.99**	**6606.4**

2013	893.24	11.7	6741.19	88.30	7634.43
2014	1187.93	13.93	7338.65	86.07	8526.58
2015	3927	23.49	12785.7	76.51	16712.7
2016	3946.8	22.54	13567.8	77.46	17514.6
2017	4670.7	25.14	13905.1	74.86	18575.8
2018	5604.3	27.67	14654.7	72.33	20259.0

لسنوات من **2001** إلى **2015** **ww.mdipi.gov.dz مصدر** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على

6،8،10،12،14،16،20،22،24،26،28، تاريخ الإطلاع2020/07/30.

للسنوات 2015إلى 2018، تاريخ 2020/08/01. **www.ones.dz**موقع الديون الوطني للإحصائيات

منحنى بياني يمثل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

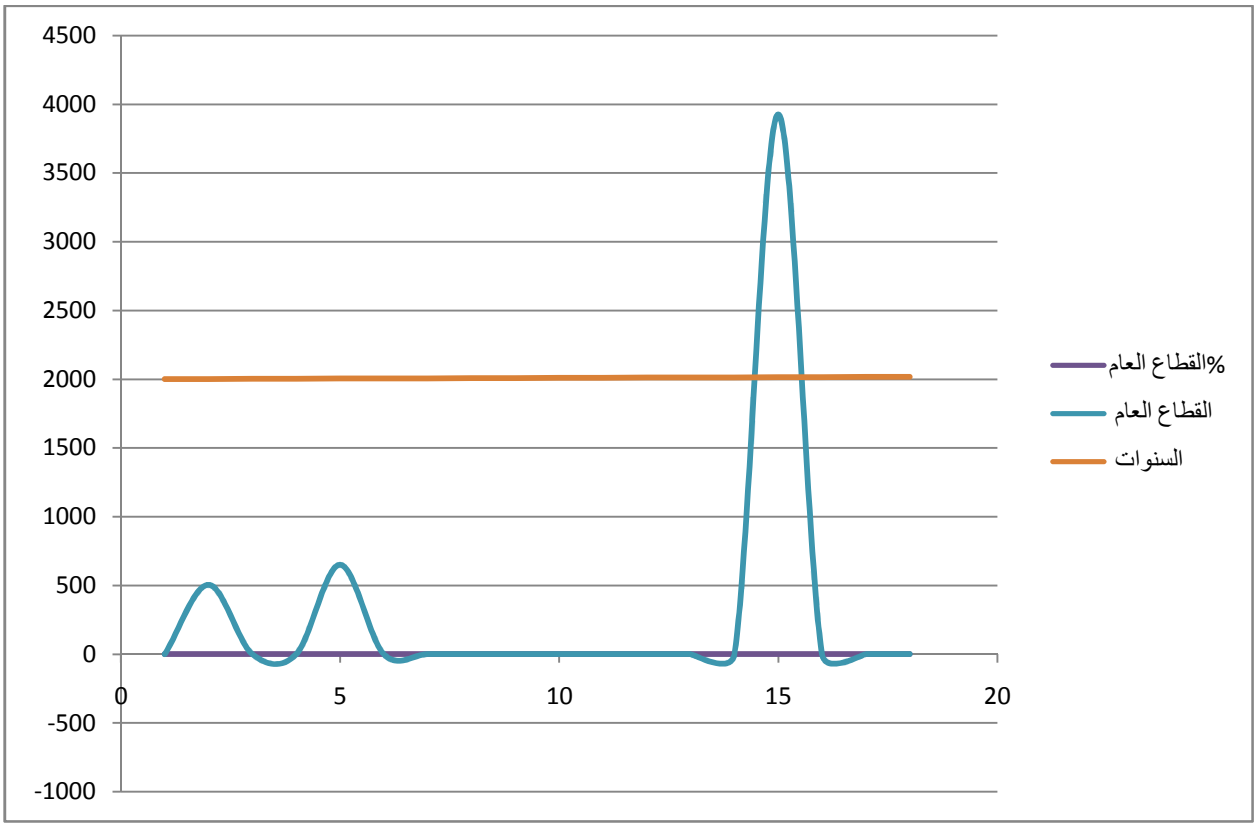

انطلاقا من الجدول والمنحنى البياني يتضح أن الناتج الداخلي الخام في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، حيث انتقل من 2041.7 مليار دينار سنة 2001 إلى 8526.58 مليار دينار سنة2014 على مدار 13سنة كاملة.

وفي سنة2013 عرف القطاع العام أدنى نسبة مساهمة ب11.7٪ عكس القطاع الخاص الذي شهد أعلى نسبة قدر ب88.30٪ ومن بداية السنة أي سنة خارج سنة 2001 و مكانة القطاع الخاص في الناتج

الداخلي الخام خارج المحروقات تحظى بنسبة عالية من القطاع العام، وتفسر مساهمة القطاع الخاص الذي هو في زيادة مستمرة سنة إلى أخرى، يمكن تفسيره بالثقل الإقتصادي والاجتماعي لها بالإضافة إلى اتجاه لجزائر نحو المزيد من الانفتاح والتحرر الإقتصادي وفتح بال والتحرر الإقتصادي وفتح بالاستثمار أمام الخواص.

أما بالنسبة للقطاع العام نجده عكس اتجاه القطاع الخاص، حيث نجد هذا القطاع عرف انخفاض وتراجع مقارنة بالقطاع الخاص، ويعود هذا التراجع إلى عدم قدرة هذا القطاع على مسايرة متطلبات وشروط اقتصاد السوق تحت واقع تحرير التجارة الخارجية و عولمة الاقتصاد.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الصادرات وتقليل الواردات

عملت الجزائر خلال السنوات الأخيرة جاهدة على تشجيع صادرات القطاع الخاص وخاصة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك للخروج من دائرة الاعتماد على صادرات المحروقات كمصدر وحيد لتمويل التنمية .[1]

الجدول رقم(3-3):مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات (2001-2018)

من خلال الجدول نلاحظ أن الوردات اكبر بكثير من الصادرات

السنوات	الصادرات خارج االمحروقات	صادرات المحروقات	إجمالي الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2001	648	18484	**19132**	**9940**	9192
2002	734	9918	18825	12009	6816
2003	673	23939	24612	13535	11078
2004	781	31302	31713	18199	13514
2005	492	43937	45036	20357	24679
2006	1184	53456	54613	21456	33157
2007	1312	58260	59518	27439	32079
2008	1937	77361	79298	39479	39819
2019	1047	42642	43689	39103	4586
2010	1619	55046	56665	40212	16453
2011	2062	71427	73489	46453	27036
2012	21877	717211	739088	50376	688712
2013	2165	63752	65917	54852	11065
2014	2582	60304	62886	58580	4306

[1] طالب محمد الأمين،قلادي نظيرة ،مرجع سبق ذكره ،ص 224

13714	51501	37787	35724	2063	2015
17844	23890	28883	27987	896	2016
5657	22986	17616	16664	952	2017
2956	22784	19828	18516	1312	2018

مصدر من إعداد الطالبتين باعتماد على:

طالب محمد أمين، قلادي نظيرة، الأهمية الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهيئات دعمها، مجلة ميلان للبحوث والدراسات، مجلد05، العدد2019/06/01،ص،224.

للفترة 2004-2018 بالأرقام التالية 6،18،20،23،28،31،33،35، **www.mdipi.gov.dz**موقع

تاريخ الإطلاع 2020/07/30.

منحنى بياني يمثل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات وقليل من الواردات

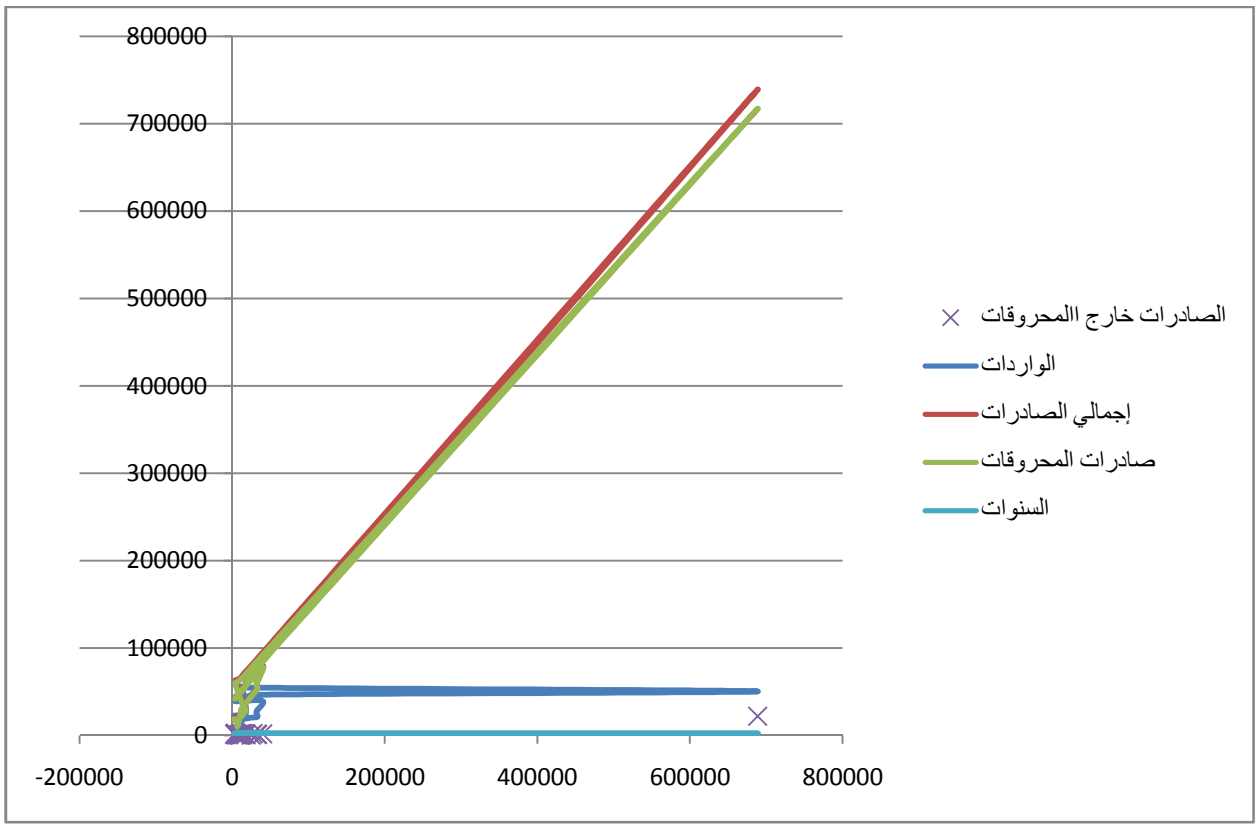

نلاحظ أن الواردات أكبر بكثير من نظيرتها الصادرات وهذا بالمقارنة الصادرات خارج المحروقات و الواردات للقطاع الخاص خلال الفترة الممتدة من2001 إلى 2018،

-كما يتضح لنا أن الصادرات خارج المحروقات في تزايد بمعدلات أي أنها لا تزال ضعيفة وقليلة التنوع، مقارنة بالصادرات الإجمالية التي تغلب صادرات المحروقات وهذا ما يدل على اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات.

-كما أيضا زيادة مطردة ومتذبذبة بخصوص حجم الواردات خلال الفترة 2001 إلى 2018، حيث ارتفعت من 9940 مليون دولار أمريكي سنة 2005 وصلت إلى 58580 مليون دولار أمريكي سنة 2014، وقد شهدت بعدها انخفاض من سنة 2015 بدأت بالتراجع والتناقص 51501 دولار أمريكي إلى بلغ حجمها سنة 2018 ب22784 دولار أمريكي، وهو مؤشر ايجابي وجيد إلا أن هذا الانخفاض لم يقابله زيادة في الصادرات.

-حيث أن حجم الصادرات عرف تذبذب هو آخر و ارتفع بوتيرة من19132 مليون دولار أمريكي سنة 2012 وهذه الزيادة الموجبة هي مؤشر جيد وتعبر عن تطور هذا القطاع في تحسين التجارة الخارجية ودعم الصادرات التي تساهم في تدفق العملة الصعبة إلى البلد وغير أن بعد سنة 2012 أي أن السنوات 2013-2014-2015-2016-2017-2018 بالتراجع وانخفاض سجلت 2013 ما يعادل 65917 مليون دولار أمريكي ثم سنة 2014، ما قيمة 62886 ما يعادل مليون دولار أمريكي وبدأ التراجع من سنة إلى أخرى مما جعل الميزان التجاري يسجل عجزا خلال السنوات الأخيرة 2015-2016-2017-2018 (13714-17844-5657-2956) دولار أمريكي.

-وعليه بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة من قبل الدولة الجزائرية لترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التسهيلات التشجيع التصدير من خلال العمل على رفع من القدرات الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي، إنشاء هياكل داعمة للرفع من قدرة هذه المؤسسات على التصدير ودخول أسواق الخارجية على غرار الوكالة الوطنية لترقية الصادرات، إلا أن مجال التصدير خارج قطاع المحروقات يبقي ضعيف مما يدل على ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات، ويرجع ذلك إلى استحواذ الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات، وتبقى الصادرات غير نفطية مهمشة بالنظر لوجود العديد من العراقيل.

المبحث الثالث: معوقات وأفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تؤثر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مشاكل عديدة منها ما هو خارج عن المؤسسة وإداراتها بسبب ارتباطها بالأوضاع السياسية و الإقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدولة، وهناك مشاكل أخرى تعيق نشاط هذا القطاع.

المطلب الأول: معوقات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعددت المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنوعت من المشاكل المرتبطة بالتمويل إلى الإدارة إلى المشاكل المتعلقة بالمحيط الخارجي وغيرها، وهي عوامل من شأنها أن تحد من تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر إن لم يتم معالجتها للحد من مخاطرها وتقليلها قدر الإمكان لما لهذه المؤسسات من دور هام في الاقتصاد الجزائري ولما يمكن أن تلعبه في المستقبل ويمكن إجمال هذه المعيقات في ما يلي:

فرع الأول: سوء الأعمال بالجزائر

يعتمد أي نشاط اقتصادي أو تطويره على مجموعة من الإجراءات يتخذ الجانب الإداري حيزا لا بأس به ضمن هذه الإجراءات وتعمل الإدارة في جميع أنحاء العالم على البحث على السبل الأنجع والأيسر لضمان تطبيق اللوائح الإدارية والتنظيمية وفقا لمنظومة قوائم وطبيعة النشاط الاقتصادي الذي يتسم بالسرعة والتغير وبالتالي فهي تسعى دائما إلى تسريع مختلف الإجراءات الإدارية لضمان انطلاق مختلف المشاريع وتطويرها خاصة في ما تعلق بالمشاريع ذات طابع صغير أو متوسط فتصبح العملية أكثر نجاحا، وقد نجحت الكثير من الدول في تخفيف العبء الإداري، وأما في الجزائر فإن هذه الإجراءات لا تزال تشكل عائق أمام إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

***الوقت:** يتطلب إتمام الإجراءات الإدارية لإنشاء نشاط تجاري في الجزائر 20 يوم حيث يتطلب في فرنسا 04 أيام فقط، كما أن 11 يوم كافية لإتمام مختلف الإجراءات بتونس وهي تقريبا نفس المدة بالمغرب بفارق يوم واحد لصالح المغرب، وهي كلها أرقام بعيدة عن الجزائر التي تحكمها البيروقراطية لإنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة بالجزائر.

***التكلفة :** فقدرت تكلفة الإجراءات الإدارية بحدود 10.9 ٪ من الدخل القومي الفردي بالجزائر علما أن الدخل الفردي للجزائر بلغ5.340 دولار بينما لا تتعدى تكلفة الإجراءات الإدارية المرافقة لإنشاء أي مشروع تجاري بفرنسا 0.8 ٪ من الدخل القومي الفردي،وحتى تونس لم تتعدى تكلفة الإجراءات الإدارية 3.9٪من الدخل الفردي القومي برغم من أن الدخل القومي الفردي لتونس لا يتعدى بدوره 4.459دولار،فيما تعتبر تكلفة الإجراءات الإدارية مرتفعة نسبيا بالمغرب والتي بلغت تقريبا0.9 ٪من الدخل القومي الفردي الذي هو أصلا متدني حيث وصل إلى 3.020دولار، ورغم ذلك تبقى تكلفة الإجراءات الإدارية بالجزائر هي الأعلى بين هذه الدول .

فرع الثاني: المشاكل المتعلقة بالعقار الصناعي:

المجال العقاري في الجزائر يعتبر من المجالات المعقدة وذلك لتعدد الهيئات المتداخلة والنصوص القانونية، وإلى حد الساعة تم تحرر سوق العقارات بشكل يحفز على الاستثمار بحيث مازالت رهينة للعديد من الهيئات التي تتزايد باستمرار مثل وكالة دعم وترقية الاستثمارات المحلية والتي ضمت

إلى الشباك الوحيد على مستوى وكالة تطوير الاستثمار، وقد عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك طبقا للأمر الوزاري رقم 1944/28:

-غياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأرض وتسيير المساحات الصناعية.

-محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي المخطط و طغيان المضاربة على العقار الصناعي، حيث تم تحويل عدد معتبر من العقارات الصناعية إلى وجهته الغير استثمارية كالبناء، وقد أدى ذلك إلى بروز عامل الندرة و محدودية العرض.

-عجز التعليمة الوزارية رقم 28 المؤرخ في 1994/03/15 المتعلقة بآليات تسهيل منح الأراضي للمستثمرين عن طريق تسوية مشكل العقار الصناعي، حيث ساهمت هذه التعليمة في تحويل مساحات مهمة من العقار الصناعي لصالح نشاطات عمرانية وتجارية، كما أنها عجزت عن توفير عقار صناعي قابل للاستغلال.[1]

فرع الثالث: معوقات التموين

التموين بالمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة خاصة المستوردة منها يشكل أحد المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ذلك معظمها يفتقد إلى أن الخبرة في تسيير عمليات الاستيراد خاصة حديثة النشأة، فبعد تحرير التجارة الخارجية ظهرت المؤسسات خاصة تمارس عملية الاستيراد التي اهتمت بإستاد السلع الاستهلاكية سريعة النفاذ في السوق المحلية، الأمر الذي أثر على تموين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أصبحت تعاني مشكل نقص التموين وارتفاع أسعار المواد الأولية المتوفرة وقطع الغيار والتجهيزات الإنتاجية وذلك نتيجة مشاكل الصرف.[2]

فرع الرابع: معوقات التمويل

[1] يحي دريس، تشخيص معوقات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، العدد التاسع، مجلد الثالث،جامعة الوادي، ص،ص،229،228.

[2] بلال مرابط، سليمة طبابية، تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم الأداء الإقتصادي-دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد 06،العدد01،جامعة أم البواقي،جوان2019،ص،475-477.

من أهم المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد مشكلة التمويل، مثلا على مستوى دول الإتحاد الأوروبي نجد 21٪ من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من محدودية فرص الحصول على التمويل،حيث يعتبر إشكالا حقيقيا يحد من تطور هذا القطاع.[1]

المطلب الثاني: التقنيات الحديثة لدعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نتيجة لفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بداية المرحلة الأولى من نشاطها في تسديد القروض والفوائد المستحقة وذلك أن الفترة الأولى من حياة هذه المشروعات هي فترة للنمو لا يكون تحقيق الأرباح هدفا رئيسيا فإن الجزائر كغيرها من الاقتصاديات سعت إلى إيجاد طرق تمويلية جديدة تأخذ بعين الاعتبار نقائص وخصائص المشروعات الصغيرة وتكون مكملة لصيغة التمويل بالقروض المصرفية وفي هذا الإطار سنتعرض إلى أسلوبين للتمويل الأول يتمثل في تمويل المشروعات عن طريق شركات التأجير والثاني يتمثل في تمويل المشروعات عن طريق رأس المال المخاطر.

فرع الأول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق شركات التأجير

يقوم التمويل بغرض الإيجار على مبدأ المشاركة المنتهية بالتمليك مما يعني دفع الطرف المستفيد لأقساط محددة من الأرباح المحققة حتى يتم دفع ثمن الأصل كاملا لتنتقل ملكيته إلى المؤسسة المستفيدة ويعتبر هذا التمويل من أهم التقنيات المستحدثة في الجزائر لدعم المستوى التمويلي لعدة قطاعات وبالأخص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار ما تتميز بت من نقائص تحول دون حصولها على القروض المصرفية الأمر الذي يعتبر الاهتمام أكثر بهذه التقنية ونجد نوعين أساسين لقرض الإيجار.

***قرض الإيجار المالي:** ويكون في حالة ماذا نص عقد القرض على تحويل الحقوق والالتزامات، المنافع والمخاطر المرتبطة بحق ملكية الأصل الممول بهذا القرض إلى المستأجر.

***قرض الإيجار التشغيلي:**ويكون في حالة إذا ما لم يحول لصالح المستأجر كل الحقوق والالتزامات والمنافع والمخاطر المرتبطة بعقود ملكية الأصل والتي تبقى لصالح المؤجر أو على نفقاته أما في ما يتعلق بموضوع عقد الإيجار فقد يخص التجهيزات العتاد والأدوات والتي تمنح في إطار عقد إيجار المنقولات وذلك على سبيل التأجير من طرق شركة التأجير مقابل الحصول على أسام إيجار لمدة ثابتة وقد يخص أصول ثابتة (مهنية) في إطار عقد إيجار العقارات كما يتعلق هذا العقد بالمحلات والمؤسسات الحرفية.

[1] ياسر عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص، 288.

***شركات التأجير في الجزائر:** عرفت السوق التمويلية الجزائرية بالمحاولات القليلة في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد انحصرت هذه المحاولات في بعض المصارف والمؤسسات المالية التي اتسم تدخلها بالحذر الشديد وضيق النطاق الأمر الذي فرض إنشاء شركات تأجير متخصصة.

1-الشركة الجزائرية لقرض الإيجار المنقول (Salem):

يتصف التمويل بتقنية قرض الإيجار الذي تمنحه الشركة الجزائرية لقرض إيجار المنقولات بعدة مزايا نذكر منها:

-يمثل قرض الإيجار المستفاد به من عند شركة **سلام** تمويلا شاملا أي نسبة 100٪ ما يعني أن المستأجر لا يطلب تمويلا إضافيا إلى جانب القرض الإيجار، وهذا على عكس طرق تمويلية أخرى.

-يعتبر قسط الإيجار ثابت بكيفية تسمح بامتلاك قيمة الأصل المؤجر لمدة طويلة وكافية مرتبطة بالمدة المقدرة لاستعمال الإقتصادي للأصل وبالمقابل يمكن أن يكون قسط الإيجار متناقصا.

-يمثل قرض الإيجار طريقة تمويل مرنة بالنسبة للمستأجر الذي يتجنب تعبئة أمواله الخاصة كما يستفيد المستأجر من كل ميزة حصل عليها المؤجر كالتخفيضات من الموارد والميزة الجبائية.

2-شركة قرض الإيجار السعودي (ALS):

يهدف القرض الإيجار السعودي إلى تمويل الواردات بالعملة الصعبة من التجهيزات الموجهة للاستعمال المهني من طرف المتعاملين المقيمين بالجزائر وتتضمن هذه التجهيزات وسائل النقل، وسائل صناعية، وسائل الإعلام بالإضافة إلى الوسائل الطبية.[1]

فرع الثاني: تمويل المشروعات الصغيرة عن طريق رأس المال المخاطر

يرجع تأسيس شركات رأس المال المخاطر إلى مشاكل التمويل التي واجهتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة تلك التي تنشط في أسواق تتصف بالتذبذب، ويعود الاهتمام بالتمويل عن طريق رأس المال المخاطر بعد أن لقي نجاحا كبيرا في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وتهدف شركات رأس المال المخاطر إلى تحقيق جملة من الأهداف تصب كلها في تسهيل عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر أهمها فيما يلي:

-مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري.

-توفير الأموال الكافية للمؤسسات الجديدة أو العالية المخاطر والتي تتوفر على إمكانيات نمو وعوائد مرتفعة.

-بديل تمويلي في حالة ضعف السوق المالي وعدم قدرة المؤسسة على إصدار أسهم وطرحها للاكتتاب.

لقد تم إنشاء شركة **سوفينانس في 2000/01/15** بالشراكة مع مؤسسات مالية أجنبية على أساس شركة مالية برأسمال قدره 5 مليار دينار،باشرت نشاطها في 2001/01/90 وهو التاريخ الذي حصلت فيه على الاعتماد من البنك الجزائر، ومن مهام الشركة المساهمة في إنشاء مؤسسات جديدة في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر كما عملت على تطوير أساليب تمويل الاستثمارات عن طريق القروض المباشرة أو عن طريق القروض الإيجار.

نلاحظ أن التمويل عن طريق رأس المال المخاطر ما يزال ضعيف في الجزائر، حيث لا يتعدى مساهمة شركة **سوفينانس في التمويل بما نسبته 35٪** من رأسمال الشركة كحد أقصى وهي نسبة ضعيفة مقرنة بنظرياتها في الدول المتقدمة.

كما تم إنشاء شركة **فينالب** تحت شكل مؤسسة مالية في عام 1991 ساهم في تأسيسها كل من القرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية والوكالة الفرنسية للتنمية برأسمال قدره 732 مليون دينار كان الهدف من إنشاءها هو مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمارس نشاطها في القطاعات الإنتاجية.[2]

[1] عمر جنينة ، امينة، مرجع سبق ذكره،ص،ص،07،08.

[2] محمد زيدان، هياكل وآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف-الجزائر- العدد السابع،2009،ص،ص،124،125.

المطلب الثالث:أفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لا شك أن عولمة الاقتصاد يميزها الدور البارز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في تحقيق نسبة عالية من النمو الاقتصادي فضلا عن امتصاص البطالة بخلق مناصب الشغل والمساهمة في التسيير.

فالتيار الاقتصادي العالمي الجديد يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك القاعدي لاقتصاد أي دولة، لذا فإن التحديات التي تواجه هذا القطاع في الجزائر كبيرة ومتنوعة وعله يجب أن نتطلع إلى أفاق واسعة تجعل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك القاعدي للاقتصاد وتساهم في تعزيز طاقتها في الاستثمار الوطني والشراكة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتتجلى هذه الأفاق فيما يلي:

-تطوير الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: إن الشراكة بين القطاع العام والخاص لتمويل المشاريع الصغيرة التي تهتم بتوسيع البنية التحتية والتسيير المشترك لعدد من المؤسسات العمومية من المحتمل أن تعرف انتشار في المستقبل حيث أدرجت هذه الرؤية ضمن أواوية السلطات العمومية.

-تطور إنشاء مؤسسات التجميع والتركيب: حيث تبقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة محصورة في بعض فروع نشاط الصناعات الخفيفة بينما نجدها غائبة أو بأعداد قليلة في فروع الصناعة الثقيلة مثل نشاطات الإلكترونيات، الميكانيك، الكهرباء والبتروكيمياء من أجل هذا تمثل صناعة التجميع والتركيب فرصة حقيقية لدخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ضمن فروع الصناعة الثقيلة.

-التطور في قطاع الخدمات: حيث أصبحت مساهمة قطاع الخدمات في التنمية الاقتصادية ذات أهمية بالغة في اقتصاديات البلدان المتطورة حيث تسجل تراجع لحصة قطاعات الصناعية لفائدة قطاع الخدمات.

أما بالنسبة إلى الجزائر تبقى مساهمة قطاع الخدمات في القيمة المضافة على المستوى الوطني محدودة جدا، حيث يحتل قطاع الخدمات المرتبة الرابعة بعد كل من قطاع المحروقات، التجارة، الفلاحة.

-العمل على التوسيع في استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في القطاع المالي والمصرفي ونوعية المؤسسات حتى تواكب التطورات العالمية وتطوير محيط المؤسسة.

-ترقية وتطوير التكوين في كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تأهيل الموارد البشرية وتنمية المعرفة التقنية التسيير والخبرة.

-ترقية وتطوير آليات التمويل.

-تأهيل المؤسسات وتحفيزها للمنافسات الدولية.[1]

-ترقية وتطوير بورصة المناولة والشراكة.

-ترقية وتطوير جهاز الإعلام الاقتصادي.

-إدراج الاهتمامات البيئة في القطاع.

فبرنامج رئيس الجمهورية وبرنامج الحكومة وتوجيهات القيادة السياسية كلها تصب في جعل هذه الأفاق طموحات مشروعة، لذلك فإن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفروعها المختلفة منهمكة في عمل جاد ومتواصل من أجل أن تكون لوزارة في مستوى الأفاق الموجودة وعند حسن ضن المستثمرين الوطنين والأجانب معتمدة في ذلك على قدرات وكفاءات وتفهم إطارات ومسؤولي جميع القطاعات الوزارية الأخرى وكذا أصحاب المؤسسات الراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مستقبلا ورغم صعوبة المهمة إلا أن مرونتها وأهميتها تفرض على الجميع تحقيق الأفاق المنشودة.[2]

خلاصة

لقد حاولت من خلال هذا الفصل توضيح الدور الذي أصبحت تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التشغيل، مساهمة في الناتج الداخلي الخام، زيادة الصادرات وتقليل الواردات، بالإضافة إلى التطرق إلى أهم البرنامج و آليات التي تم إنشاؤها من طرف الصغيرة والمتوسطة مع إبراز المعوقات التي تتعرض إليها القطاع في الجزائر، من خلال ما ورد في هذا الفصل تشخيص النتائج التالية:

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور هام ورئيسي في عملية تحقيق التنمية الإقتصادية.

-واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها أفاق في المستقبل، وهذا بالنظر إلى ما تملكه الجزائر من إرادة سياسة قوية لتطوير هذه المؤسسات ومؤهلات وموارد طبيعية وبشرية هائلة.

-الإستراتيجية التي تبنتها الجزائر في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرفت تطور إيجابيا تترجم في الإحصائيات التي تبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية في الجزائر وذلك في المجالات أساسية وتمثلت في التشغيل ومكافحة البطالة والمساهمة في الناتج الداخلي الخام بالإضافة إلى مساهمتها في زيادة المادات وتقليل من الواردات.

[1] داودي فاطمة الزهراء، مداخلة بعنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني- واقع و تحديات و أفاق،مداخلة مقدمة في إطارملتقى بعنوان بالشراكة مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،جامعة أكلي محند أولحاج البويرة ،يومي 25افريل2016،ص،ص،21،22.

[2] زويتة محمدالصالح، مرجع سبق ذكره،ص،124.

الجزائر بذلت مجهودات معتبرة من أجل تطوير هذا القطاع خاصة في فترة ما بعد برنامج التعديل الهيكلي وكما شجعت الجزائر على الاستثمار في هذا النوع من المؤسسات الأمر الذي أدى إلى تزايد عددها بشكل معتبر .

خاتمة

لقد تعرضنا في هذه الدراسة إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حد ذاتها باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وخصائصها باعتبارها منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما ومختلف أشكالها بحيث يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات الأكثر ديناميكية حيث أضحى رقما أساسيا في الكثير من اقتصاديات الدول وهذا نظرا لدور الذي تلعبه في تنمية الإنعاش الاقتصاد الوطني.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية حيث تعتبر من الركائز الأساسية في عملية التشغيل بامتصاص البطالة ومنح فرص عمل لليد العاملة وعلى الرغم من ذلك هناك جملة من الصعوبات والمعوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في طريقها نحو النمو والتطور ولقد اتخذت الدولة الجزائرية جملة من التدابير والإصلاحات من أجل تأهيل هذا القطاع والنهوض به، لمواجهة البطالة كونها واحدة من المشاكل الخطيرة التي توجد في المجتمعات وهي واحدة من التحديات التي لابد على الدولة الجزائرية الوقوف عليها والتصدي لها بحزم شديد.

وفي الأخير يمكننا قول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور فعال وبارز في تجسيد التنمية الإقتصادية.

اختبار صحة الفرضيات:

قبول الفرضية الأولى: على الرغم من تعدد المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشابكها وعلى الرغم من اختلاف الدول والهيئات حول وضع تعريف موحد وواضح لهذه المؤسسات إلا أنها تتفق وفي مجملها على أهمية الدور الذي تلعبه في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة وهذا ما تترجمه الجهود المبذولة من طرف هذه الدول في سبيل دعم وترقية هذه المؤسسات.

قبول الفرضية الثانية: وذلك لان التنمية هي تغيير وتطوير شامل للهيكل الإقتصادي والاجتماعي في الاقتصاد الوطني، بما يحقق زيادة التوظيف و الإنتاج، وبالتالي زيادة الدخل الوطني وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات.

قبول الفرضية الثالثة: وهذا ما تطرقنا إليه في الفصل الثالث حيث تمكنا من تسليط الضوء على مجمل الإصلاحات والاستراتجيات التي تبنتها الجزائر لتحسين أداء المؤسسات من خلال برامج التي تهدف إلى دعم وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نتائج الدراسة:

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين أهم القطاعات المساهمة في معالجة البطالة والتي تؤثر سلبا على اقتصاديات الدول واستقرارها مما جعل الحكومة تسعى جاهدة لتوفير وتقديم مختلف السبل لدعم وتشجيع المؤسسات لتتمكن من خلال مرونتها وسرعتها في التأقلم مع المتغيرات لتوفير مناصب الشغل.

التوصيات:

*ضرورة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها المتحرك الأساسي لاقتصاد أي بلد.

*حتمية توجيه فكرة المقاولاتية نحو القطاعات الحساسة ذات القيمة المضافة.

*يجب التركيز على المؤسسات ذات الكثيفة العمالة كالقطاع الفلاحي و السياحي في الجزائر.

آفاق الدراسة:

*إشكالية التمويل الإسلامي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

*واقع روح المقاولاتية في الوسط الجامعي الجزائري

*التوزيع القطاعي للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

1/الكتب:

عدنان التايه النعيمي، **أساسيات الإدارة المالية ونظريات التطبيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عما، الأردن، 2007.

إبراهيم حسين العسل، **التنمية في الفكر الإسلامي**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت،الطبعة الأولى، 1426ه،2006م.

إبراهيم دعمة، **التنمية البشرية المستدامة في الفكرين الإسلامي والوصفي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى، 1436ه، 2015م.

احمد بوراس، **تمويل المشروعات الاقتصادية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة،2008.

احمد سلمان خصاونة، **اقتصاديات العمل والبطالة**، دار الياقوت للنشر.

إدريس عزام، **مشكلات إدارة التنمية**، جمهورية مصر الجديدة، الطبعة الأولى، 2010.

أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر، 2007.

توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.

جمال حلاوة وآخرون، **مدخل الاقتصاد في علم التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع ،عمان،2011.

جورج باكلي و صوميث ديساي، **علم الاقتصاد**، دار الفجر للنشر والتوزيع، قاهرة، مصر، 2013.

حرية محمد موسى عرفات، **مبادئ الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الكلي**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان

حسين عبد المطلب، **الأسراج**، دار العمل وزارة التجارة والمالية والصناعية المصرية، القاهرة، مصر،2010.

خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة للنشر الإسكندرية، مصر، 2013.

خبابة عبد الله، **تطور النظريات واستراتجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2014.

د/فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**،عالم الكتب الحديث، عمان،2006.

داوود حسام علي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار النشر والتوزيع وطباعة، عمان، الطبعة الثانية، 2011.

سهيلة فريد نباتي، **التنمية دراسة ومفهوم شامل**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

صبحي تادرس قريصة وآخرون، **مقدمة في الاقتصاد**، دار النهضة، بيروت، 1404ه،1984م.

طارق فاروق الحصري، **الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي**، الناشر المكتبة العصرية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2007.

عامر خربوطي، **ريادة أعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار الجامعة الإقتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية،2018.

عبد الرحمان التومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، دار الخلدونية،الجزائر،1432ه، 2011م.

عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإداري** دار المحمدية العامة،الجزائر،2008،ص،122،123.

عبد الرزاق محمد صالح وآخرون، **ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي**، مركز الكتاب الأكاديمي،عمان،2014

عبد الطيف مصطفى وآخرون، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، حقوق الطبع محفوظة النشر، بيروت،الطبعة الأولى، 1435ه،2014م.

عبد العزيز قاسم محاري، **التنمية المستديمة في ظل التحديات الواقع من منظور إسلامي**، دار الجامعية الجديدة الإسكندرية، 2011.

عبد الغفار الحذفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، دار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، دون ذكر السنة.

عدنان دواد محمد العذاري وآخرون، **الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية**، دار الجرير،عمان، الطبعة الأولى،1431ه، 2010م.

عرفات فياض، **الاقتصادي السكاني**، دار البداية ناشرون وموزعون، دون ذكر البلد، الطبعة الأولى، 1433ه 2012م.

عزام محمد علي وآخرون، **تحليل النظم الاقتصادية العالمية**، الطبعة الأولى، 1434ه، 2013.

علاء فرج ظاهر، **التخطيط الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010.

عمر الصخري، **تحليل الاقتصاد الكلي**، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

غازي محمود الزغبي، **البعد الاقتصادي للتنمية السياسة**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2009.

فؤائد غضبان، **التنمية المحلية(ممارسون وفاعلون)**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1434ه، 2015م.

فيصل بوطيبة، **مدخل لعلم الاقتصاد**، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 1438ه، 2017م.

كامل البكري، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية،بيروت،لا توجد سنة.

ليث عبد الله قهوي وآخرون، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، دار الجامد للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن، 2012.

ماجد العطية، **إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2004.

محمد فاتح محمود البشير المغربي، **تمويل المؤسسات المالية**، دون ذكر بلد النشر، دار النشر والتوزيع، القاهرة 2011

محمود الوادي وآخرون، **الأساس في علم الاقتصاد**، دار البازوري العلمية، عمان، الطبعة العربية،2007.

محمود حسين الوادي وآخرون، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1430ه،2010م، الطبعة الثانية، 1434ه، 2013 م.

مدحت أبو النصر وآخرون، **التنمية المستدامة**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى،مدينة مصر القاهرة، 2017.

مصطفى يوسف كافي، **إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار الرواد للنشر، عمان، 2012.

ناظم محمود نوري الشمري وآخرون، **مدخل علم الاقتصاد**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1434ه 2013م.

نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت الطبعة الأولى، 2007.

يوسف مسعداوي، **أساسيات في إدارة المؤسسات**، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر،2013.

الطبعة الثانية، 1997.

2/الأطروحات والرسائل:

رقاقي أمينة، **كفاءات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2016-2017 .

جلال عبد القادر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة ودعم سياسات التشغيل بالبلدان العربية**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر

زيتوني صابرين، **الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابن باديس، مستغانم، 2016-2017.

سوسن زيرق، **مساهمة قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دراسة ميدانية بولاية سكيكدة، 2010-2011، أطروحة دكتوراه في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،2016-2017.

3/المذكرات:

حجاوي أحمد، **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان،2010-2011.

زواوي فضيلة، **تمويل المؤسسات الاقتصادية وفق ميكانيزمات جديدة في الجزائر**، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى،2008-2009.

زويتة محمد الصالح، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006-2007.

طالبي خالد، **دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة قسنطينة، 2010-2011.

عبد القادر رقراق، **متطلبات تأهيل مؤسسة صغيرة ومتوسطة في ظل التحولات اقتصادية**، رسالة ماجستير، كلية علوم اقتصادية و التسيير، جامعة وهران،2009-2010.

4/المجلات:

أحمد بوسمهين، **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد26 ، العدد الأول ، كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 2010.

بقاط حنان، هالم سليمة، **هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الحمة الوادي، العدد الخامس، ديسمبر2018.

بلال مرابط،سليمة طبابية،**تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في دعم الأداء الإقتصادي**-دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد06،العدد01،جامعة ام البواقي، جوان2019.

بن زكورة العربية، **المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية المستدامة بين تنمية الأداء وتطلعات المستقبل**، مقال الأفاق للدراسات الإقتصادية، جامعة إسطنبولي، معسكر، العدد17،05سبيتمبر2018.

جبار محفوظ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها**، دراسة حالة المؤسسة المصغرة في ولاية سطيف خلال فترة 1999-2001، مجلة العلوم الانسانية، جامعة سطيف، فيفري2004.

د/ سعيد بريش، **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية** حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني عشر،نوفمبر 2007.

دريس أمينة ودريس بشرى، **معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي بعين تموشنت، أكتوبر 2016.

سامية عزير، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد الثاني، جوان 2011.

سمية بلعيد، **تقيم جهود الدولة ضمن برنامج تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دراسة ميدانية لعينة للمؤسسات الجزائرية التي استفادت من برنامج التأهيل، مجلة الإقتصاد الصناعي، جامعة باتنة ، مجلد 01،العدد 01،30جوان2020.

صحراويإيمان ، **مساهمة التأهيل في تحسين التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة المتوسطة الجزائرية**،مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد05،العدد،أوت2019.

طالب محمد الأمين، قلادي نظيرة، الأهمية الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهيئات دعمها، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، المجلد 05،العدد01،جوان2019.

عبد الباسط بوهدي، الطيب بودرهم، **إبراز استعدادات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل اقتصادي في بحث عملية التنمية والإستدامة**، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد الخامس، جامعة الحمة الوادي، الجزائر مارس 2018.

عبد الجليل شليق،خليفة عزي،إبراهيم بية، **برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**،مجلة رؤى الإقتصادية، جامعة الوادي، العدد الثالث، ديسمبر2012.

عريوة محاد، **أهمية دمج أبعاد التنمية المستدامة في إستراتجية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتطوير واستدامة ميزتها التنافسية**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد الثاني، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011.

غربي حمزة،غربي عمار فاروق، **دور الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل**، قراءة إحصائية لتجربة دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة الدراسات الإقتصادية، معاصرة والمجلد03،العدد06، 29ديسمبر2018.

محمد زيدان، **هياكل والآليات الدائمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا جامعة شلف –الجزائر– العدد السابع،2009.

ياسر عبد الرحمان وبراشن عماد الدين، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات**، مجلة النماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جوان2018.

يحي دريس، **تشخيص معوقات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية العدد09، المجلد الثالث، جامعة الوادي.

5/ مداخلات ضمن ملتقيات:

بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستوى التشغيل**، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي،في 5-6ماي 2013.

بوشرف الجيلالي، فوزية بوخبزة، **مداخلة بعنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني** ملتقى الوطني، جامعة عبد الحميد ابن باديس، 23-24 افريل 2012.

تواتي خديجة، بن يمينة كمال، **مداخلة بعنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات**، الملتقى الوطني، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، دون ذكر السنة.

داودي فاطمة، مداخلة بعنوان **المؤسسات والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، واقع تحديات وآفاق**، جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة-،بالشراكة مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، يومي25افريل2016

عروب رتيبة، يحي كريمة، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،الملتقى الدولي، مدرسة العليا للتجارةالجزائر، يومي 18/17افريل2006.

عمر جنية،أمينة بلغيث، **إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الإقتصادي الجزائر**،ملتقى دولي، جامعة لونسي علي، البليدة، 6-7 نوفمبر2018.

عوادي مصطفى، **إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني، جامعة الحمة الوادي 6-7 ديسمبر 2017.

6/ الأوراق البحثية:

كشاد رابح، **البطالة أسبابها ومعالجتها وأثرها على المجتمع**، الجزء الثاني، بحوث وأوراق ندوية وعربية منعقدة بالجزائر خلال الفترة 25-27 أفريل 2006.

محفوظ جبار، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها**، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية25-28 ماي2003، حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار، سطيف ، الجزائر، 2004.

7/مواقع الإنترنت:

تاريخ لإطلاع 28-30جويلية2020.**ww.mdipi.gov.dz**

تاريخ الإطلاع 11اوت2020. **www.ones.dz**